



5234

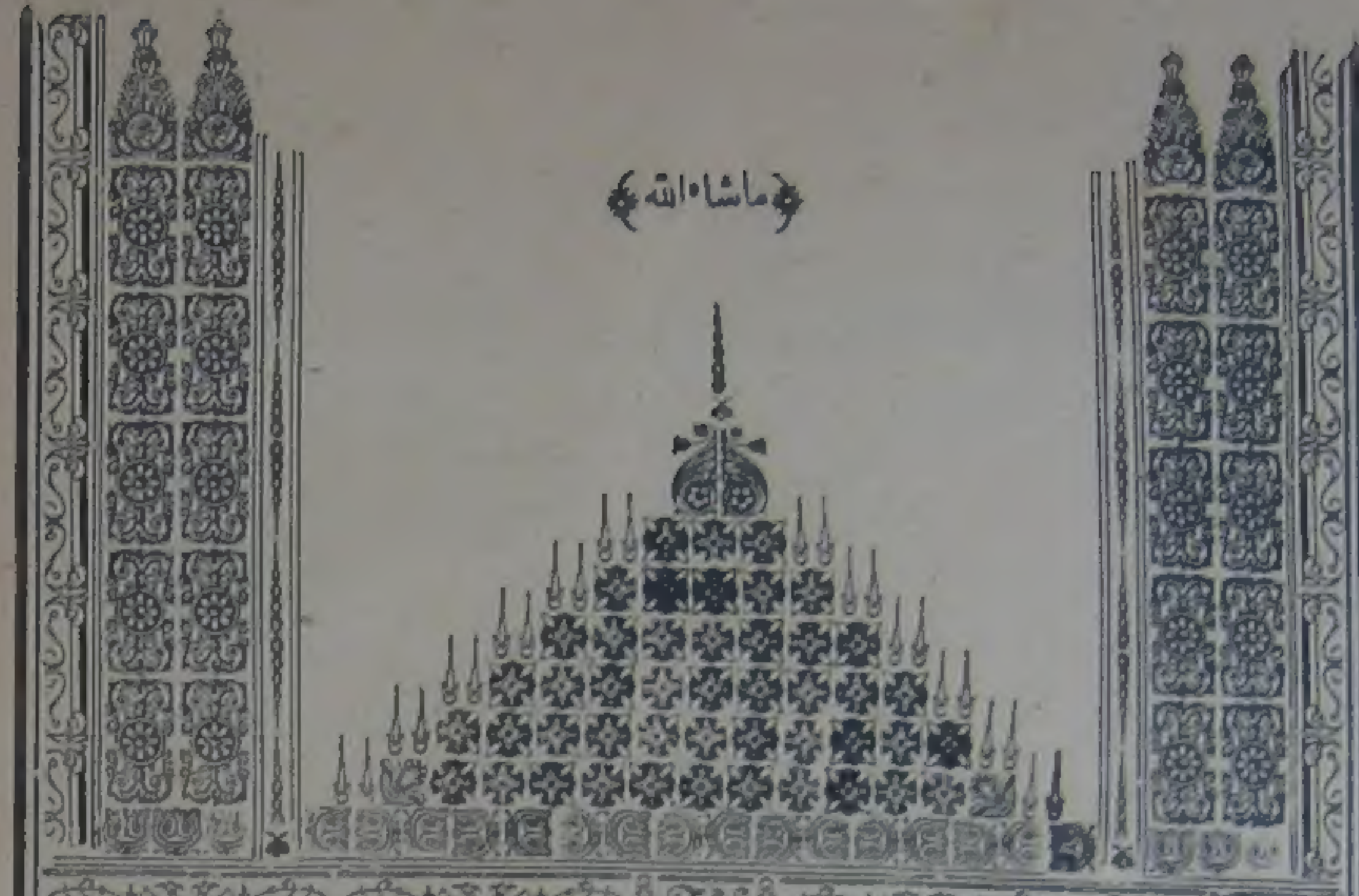


حاشية
المحقق العلامة
الشيخ عطية الأجهوري
على شرح سيدي محمد الزرقاني على
المنظومة المسماة بالبيقونية
في مصطلح الحديث
نفع الله
آمين

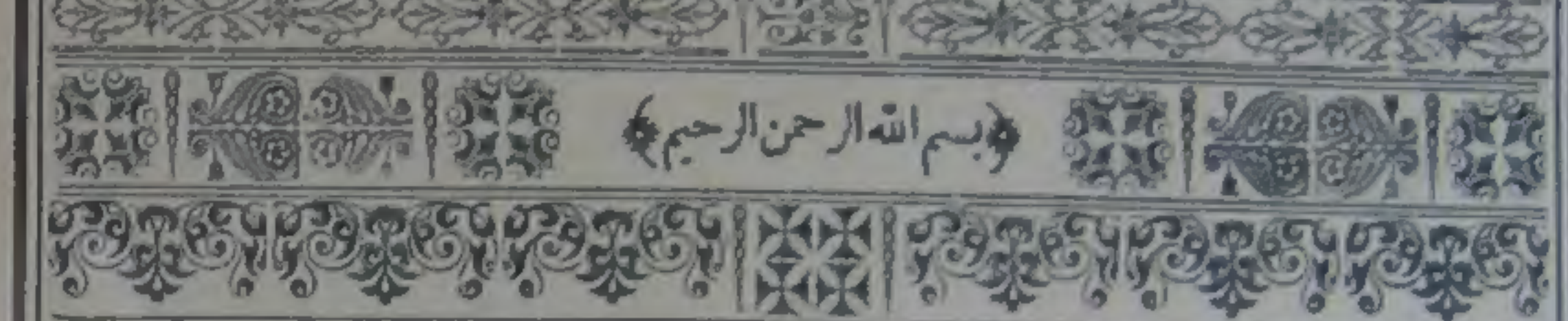


212

Ezlaymanıya Kütüphanesi	
Num	5234
850/1-2	



وما شاء الله



(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله

الحمد لله حمدًا يوافي نعمه ويكفي مزيده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أولى المذاقب الحيدة
 (أما بعد) فيقول الفقير القاني عطية الأجهوري الشافعي الأزهرى البرهاني غفر الله له ولوالديه
 ومشايعه ومحبيه والمسلمين آمين هذه حواش على شرح الرسالة السماعية منظومة البيهقوني للعالم الرباني
 سيدي محمد الزرقاني دعت إليها حاجة الطالبين وهي مأخوذة من شرحي المحوى والدمياطي لهذه
 المنظومة ومن شرح شيخ الإسلام على أفية العراقي وبعض حواشيهما كحاشية الطوخى والعلامة
 العدوي ومن شرح النخبة للافظ ابن حجر العسقلاني وبعض حواشيه ومع يسير من القاموس والمختار
 والمصباح وتكملة أحاديث من الجامع الصغير وغيرهم رحمهم الله ونفعناهم هم أجمعين جعلها الله خالصة
 لوجهه الكريم وسبيلًا لنور بركات النعيم وفق على من تلقاها بقلب سليم أنه بعباده رؤف رحيم
 (قوله الحمد لله الخ) من هنا إلى قوله أما بعد ست سماعات ثلاث متعلقة بالله تعالى وهي الأول والثلاث
 بعد ما متعلقة بالنبي صلى الله عليه وسلم وبآله وأصحابه فالذي يتعلق بالله تعالى ثلاثة والذي يتعلق بالنبي
 صلى الله عليه وسلم اثنتان والذي يتعلق بالآل والأصحاب واحدة لما لا يخفى أن كل واحد أعلى مما بعده
 وأشار إلى الترتيب ومعنى الجمع توافق الفاسلتين من التثنية على حرف واحد ثم هو أقسام لأنه
 ان اختلاف الوزن قطرف كوقار أو أطوار أو ان لم يختلفا فان كان جميع ما في الفقرة الثانية أو أكثره
 يوافق في الوزن والتفعية ما في الأولى فترصع مثال الأول قول الحريري فهو يطبع الامجاع بجواهر
 لفظه ويرقع الامماع بزواجر وعظه ومثال الثاني ما لو أبدلت الامماع بالآذان وان لم يكن جميع ما في
 الثانية ولا أكثره كذلك فالتوازي وماهنا منه بالنسبة للاولين بالنسبة للاربعة بعد هذا الاختلاف في
 الوزن والمراد بالوزن الوزن الشعري وهو مقابلة ساكن بساكن ومتحرك بمتحرك من غير نظر لمخصوص
 الحركة والساكن كما ذكره ابن عساق في شرح التلخيص وأحسن الجمع ما تسارت فقره كقوله تعالى
 في سدر مخضوض وطلع منضود وظل ممدود ثم ما طالت فيه الثانية أو الثالثة مثال الأول والنجم إذا هوى

ماضل صاحبكم وما غوى ومنه ما هنا ومثال الثاني خذوه فقلوه ثم الجحيم صلوه (قوله العزيز الخ) قد
 وردت هذه النعوت الثلاثة في القرآن العزيز قال تعالى والله عزير ذو انتقام المهيمن العزيز وقال تعالى
 الله لطيف بعباده يرزق من يشاء وهو القوى العزيز وقال تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر
 الذنب وأنت خير الغافرين فان أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه أي غافر خير الغافرين وقد صرح
 العلقمي في حاشيته على الجامع الصغير في شرح قوله الغافر في حديث الأسماء الحسنى وكذا شارح آخر
 عليه بذلك ونص عبارة العلقمي وقد جاء التوقيف في التنزيل بالغفار والغفور والغفر والفرق بينهما أن
 الغافر يدل على اتصافه بالغفرة مطلقا والغفار والغفور يدلان عليه مع المبالغة والغفار بلغ لمافيه من
 زيادة البناء ولعل المبالغة في الغفور باعتبار الكيفية وفي الغفار باعتبار الكمية وهو قياس المشدد
 للمبالغة في النعوت والأفعال فلا يقال ان اطلاق الغافر عليه تعالى على طريق الغزالي اذ ليس من الأسماء
 الحسنى وليست الآيات السابقة نصا في جواز الاطلاق تأمل قال في المختار وجمع العزيز عزرا من مثل
 كريم وكرام وقوم أعز وأعزاه وفي القرآن أعزته على الكافرين بل الثلاثة قياسية مذكورة في
 الخلاصة أي في قوله وفي فعل وصف فاعل ورد * وأعزته في قوله

في اسم مذكر رباعي عمد * ثالثا فعلة عنهم اطراد

وأعزاه في قوله وناب عنه أفعلا في المفعول لا ما وضمه ف * ومعنى العزيز الغالب على أمره المرتفع عن
 أوصاف الخلق من عزير بضم زاء ضم اذا غلب ومنه قوله تعالى وعزني في الخطاب وقيل الذي لا مثل له من عز
 يعز بكسر العين اذا قل وجود مثله وقيل القادر القوى من عزير بفتح ياء اذا قوى ومنه فعز زنا بفتح زاء
 قويا * والمحال أن عزله معان فبعضها بكسر العين في المضارع وبعضها بالفتح وبعضها بالضم وقد نظم
 السيوطي ذلك فقال

ياقارنا كتب الآداب كن يظا * وحرر الفرق في الأفعال تحريرا
 عز المضاعف يأتي في مضارعه * تثلث عين بفرق جاء مشهورا
 فما كفل وضد الذل مع عظم * كذا كرمت علينا جاء مكسورا
 وما كعز علينا الحال أي صعبت * فافتح مضارعه ان كنت نحريرا
 وهذه الخمسة الأفعال لازمة * واضم مضارع فعل ليس مقصورا
 عززت زيدا بمعنى قد غلبت كذا * أعنته فكذا جاء مأثورا
 وقيل اذا كنت في ذكر القنوت ولا * يعز يارب من عادت مكسورا
 واشكر لاهل علوم الشرع أن شرحوا * لك الصواب وأبدوا فيه تذكيرا

وقيل العزيز بمعنى المعز ففعل بمعنى مفعول كألهم وجميع فعل هذا القول يكون من صفات الفاعل وعلى
 باقي الوجوه يكون من صفات الذات والفرق بينهما أن صفات الذات لا يصح نفيها عن الله تعالى وصفات
 الفعل يصح نفيها عنه كما تقول ان الله لا يعز فلا نافي استفده وحظ العبد منه أي تخلقه به واتصافه ببعضه
 أن يغلب نفسه وشيطانه بالاستقامة والاستعانة بالله تعالى * وخاصيته وجود الغنى والعز لن داوم عليه
 احدي وأربعين مرة كل يوم حتى يصل احدي وأربعين يوما اه من مروج الأسماء الحسنى وقوله
 ليس مقصورا أي ليس قاصرا بان كان متعديا وقوله وقيل اذا كنت الخ مفرع على قوله فما كفل الخ
 وخصه بالنص عليه لأن سبب نظمه هذه الآيات أنه سئل عن ولا يعز في القنوت هل هو بالكسر أو بالضم
 ومكسورا الثاني حال من يعز ولعله جرى على أن أقل القصيدة ثلاثة أبيات كما هو قول وعليه ظاهر قول
 الخزرجي والقصيدة من أبيات الخ والا كان في كلامه الايطاء بين مكسورا ومكسورا وقد أفرد السيوطي
 الكلام على العزيز برسالة * ومعنى القوى الذي لا يضعف فهو تفسير للعزيز والغافر المتصف بالغفر كما
 تقدم أي السر للذنوب مجوه فبينه وبين العزيز القوى من أنواع البديع صنعة الطباقي وهي الجمع بين

العزيز القوى الغافر

قوله ثم الجحيم صلوه واقتصر عليهما
والشاهد في الثالثة وهي ثم في
سلسلة الآية اه

معنيين متقابلين في الجملة وفي العزيز أيضا منها التورية وهي ذكر لفظ له معنيان قريبين ويعيد ويراد منه البعيد اعتمادا على قرينة خفية وبراعة الاستهلال التي هي لغة حسن الابتداء واصطلاحا أن يشير المؤلف في طالع كتابه من نظم أو نثر إلى ما يؤلف فيه إشارة تعذب على الذوق السليم حيث أشار به إلى أحد الأقسام الآتي في قوله * عزير مروي اثنين أو ثلاثة * كذا في قوله الحديث ورفع موضعه وعلوا وندرج وأنت طعت وأوصال والا كابر والأصغر كاسيا في جميع ذلك وهذا الحديث على نعمة إذ تعليق الحكم على مستحق يؤذن بهلية الاشتقاق كاحترام العالم أي لعله وأن الجاهل أي لجهوله فهو واجب أي يثاب عليه ثوابه وخض هذا الوصف بالابتداء به المناسبة المقام وكأنه يقول الحديث الغالب لكل عدو فلا يعوقه عائق عن إيصال الخبر اليينا وتسهيل هذا التأليف (قوله الذي نصر) خالف السياق حيث عبر في هذا بالوصول وصلته وفيما قبله بالمشقة لما أنه لم يرد إطلاق المنصر أو الناصر عليه تعالى والقاعدة أن كل وصف لم يرد إطلاقه عليه تعالى يتوصل إلى وصفه ببذنه بالموصول وصلته بناء على الراجح الذي أشار له في الجوهر بقوله

الذي نصر أصحاب الحديث وحسنهم في القديم والحديث ورفع قدرهم في مضارع الأزمان والقبور ووضع لهم يوم القيامة علو الشانهم من نور منابر الصلاة والسلام على من

واختير أن اسماء توقيفيه * كذا الصفات فاحفظ السمعيه فلا يطلق لفظ عليه تعالى وإن صح معناه كالخاضر الاباذن شرعي خذ لا فاللغز إلى قال في المختار والنصرة بوزن البصرة الحسن والرونق وقد نصر وجهه ينصر بالضم نصره أي حسن ونصر الله وجهه أي ضايعه عدي ويلزم ونصر من باب طرف لفظه وحكي أبو عبيد نصر من باب طرب ونصر الله وجهه تنصير أو أنصره ونصر الله امرأ بالتشديد أي نفعه وفي الحديث نصر الله امرأ مع مقالتي فوعاها أو أخضر نصر مثل أصفر فاقم وأبيض ناصع اه وبعبارة الكمال في شرح هذا الحديث في الأربعين نصر بتشديد الضاد وتخفيفها والتشديد أكثر أي حسن وجمل اه فعطف قوله هنا وحسنهم الخ للتفسير وفي هذه السجدة من البديع التورية والمراد هنا أهل الحديث دراية أو أعم وفي هذا الحديث رواية بدليل آخر فوعاها فأدأها كما سمعها وسيأتي معناها (قوله أصحاب الحديث) قال في الكشاف الأحاديث تكون اسم جمع للحديث ومنه أحاديث الرسول وتكون جمعا لأحد دونه التي هي مثل الاضحوكة والاعجوبة وهي ما يتحدث به الناس تلها والمراد هنا الأزل قال معيت أحاديث لأنه يحدث بها عن الله ورسوله فيقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا اه قال الكرماني والمراد بالحديث في عرف الشرع ما يضاف إليه صلى الله عليه وسلم وكأنه لوحظ فيه مقابلة القرآن لأنه قديم وهذا حديث اه من حاشية المدافع رحمه الله تعالى على ابن حجر شارح الأربعين وبعبارة الصحاح الحديث الخبر يأتي على القليل والكثير ويجمع على أحاديث على غير قياس وفي المختار قال الفرامر أن واحدا أحاديث أحذوثة بضم الميمزة والذال ثم جعلوه جمعا للحديث اه (قوله في القديم) أي الأزل والحديث أي ما لا يزال فيكون معنى حسن بالنسبة للأزل أراد وللثاني أظهر وأوجد وأن القديم الزمن الماضي المتطاول والحديث الزمن الحادث فيكون معنى حسن أو جديهما وفيه مع الحديث قبله الجناس التام وفي الغافر والغار الجناس المضارع وهذا مجمع في ضمن مجمع (قوله والغار) قال في المختار وغبر النقي يقى وغبرا يضاهض وهو من الاضداد وبابه دخل اه والمناسب هنا الثاني لمقابلته بقوله مضارع المراد به الاستقبال أو الحال قال الشاعر

حيثما تستقم بقدر لك الله نجا في غابر الأزمان (قوله ووضع الخ) بينه وبين رفع صنعة الطباقي (قوله علوا) فعمله على تقدير مضاف أي إرادة علوا الخ ليكون قلبا والتعليل في هذا ونحوه اغنا هو باعتبار عقولنا وبمعنى الحكمة على حد ما قيل في قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون والافعال الله تعالى منزهة عن أن تكون لعله (قوله من نور) بيان لما الذي هو مفعول وضع أي جعل فهو حال من منابر على قاعدة أن صفة النكرة إذا قدمت أعربت حالا كقوله لم يمتدحها طلل واغنا قدمت دعاية للجمع كقوله وعلم من البيان ما لم تعلم لكن كتب المحوى في قول المتن الآتي من أقسام الحديث بيان خبر المبتدا وهو قوله عدة قدم عليه على حد عدي

من المال ما يكفي لكن هذا تدريب لا تحقيق والتحقيق ما ذكره الشيخ الرضي وهو أنه إذا تأخر المدين فمن الحقيقة بيان اسم مسمى قدر وما بعد عطف بيان فالمدين في الحقيقة يجب أن يكون مسمى مطلقا لا أنه مذكور أو مسمى درفا حفظ ذلك ولا تغفل انتبهت عبارته أي فالتقدير وهذه شئ ثم ينسب بقوله من أقسام الحديث وعدة عطف بيان لهذا الشيء وعلى قياسه يقال هنا ووضع لهم شيئا ثم ينسب بقوله من نور ومنابر عطف بيان وانظر هل لمح بذلك الخبر أو أثر كماله الظاهر وكما فعل في السجدة قبل هذه أولا وكان المراد بالمناظر كرامى يجلسون عليها يوم القيامة ولا مانع من تجسم النور يومئذ وأول يوم القيامة قيل من النسخة الأولى وقيل من الثانية وآخره إلى دخول الجنة والنار وقيل إلى ما لا نهاية له (قوله اندرج) أي دخل أو اتجمع (قوله لواء حمده) أي رايته جري على عادة العرب أن اللواء أعنى يكون مع كبير القوم ليعرف بعبارة الشارح في شرحه على المواهب نصها مع المتن ويبدى لواء بالسكر والمد علم الحد والعلو في العرصات مقامات لأهل الخير والنزول في كل مقام لكل متبوع لواء يعرف به قدره وأعلى تلك المقامات مقام الحمد ولما كان صلى الله عليه وسلم أعلى الخلائق أعطى أعظم الألوية لواء الحمد ليأوى إليه الأولون والآخرون فهو حقيقي ولا وجه للحمل على لواء الجمال والكمال اه وفي شرح الشفاء للشهاب ما نصه ثم إن البرهان ذكر عن ابن مسعود رضي الله عنه أن عبد الله بن سلام سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفة لواء الحمد فقال طوله ألف سنة وسماؤه سنة من ياقوته حمراء وقضيبه من فضة بيضاء وزججه من زمرد خضراء له ثلاث ذوائب ذوابة بالشرق وذوابة بالمغرب وذوابة وراء الدنيا مكتوب عليه ثلاثة أسطر الأول بسم الله الرحمن الرحيم والثاني الحمد لله رب العالمين والثالث لا اله الا الله محمد رسول الله طول كل سطر مسيرة ألف عام قال صدقت يا محمد اه مدافعي على ابن حجر شارح الأربعين وقوله ولا وجه الخ أي فيكون استعارة تصريحية أو بالكتابة ولا يخفى تقريرهما وقوله بالسكر والمد أي أما بالقصر فنه عطف الرمل قال في المختار ولوى الرمل مقصوره منقطه وهو الحد ولواء الأمير مدود وفي شرح ابن حجر المذكور حديث أناس سيد ولد آدم ولا خفر ويبدى لواء الحمد ولا خفر وما من نبي آدم فمن سواه الا تحت لوائه رواه الترمذي اه وجاء على ذلك الدعاء المشهور

هناك يقوم أحمد في يديه * لواء الحمد منعقد رفيع ولعل اللواء اغنا أضيف للحمد لأنه السطر الوسط من الأسطر الثلاثة المكتوبة عليه وخيار الأمور أوسطها وجمع اللواء ألوية ككساء وكسية وعبر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن المهمة إشارة إلى أنه لشهزة غني عن التصريح بابه (قوله كل كابر) أي كبير قال في المختار توارثوا الحمد كابر أعني كابر أي كبير أعني كبر في العز والشرف اه (قوله أوصال الشرك) قال في المختار الأوصال المفاصل اه ومنه حديث أن أمما رضي الله عنها غسلت عبد الله بن الزبير رضي الله عنه حين تقطعت أوصاله وقول خبيب الصحابي المصلي عليه الحاج شعرا

ولست أبالي حين أقتل مسلما * على أي جذب كال في الله مصرعي وذلك في ذات الآله وان يشأ * يبارك على أوصال شلو مزرع والمصرع المصرع أي القتل والشا أو العضو فاما أن يكون ما هنا استعارة تصريحية أصلية حيث شبه أنواع الشرك من مجوسية وديونية ونصرانية وعبادة شمس وغير ذلك بالأعضاء والمفاصل بجامع أن كلا لا نفع به والقرينة الإضافية وانقطعت ترشيع واما أن تكون استعارة كمية في الشرك والقرينة الثبات الأوصال والترشيع بحاله أو أنه على حذف مضاف أي أوصال أهل الشرك على حد واسأل القرينة فهو مجاز مرسل بالحذف وعلى كل فهو كناية عن ذل أهل الشرك بسبب وجوده صلى الله عليه وسلم ووبالهم وخسرانهم والشرك أعم مصدرا أمثرك والمصدر الاشتراك والمراد به هنا الكفر بجميع أنواعه كما سبق (قوله فأصبح) أي النبي صلى الله عليه وسلم المعبر عنه عن وهو أي الشرك دابر والجملة حالية وان كان فيه

الندرج تحت لواء حمده كل كابر وانقطعت بوجوده أوصال الشرك فأصبح

قوله الدعاء المشهور لم يذكره هنا وانظر ماهو اه

تثبت لظهور المقام فيكون على حد فاصحوا والنوى على معرهم الخ أو أن ضمير أصبح للشر فيكون على القليل من عود الضمير على المضاف اليه على حد قوله تعالى كذل آدم خلقه كذل الحمار يحمل ومعنى أصبح على كل دخل في الصباح فهي تامة على حد ما في البيت السابق ولو أسقط وهو يكون وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لأجل السجع كان أصوب إذ فراره من ذلك أو جب قلاقة معنى العبارة تأمل (قوله وهو دابر) أي ذاهب قال في المختار دبر النهار ذهب وبابه دخل (قوله على الهدى) أي الرشيد والدلالة كفي المختار (قوله ألا كابر) كأي بكر رضي الله عنه (قوله سأأني) أي طلبه مني ولم يقل دعاني أو التمس مني أو أمرني لثلاثيهم على الطريقة المشهورة المرجوحة التي هي لبعض المعتزلة وجرى عليها الشيخ عبد الرحمن الأخرى رحمه الله تعالى في السلم حيث قال

أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفي التاوي والتماس وقعا

والسؤال وما تصرف منه يتعدى لغيره الأول بنفسه والثاني بنفسه أيضا كما هنا أو بعن كسأل سائل بعد ذاب أي عن عذاب والآخوان جمع أخ أصله أخو فرد الجمع لأصله كفتى وقتيان وهو جمع قياسي كما ذكر في الخلاصة أي في قوله

في فعل اسماء مطلق الفاعل * له وللفعال فعلا حصل

والمراد بهم الأصداق خلا على المتبادر فإن الكثير في الأخ بمعنى الصديق جمعه على فعلا في أخى الولادة جمع على أخوة كفي المختار وإن كان قد جمع كل جمع الآخر (قوله أفاض الخ) الجملةتان دعائتان معترضان بين مفعول سأل وجميعا حال وكدة للضمير في عليهما على حد قوله تعالى لا آمن من في الأرض كلهم جميعا وفي الكلام استعارة ما نصر بجهة أصلية بأن شبه أنواع الاحسان بالسحاب بجماع أن كلا يأتي بخير والقرينة الإضافية وأفاض ترشح واما بالكناية بأن شبه الاحسان بنموث بالجامع السابق وأنبأت السحاب تخصيل والترشح بحاله وعبر عن الزائدة في الإيجاب على رأى الأخفش أو الابتدائية إشارة إلى أن المطلوب بعض الاحسان لأنه كثير والمراد اللانقينا (قوله سحاب) جمع سحابة قال في الخلاصة

وبفعاثل اجعن فعاله * وشبهها ذاتا أو مزاله

(قوله وجنبنا) أي نحى عنا ذلك ومنه قوله تعالى واجنبني وبني أن نعبد الأصنام قاله في المختار (قوله واليهتان) قال في المختار بهته قال عليه ما لم يفعل وبابه قطع وبهتا أيضا بفتح الهاء وبهتا ناهو بهتات بالتشديد والآخر ميموت اه فهو معطوف على القول لأن اليهتان قد يكون غير منكر كان يكون لغرض شرعي بقي أنه كان ينبغي له تقديم هذه السجدة على التي قبلها لأن ما فيها من باب التخليه والذي في التي قبلها تخليه والتخليه مقدمة على التخليه كما هو شهر عتاله ثم إن المراد بالقول الفعل على حد جعل يقول بالماه كذا ينفض والقول يشمل جميع المسكرات كالزنا وقرب الخمر فلا يقال ان في العبارة قصورا أو يراد بالقول الفعل الشامل لفعل الساب وعلى كل فغطف اليهتان خاص ونسكتة الاهتمام (قوله أن أشرح) هو المفعول الثاني لسأل ومنظومة البيهقي علم جنس على هذا المتن الآتي كما سيقول في آخرها سميتها منظومة البيهقي فالأسم مركب وما شتم عليها من البيهقية نسبة لناظمها اختصارا في الاسم وسبأني في الشارح أنه يقول لم أقف له على اسم ولا أعرف ما هو منسوب اليه لكن وجدته باسم نسخة عليها خط الناظم مانصه وسمي الشيخ محمد بن الشيخ محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي اه مع أن الحوى رحمه الله تعالى كالتارح كما ذكره آخر شرحه فليحذر وبالجملة فالناظم رحمه الله تعالى لا خلاصه لم يبين نسبة ولا يلدو لهذا نعم هذه المقدمة واعتنى بها جماعة فمرحوها كالحوى وإن الميت الدمياطي وشارحنا العلامة الزرقاني رحمه الله تعالى فأنم ازدهم في الألفية للعراقي ومعنى النظم لغة التأليف واصطلاحا الكلام القبي الموزون بأوزان العرب على ما بين في محله وهذه المنظومة من بحر الرجز كما ذكره الحوى

وهو دابر وعلى آله وأصحابه
المتقين على الهدى سواء الأكل
والأصغر (أما بعد) فقد سألتني
بعض الأخوان أفاض الله علينا
جميعا من محائب الاحسان
وجنبنا من فضله منكر القول
واليهتان أن أشرح له منظومة
البيهقي

وتنبه التحقيق أن أمها التراجم من حيز علم الجنس لا اسمه وإن صغ اعتبره ولا علم الشخص خلافاً من زعمه وأن ألف فيه عيا يحتاج رده إلى بسط ليس هذا محله وأن أسماء العلوم من حيز علم الشخص اه حاشية الزبدي على المنهيج من تنبيه الخ فاعلم أن مختار السيد رحمه الله أن أسماء الكتب والتراجم موضوعه لا لا لفاظ باعتبار دلالتها على المعاني لا المعاني ولا النقوش ولا اثنين من الثلاثة ولا الثلاثة وإنما اختبر ما قاله لأن النقوش غير متيسرة من كل أحد ولا في كل وقت فلا يناسب أن تكون مدلولاً ولا جزءاً مدلول لكتب العلم المحمولة لأهلها إلى قيام الساعة ولم تكن المعاني لأن الغالب فيها أن ادراكها متوقف على ادراك دواها التي هي الألفاظ فلا يناسب أيضاً أن تكون مدلولاً ولا جزءاً مدلول فتعين أن تكون الألفاظ وإنما قيل باعتبار دلالتها على المعاني لأن الألفاظ وحدها غير مقصودة بالذات اه (قوله في مصطلح) أي في علم مصطلح فهو من ظرفية الدال في المدلول لأن المعاني قوالب للألفاظ وإن كانت الألفاظ قوالب للمعاني أيضاً لأن كلا باعتبار فن حيث ملاحظة المعنى أولاً والاتيان باللفظ على طبقه تكون المعاني قوالب ومن حيث فهم المعنى من اللفظ تكون الألفاظ قوالب أو أن في سببية على حد فذا لکن الذي لمتني فيه أي بسببه ولا جله وعلى حد قوله صلى الله عليه وسلم دخلت النار بسبب هرة حبستها لا هي أطعمتها ولا هي أطلقتها تأكل كل من خشاش الأرض أي دخلت النار بسبب هرة لا يقال المنظومة من علم المصطلح فلم تكن هناك مغايرة بين السبب والسبب مع أنه يشترط المغايرة لا نأقول ليست من العلم لأنهاد الله عليه أذ العلم هو القواعد والضوابط فالتغاير باعتبار الدال والمدلول (قوله ظنانه) علة سأل فهو مفعول لأجله (قوله الشان) أي الأمر وهو هذا العلم وهو بترك الهمزة المناسبة ما قبله فإن ما قبل الآخر فيه لين ومن قوله أما بعد لقوله مقدمة اثنتا عشرة مجعولة لأنه أتى فيها بأربعة على حرف الفون وثلاثة على حرف الالف وثلاثة على حرف التاء واثنا عشر على حرف اللام وهو معيب إذ كل فقرة تقابلها فقرة كما بينوه في قول العصام ولو قال وعلى آله العلية الخ (قوله ما امتنعت) أي امتنع أي فما مصدريه ومنه أي الشرح المفهوم من أن أشرح أو السائل أي أجابته (قوله وقدمت الخ) أي فتردد بعد أن كان جزم بالمنع على العادة الجارية أن الإنسان أو لا يعتنع ثم يعاود النظر فيظهر له أن في الإقدام خير فتردد ولا يخفى أنه استعارة تمثيلية وأخرى صفة موصوف محذوف أي وأخرت تلك الرجل مرة أو تارة أخرى كما أنه حذف من الأول هذا الموصوف فيه شبه احتباك وانما لم يكن المعنى وأخرت رجلاً أخرى لأنه لا يفيد التردد ومن فعله ربحاً انفسخ (قوله لعلى الخ) علة فطال الخ والبضاعة بالكسر معناها في اللغة طائفة من مالك تبعها للتجارة كفي المختار قال تعالى وجنبنا بضاعة مخرجة وأكنى بها هنا عن قلة العلم أو عدمه وهو تواضع منه رحمه الله تعالى فقد كان اماماً محققاً متقناً لكل علم خصوصاً في الحديث وما يتعلق به فلا ينبغي قوله الآتي ورجاء للدخول الخ أو يقال إن رجاء الشيء لا يفيد حصوله تأمل (قوله وفي هذا الفن) متعلق بمحذوف متصيد من الكلام قبله بخبر عنه بأخرى أي وعدم البضاعة في هذا الخ (قوله بدا) أي ظهر وبابه مما كفي المختار قوله لعلها أي منظومة البيهقي وكان الظاهر لعله أي الشرح لأنه الذي للشارح رحمه الله تعالى إلا أنه لتواضعه زله منزلة عدم غاية الأمر أنه بين هذه المنظومة وشعرها فربما ذلك أن تنفعه في الآخرة (قوله في القيامة) أي في يوم القيامة (قوله ذخرا) بالذال المجهمة فإن الألفصح أن ما في الآخرة بالمجدة ومنه اللهم اجعله فرطاً لأبويه وسلفاً وذخراً الخ وقول الشاعر

وإذا فقرت إلى الذخائر لم تجد * ذخرا يكون كصالح الأهل

وما في الدنيا بالهملة وما تذخر وز في بيوتكم وقيل بالهملة فلهما (قوله ورجاء) عطف بالمعنى على لعلها وكذا ذخراً (قوله ألا أخبركم الخ) الذي في الجامع الصغیر ألا أخبركم عن الأجود الله الأجود وأنا أجود ولد آدم إلى آخر ما ذكره شارحنا قال شارحه المتساوي في صغره (ألا أخبركم عن الأجود الله الأجود) الأكرم الاسم (وأنا أجود ولد آدم) فإنه ما سئل شيئاً فقل لا فكان يعطى عطاء من

في مصطلح الحديث ظنانه أي من أهل ذلك الشأن فطال ما امتنعت منه وقدمت رجلاً وأخرت أخرى لعلى بأن لا بضاعة في العلوم وفي هذا الفن أخرى ثم يد إلى شرحها لعلها تكون في القيامة ذخراً ورجاء للدخول في نحو قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم عن الأجود الأجود الله وأنا أجود ولد آدم

لا يخفى القدر (وأجودهم من بعدى رجل علم عال من علوم الشرع فشرع علمه) بثمة مستحقه (يبعث يوم القيامة أمة واحدة) قال في الفردوس الأمة هنا هو الرجل الواحد العلم الخير المنفرد به (ورجل جاد بنفسه في سبيل الله حتى يقتل أو ينتصر عن أنس وضعفه المنذرى وغيره اهـ بالحرف والعين في اصطلاحه لا يعل في مسنده فإني نصح من الأجود الله تقدمهم وتأخيرهم وأصواب ما في أكثر النسخ الله الأجود ولعل أصله مكرر في الجامع وشرحه فظن الناصح عز يادوا واحدة فأسقطها لغيره ولعله أظهر في قوله فشرع علمه تلذذ وترغب في العلم على حد

بالله يا طبيبات القاع قلن لنا • ليلاي منسكن أم ليل من البشر ولا يخفى أن محل الشاهد في قوله رجل علم عال فشرع علمه ويبحث أمة واحدة جملة مستأنفة استثنافا بينا البيان ههنا كونه أجود وقوله بالجر عطف على قوله من رجاء الدخول في نحوه وقوله الخ (قوله الحديث) تمامه كافي الجامع الصغير وولده الصالحات تركه ومصحف أورده أو مسجد ابنه أو بيتا بن السبيل بناء أو نهر أو جراد أو صدقة أخرجهما من ماله في صحته وحياته لحقه من بعده موته (هـ) عن أبي هريرة قال في اصطلاحه لابن ماجه قال شارحه النواوي في صغيره (ان ما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علمنا نشره) عبر عن إشارة إلى أن ثم خصالا أخرى لحقه (وولده الصالحا) أي مسلما (تركه) أي خلفه بعده يدعوله (ومصحف أورده) بالقصد أي خلفه لوارثه ليقرا فيه (أو مسجد ابنه) لله تعالى لا رياء ومجعة (أو بيتا بن السبيل بناء) يعني خانا نزل فيه المارة من المسافرين ليجوزهم أو حج (أو نهر أو جراد) أي حفرة وأجرى الماء فيه (أو صدقة أخرجهما من ماله) الذي عليه كعبه بخلاف نحو الغصوب من كل مأخوذ بغير وجه شرعي (في صحته وحياته) وهو يؤمل البقاء ويخاف الفقر (لحقه من بعده موته) أي هذه الأعمال المذكورة تجري على المؤمن ثوابا وتبجده من بعده موته فإذا مات انقطع عمله لا منها ولا ينافي ما ذكره هنا الحصر المذكور في الحديث المار إذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فإن المذكورات تندرج في تلك الثلاث لأن الصدقة الجارية تشمل الوقف والنهر والبئر والنخل والمجد والمصحف فيمكن رد جميع ما في الأحاديث إلى تلك الثلاث ولا تعارض (هـ) عن أبي هريرة بإسناد حسن اهـ فالشارح اقتصر من الحديث على محل الشاهد وقوله وحسناته كأنه عطف تفسير مراد وأن كان العمل أعم وقوله لحقه الخ نا كيد لصدور الحديث ان عما يلحق الخ وقد جعل السيوطي ما يلحق ثوابه بعد الموت عشر خصال ونظمها فقال

إذا مات ابن آدم لم يسبحرى • عليه من خصال غير عشر علوم بها ودع فحبل • وغرس النخل والصدقات تجري ورائه مصحف ورباط تقصر • وحفر البئر اجراء لنهر وبيت للقرى يبناه بأوى • إليه أو بناء محل ذكر وزاد عليه بعضهم مذيلها

وتعلم لقرآن كريم • لخصها من أحاديث بحمر وفي نسخة بدل من خصال فقال وقوله والصدقات تجري هي الوقف وقوله اجراء النهر في نسخة بدل أو اجراء نهر والوزن مستقيم على كل منهما (قوله وخوفان مثل) عبر عن مثل هنا وفيما تقدم بخولعه لثقتنا وإن كان عندهم فرق بين نحو ومثل فإن المماثلة تقتضي الاتفاق في اللفظ والمعنى بخلاف النحوية ففي المعنى فقط ثم هذه العبارة المراد منها هما ونحوهما فلا يخرجان عما (قوله ابن ماجه) يقرأ بالهاء وقفا ووسلا كسيد وموتده وروزيه وأعرابها بفتح مقدرة تباية عن الكسرة لأنهما ممنوعة من الصرف للعلمية والجمعة منع من ظهورهما كونهما بكائية بلغة (قوله عن علم) أي شرعي دليل ما فانه النواوي في شرح الحديث السابق (قوله بلعام من نل) أي جزاء وفاقا حيث سكنت في الدنيا جزاء ومنعه من الكلام يوم

القيامة (قوله العال) اسم كتاب (قوله كاتم العلم) أي بعد السؤال دليل الحديث قبله (قوله حتى الحوت الخ) بالجر عطف على شيء أو الرفع عطف على كل وكذا الطير والمراد من ذلك التعميم حيث أتى واحد من جهة العلو وواحد من جهة الأسفل (قوله حين) بالرفع معرب لأنه مضاف لفرد ومحل ترجيح الأعراب أو البناء عند الإضافة إلى جملة (قوله اعتضدت) قال في المختار اعتضد به استعان اهـ فعلى هذا معنى البناء (قوله فيانم) أي مولا فيمنع الخ أو أن بالتنبيه إذا فعل لا ينادى (قوله الكفيل) أي الوكيل (قوله مقدمة) أي هذه مقدمة وهي مقدمة علم أذهى ما يتوقف عليه الشروع في ذلك العلم كمد وفائدته وغايته وهو موضوعه فهي اسم للعلماني أما مقدمة الكتاب فاسم لطائفة منه قدمت عليه لارتباطها بها وانفادها بها فيه كرمز الشاطبية والجامع الصغير فهي اسم للافاظ فالنسبة بينهما التباين قال السعد والفرق بينهما مما خفي على كثيرين وحاصل ما ذكره في هذه المقدمة ثلاث من المبادئ العشرة التي نظمها ابن المقرئ بقوله

من رام فنا فليقدم أولا • علمنا بحده وموضوع تولا وواضع ونسبته وما استمد • منه وفصله وحكم بعته مد وامم وما أقاد والمسائل • فتلك عشر للمني وسائل وبعضهم فيها على البعض اقتصر • ومن يكن يدري جميعها انتصر

ولا يخفى أن اسمه علم مصطلح الحديث قال السيوطي في النفاية ما حصله ثم أن أول من صنف في هذا الفن القاضي أبو محمد الزاهر مزي والحاكم ثم أبو نعيم الأصبهاني ثم الخطيب إلى أن جاء الشيخ تقي الدين بن الصلاح فجمع مختصره المشهور وأملأه شيئا بعد شيء لما ولي تدريس دار الحديث الأشرفية اهـ فراجع اهـ إن أردت زيادة بيان (قوله علم الحديث) أي دراية لأنه المنصرف إليه عند الإطلاق كما يأتي عن شيخ الإسلام (قول أي قواعد) كقولك كل حديث صحيح مقبول أو يستدل به كل حسن كذلك وكل ضعيف لا يستدل به (قوله أحوال السند الخ) أي سواء العامة للسنن والخاصة بأحدهما فقوله من جهة وحسن وضعف عامة لهما وقوله علو وتزل خاصة بالسند كما يأتي في قوله

وكل ما قات رجاله علا • وضده ذاك الذي قد زلا والخاص بالمتن كالرفع والقطع وكان عليه أن يثبته به وإن كان دخل تحت قوله وغير ذلك (واعلم) أنه لا تلازم بين السند والمتن إذ قد يعجز السند أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والاضبط دون المتن لسد ذواوعله وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق آخر اهـ من حاشية الطوخي على شرح شيخ الإسلام زلا عن شرح المسكة وسيأتي بعضه في الفوائد في الشارح (قوله وكيفية) عطف على أحوال فهو بالرفع وهذا ما أشار له في جميع الجوامع بخاتمة كتاب السند حيث قال خاتمة مستند غير البخاري قراءة الشيخ إملاء وتحدثنا فقراته عليه فسماعه بقراءة غيره على الشيخ فالمنالوة مع الإجازة فلا إجازة الخ والأداء كقوله أملى على حديثي قرأه قرأ عليه وأنا أسمع أخبرني إجازة ومناولة أخبرني إجازة أنباء مناولة أخبرني أملا ما أوصى إلى وجدت خطه وصفات الرجال من عدالة وجرح كعدل وكذاب (قوله وغير ذلك) كطبقات الرجال وكيفية الكشف والرواية بالمعنى ورواية الأصغر عن الأكبر وغير ذلك مما هو مذكور في تراجم العراقي ولا يلزم من ذكر هذا التعريف أن يكون جميع ما فيه آمنا هذا (قول الاخبار) أي الذي هو الاسناد فالسند والاسناد متحدان على هذا كما يأتي في كلام السيوطي كالاستناد لدى الفريق قال شيخ الإسلام ما لم يخصه والسند الطريق الموصلة إلى المتن والاستناد حكاية طريق المتن والمحدثون يستعملون ما لشيء واحد اهـ بل قد يستعملون الاسناد بمعنى الطريق الموصلة إلى المتن بحسب اقتضاء الحال كما في حواشي شرح الألفية (قوله طريق المتن) أي الرجال الموصلة إليه لأنهم كالطريق التي يتوصل منها إلى المقصود (قوله من قولهم) أي مأخوذ من الخ وكذا ما بعده (قوله فلان سند الخ) عبارة المختار فلان سند أي معتد وسندنا في الشيء من باب دخل اهـ وفي القاموس وباب

وروي ابن الجوزي ان في العلل مرفوعا كاتم العلم يلغنه كل شيء حتى الحوت في البحر والطير في السماء وهذا حين الشروع فيما قصدت وعلى الله اعتمدت وعلى تفسيره اعتضدت وهو حسي ونعم الوكيل وكفيلي فيانم الكفيل (مقدمة) علم الحديث علم يقوئين أي قواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من جهة وحسن وضعف وعلو وتزل وكيفية التحمل والأداء وصفات الرجال وغير ذلك والسند الاخبار عن طريق المتن من قولهم فلان سند أي معتد

سند قد وفي لغة من باب تعب اه (قوله لا اعتماد الحفظ الخ) اهلة لقد رما خوذ معاقبه أي اغما أخذ
من ذلك لا اعتماد الخ فهو بيان للناسبة بين المنقول والمنقول عنه اللغوي والاصطلاحى وكذا يقال فيما
بعده (قوله في صحة الحديث) أراد به ما يشبه الحسن بدليل مقابله بالضعف فهو بناء على أن القصة
ثابتة لدخول الحسن فيما يحجب به وسيماني قريب في النسخ ومنهم من لم يفرق نوع الحسن الخ أو أنه على
تثليث القصة ويكون في كلاهما اكتفاء (قوله وعلا) عطف تفسير (قوله من سفع الجبل) قال في
المصباح والقاموس وسفع الجبل مثل وجهه وزنا ومعنى والوجه مستقبل كل شئ وهذا هو المناسب هنا
لأما في المختار والصحيح أنه الأسفل حيث يسفع فيه الماء الخ (قوله من الكلام) بيان لما (قوله من
المائة) أي فعله مائة كما قال في الخلاصة * لفاعل الفاعل والمفعول الخ وجميع المتن مائة كسهم
وسهام قال فيها أيضا * فعل وفعله فعال لهما * أو متون كما قال فيها
وبقول فعل نحو كيد * يخص غالبا كذلك يطرد * في فعل اسماء مطلق ألفا أو أمين كما قال فيها
* لفعل اسماء عينا فعل * (قوله من المائة) أي مأخوذ كما تقدم (قوله الماعدة) أي البعد والمراد بالناية
جميع المسافة (قوله إذا شئت الخ) أي فرجتهم من غير انفصال بخلاف القطع فانه الفرج مع الفصل كما
في اللغة (قوله واستخرجتها) أي أخرجهما من الكن المراد مع عروقه كما في القاموس والصحيح فمكان عليه أن
يزيد عروقه وجملة البيضة وعاء الخصة كما في كتب اللغة (قوله أو من المتن) قال في المختار من الشئ
صلب وباه ظرف (قوله صلب) بابه ظرف كما في المختار (قوله يقويه) يرجع لصلب ويرفعه لا رفعه (قوله
وفي الآية الخ) أي بعد قوله علم الحديث وأقسامه وتعام البيوت التي ذكرها الشارح
والاكثرون قسموا كل السنن * الى صحيح وضعيف وحسن
والقصد به الاستشهاد على ما قاله من التعريف وتعريف السند والتميز وان كان فيه أضرار يادة (قوله
لسيوطي) بتثليث السين والمهمزة مخفوفة كما نقله أسنادنا الحنفى في حاشية السنن وروى عن السيوطي
نفسه لكون زاد سيدي محمد القاسمي في المخ البادية في الاسانيد العالية أن المهمزة مفتوحة أيضا وعبارته
هو الحافظ أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال بن أبي بكر عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد السبوطي
بتثليث السين المهملة ويقال السيوطي بضم المهمزة ونحوها المصري الشافعي المتولد سنة تسع وأربعين
وتم غماته بالقاهرة وكان يلقب بابن الكتب لأن أباه أمراءه وكانت أم ولده أن تأتبه بكاتب من بين
الكتب فذهب لتأني به فبجأها المحاض وهي بين الكتب فوضعت بينها وأحضره والده وهو ابن ثلاث
سنتين مجلس الحافظ ابن حجر مرمره ووج * وشرب ما زعم على أن يكون في الحديث كالحافظ ابن حجر وفي
الفقه كالسراج البلقيني وتوفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة (قوله قوانين) أي قواعد كما سبقت في الشارح
قوله فذلك الخ أي المتن والسند (قوله والمقصود) مبتدأ وأن يعرف بفتح المهمزة خبره فعلم بهذا حده
وموضوعه وفأذنه وتقدم زيادة على ذلك (قوله كالاسناد) بنقل حركة المهمزة للام لأجل النظم (قوله
لدى) أي عند وفي نسخة لأوّل في الفريق للعهد العلي الخارجى أي فريق علم المصطلح المشغلين به ولو
أسقط ألامنه كان أظهر ويكون المعنى عند بعضهم لأنه أحد قولين كما سبق والفريق لغة أكثر من
الطائفة التي هي الواحد فأكثر كما في المختار (قوله من الكلام) بيان لما كما سبق نظيره (قوله
والحديث) مفعول مقدم لقوله قيدوا وعام متعلق بقيدوا فالعنى وعلم الحديث أي رواية قال شيخ الإسلام
والحديث ويراد به الخبر على الصحيح ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قبل أو الى صحابي أو الى من
دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة ويعبر عن هذا بعلم الحديث رواية ويجد بأنه علم يشمل على نقل ذلك
وموضوعه ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أنه نبي وغايته الفوز بسعادة الدارين * وأما علم الحديث
دراية وهو المراد عند الإطلاق كما في النظم فهو علم يعرف به حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد
وما يتبع ذلك من كيفية التحمل والرواية والضبط والكتابة وموضوعه الراوى والمروى من حيث ذلك

لا اعتماد الحفظ عليه في صحة الحديث وضعفه أو من السند وهو ما ارتفع وعلا من سفع الجبل لأن السند يرفع إلى قائله والتميز ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام من المائة وهي الماعدة في القاية لأنه غاية السند أو من منبت التكبير إذا شئت جملة بيضته واستخرجتها فكان السند يستخرج المتن أو من المتن وهو ما صلب وارتفع من الأرض لأن السند يقويه بالسند ويرفعه في الآية للحافظ جلال الدين السيوطي علم الحديث ذو قوانين تحدد بديها أحوال متن وسند فذلك الموضوع والمقصود أن يعرف القبول والردود والسند الأخبار عن طريق متن كالاسناد لدى الفريق والتميز ما ينتهي إليه السند من الكلام والحديث قيدوا بما أضيف للنبي

(قوله فالعنى الخ) هذه العبارة غير مستقيمة ولو قال ويؤخذ من هذا معنى علم الحديث رواية لأجاد اه

وغايته معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك ومساائله ما يذكر في كتبه من المقاصد اه (قوله قولاً أو) بالنقل
لأنه وهي أحوال من الضمير في أضيف (قوله وتقريرا) الواو بمعنى أو كما يدل عليه ما قبله ونحوها عطف
على ما قبله وجملة حكوا مستأنفة أي حكى هذا القول العلماء وهو تميم للبيت أو أن نحوها مفعول مقدم
لحكوا والمراد بنحوها من الصفة ككونه صلى الله عليه وسلم أبيض مشرباً بحمرة وليس بالطويل ولا
القصر والمهم والعزم والاعمال والأشياء ظاهرة (قوله وقيل لا يختص الخ) مقابل لما قبله اذ هو عليه
مختص كما بينه بقوله والحديث قيدوا الخ وهذا القيل هو الصحيح كما في شرح شيخ الإسلام (قوله جاء
للموقوف) أي على الصحابي والمقطوع أي الذي للتابعي كما سيأتيان (قوله يرادف) في نسخة مرادف
(قوله وشهروا) قال في المختار والشهرة وضوح الأمر تقول شهرة باب قطعت وشهرة أيضا
فاشتهر وشهرته أيضا تشهيرا اه فيقرأ في النظم بالتشديد فرار من الجبل القبيح لو خفف وعبارة شيخ
الإسلام في شرح قول العراقي الأثرى بفتح المهمزة والمثلثة نسبة إلى الأثر وهو الأحدث من رفوعة أو موقوفة
ران قصره بعض الفقهاء على الموقوفة اه (قوله شمول هذين) أي الموقوف والمقطوع كما يشمل المرفوع
ليكن ليس في شيخ الإسلام شموله للمقطوع فليراجع وليحذر هذين مضاف إلى المصدر والآخر مرفوع
فاعل المصدر سكن للموقف (قوله بسم الله الخ) هكذا في النسخ بفتح المهمزة تشكون من النظم ولعل الشارح
اطلع على ذلك والألفاظ النظم ينظمها كما فعل الشاطبي وغيره وما يدل على ذلك أيضا أن غيره من الشراح
تسلك عليها هنا وكان الشارح ترك الكلام عليها شهرته (قوله أبدأ بالجد الخ) أي بدأ اضافياً بعد أن بدأ
بالسبلة بدأ حقيقياً أيضاً كما ذكره الجوى فان كل حقيقى اضافى ولا عكس فيبين ماعوم وخصوص مطلق
اذ الحقيقى مالم يسبق أصلاً ولا اضافى ما تقدم أمام المقصود سبق بشئ أو لا ثم ان غاية ما في هذه العبارة
الأخبار عن أنه أتى بالحمد ولا تعلم صيغته التي أتى بها ما هي فليس جامداً ولا مختبراً بالجد لكن عدوه حداً اذ
فيه تداء الذي هو معنى الحمد هذه الجملة فهو اختيار عن الابتداء بالحمد وهو من مثل النظم صدق وقول
الشارح لله لا ملة للتقوية فقط الخ لالة مفعول الحمد لأنه مصدر وهو يعمل فعله ولا يخفى أن النظم لم
ينظم بالسبلة كما صنع الشاطبي وغيره لكن إجماع الشراح على كابتها بفتح المهمزة دليل على أنها من خطه
أو ماله وان كان لم يعلم اسم ولا صفة كما أتى وسبق ويدل على ذلك أيضاً أن غير شارحنا تسلك عليها
وشارحننا تركه لشهرته (قوله امتثالا) مفعول لأجله ولعله أتى به على لسان النظم ليمتد الفاعل ويقدر
مضاف أي إرادة امتثال ليكون قليلاً وهذا أولى من جعله حالاً من ضمير أبدأ لأن نصب المصدر على الحال
مع كثرة معاصي وعبر به دون اقتداء لما أن الحديث قول فكانه أمر (قوله ان الله عز وجل الخ) هو
أعم من المدعى اذ هو خصوص البدء وما في الحديث شامل له ولغيره ولا يضر إلا الاخص (قوله ان الله
يجب) أي من عبده قال المناوي في شرح الجامع الصغير مع المتن (ان الله يجب أن يحمد) أي يجب
من عبده أن يثنى عليه بما له من صفات السكال ونعوت الجلال (طب عن الأسود بن مريم) بفتح السين
التميمي السعدي اه أي فهو مكبر لقوله رواء الطبراني الخ أي عن الأسود بن مريم وأما الحديث
الثاني فليس في الجامع الصغير فليراجع (قوله مرفوعاً) سيماني معناه (قوله يحمد به) أي من غيره
بدليل ليشيب الخ وقوله جعل الحمد لله ذكره أراجع لقوله يحمد به وقوله ولعباده ذكراً وجمع لقوله
ليشيب حامده (قوله ذكراً) تقدم ما فيه فلا تنقل (قوله وأردف) أي أتبع والسبلة أي ما تحت منه وهو
بسم الله الرحمن الرحيم يقال بسم إذا قال بسم الله الرحمن الرحيم وهليل إذا قال لا اله الا الله وهو كثير الا
أنه معاصي ومنه الكلمات الأربع المنسوبة لعلي كرم الله وجهه والله ماتر بعلين قط ولا تسبى سمكت
قط ولا تنجعدت قط ولا تسر ولقمت قط ومنها السبلة إذا قال سبحان الله والطلبة إذا قال أطال الله
بقاؤه والسبلة إذا قال حسبنا الله والحوالة والحيعة والمجدة وقوله بالجد أي بادل مدلوله أو بالأخبار بأنه
حمد (قوله من أفرادها) أي أفراد مدلولها وهو مطلق الثناء وهذا جواب سؤال تقديره كان يكفيه في

قولا أو فعلاً وتقريرا ونحوها حكوا وقيل لا يختص بالرفوع بل جاء للموقوف والمقطوع فهو على هذا يرادف الخبر وشهروا وشمول هذين الأثر قال المصنف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم أبدأ بالحمد) لله امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل يحب أن يحمد رواء الطبراني وغيره وأخرج الديلمي عن الأسود بن مريم مرفوعاً عن الله يجب الحمد يحمد به ليشيب حامده وجعل الحمد لنفسه ذكراً ولعباده ذكراً وأردف بالسبلة بالجد وان كان من أفرادها لان المقصود على التسبحة

الابتداء السبعة لانهم اجمد اذهوا الشاه وهي تدل عليه (قوله لا يسمى حامدا عرفا) أي ولا يحصل العمل بما في
 الاحاديث الا ان أطلق عليه العرف أنه حمد تأمل وقد يقال ان رواية يذكر الله دلت على أن المراد الابتداء
 بما فيه ذكر الله مطلقا وغاية ما يقال ان موافقة لفظ الحديث مطلوبة (قوله مصليا) أي ناويا بالصلاة
 فهي حال منتظرة وذلك لاستتغال مورد الصلاة وهو اللسان بالحمد كما ذكره الجوى وفيه أنه لا يلزم من نية
 الشيء فعله وجوابه أن المصنف كرم وجهه عالية ومن كان كذلك شأنه أنه اذا نوى شيئا فعله خصوصا
 ما هو خير كانهما (فان قلت) مصليا مفرد والمفرد لا يكون انشاء ولا خبرا فكيف يكون المصنف بذلك
 مصليا فالجواب أن الحال في معنى الجملة ألا ترى أن راكبا قولك جاء زيد راكبا في قوة جملة وهي
 الاختيار بر كونه فان قلت ان كان الناظم شافعيًا كان من حقه أن يزيد مصليا كراهية أفراد أحدهما
 عن الآخر فالجواب أنه لعله وان كان شافعيًا لا يوافق على كراهية الأفراد مطلقا ويرى انتفاءها بالجمع
 لفظا على أن بعضهم قال المراد بالكرهية هنا خلاف الأولى لعدم التمسك بالخصوص وما أجاب به ميم على
 الجملة من أنه أراد بالصلاة ما يشمل السلام أيضا كأياد مطلق الاكرام فيكون من عموم المجاز
 أو الجمع بين الحقيقة والمجاز لا يظهر الا اذا لم تكن الصلاة والسلام من الالفاظ المتعديها بخصوصها أما
 اذا كانتا متساوية أو هو الأظهر فلا كما أفاده بعض المحققين (قوله على) تمسك الياء لان نقط القاعد التي ذكرها
 السيوطي في النجاة وهي أن الياء والغاف والقاف والنون اذا وقعت آخر كلمة لا تنطق لتغيرها بصورها اه
 وجمعها بعضهم في لفظ ينطق لكن كتب بعض العلماء على قول الخلاصة * مصليا على النبي المصطفى *
 أنه يكتب بالالف لأجل الشرف قال وهكذامتي اجتمع ما يكتب بالالف والياء تغلب الالف في جميعه
 الالفاظ الامتني وبلى والى فعل قياسي يكتب على ههنا بالالف لأجل أرسلنا فيراجع (قوله محمد) منقول
 من اسم مفعول حمد المسند أما المحقق فاسم مفعول محمود كما في الخلاصة واغناخص نبينا صلى الله عليه
 وسلم بعمده مع أنه دال على المبالغة في كثرة الحمد لأنه مضعف ولم يطلق عليه تعالى مع أنه أولى بذلك بل
 اغنا أطلق عليه تعالى محمودا لان كثرة الحمد بالنسبة الى عظمة الله عز وجل قليلة جدا فكان اتيانها
 اتيانا بأصل الحمد فقط بخلافها في النبي صلى الله عليه وسلم فظهر التماس وبصع أن يكون مقولا من
 المصدر المجي على حد كل ممزق أي عزيق كما أفاده الجوى (قوله وقدرى الخ) دليل لما قبله (قوله
 الصغير) أي لا الاوسط ولا الكبير فان له ثلاثة قوله كان أبو طالب يقول (سأقي عن الخازن أنه لحسان
 مع أبيات أخر فعمل المعنى منسدا ومتمم لا منشئا ان كان أبو طالب حفظ كلام حسان والا كان من
 توافيق الخواطر وبعد أن حسان أخذت أبي طالب ونظم عليه لكن وجدنا في عبارة المجدولي في حاشيته
 على ماشية الشافعي الصغير على الأجرومية مانصه وعزو جماعة البيت يعني به وشق له من اسمه ليحمله
 الخ لحسان خلاف ما في تاريخ البخاري الصغير أنه لا يي طالب ولا منافاة لقول الخميني ان حسانا ضمن شعره
 بيت أبي طالب اه (قوله وشق) أي الله أو الاله في البيتين قبله ومن اسمه بقطع همزة الوصل لأجل الوزن
 والا كان فيه قبض معاين في الحشو وهو قبيح عندهم والمراد بالثق الأخذ فانهم ما متفقان في المادة
 (قوله خير) صفة مشبهة أو أفعل تفضيل حذف همزة تعقيفا أفاده الجوى أي فهو على الثاني على حد
 * وحب مني الى الانسان ما منعه (قوله أرسلنا) الجملة صفة نبي فالعنى خير رسول ويلزمه أنه خير الانبياء
 غير الرسل بالأولى وهو من الارسل الذي هو الالهاء واختلاف فيه هل يكون بالقرآن في النوم قال
 السيوطي في النجاة النوع التاسع الفرثي كآية الثلاثة الذين خلفوا وزلت وهو صلى الله عليه وسلم نائم
 في بيت أم سلمة كما في الحديث السابق ويحق به ما نزل وهو نائم فان رؤيا الانبياء وحى تنام أعينهم ولا تنام
 قلوبهم كسورة الكوثر في صحيح مسلم عن أنس بن مالك رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أنظره نافي
 المسجد اذا غاب عنه ثم رفع رأسه متبهما فقلنا ما أحسبك يا رسول الله فقال أنزل على آ نفا سورة فقرأ باسم
 الله الرحمن الرحيم انا أعطيك الكوثر فصلى ربك وانحران شأنك هو الأبر * وقال الرافي في أماليه

لا يسمى حامدا عرفا (مصليا على
 محمد) مستق من اسمه تعالى الحمد
 وقد روى البخاري في تاريخه
 الصغير عن علي بن زيد قال كان
 أبو طالب يقول
 وشق له من اسمه ليحمله
 فذوالعرش محمود وهذا محمد
 (خير نبي أرسلنا) بالالف الاطلاق
 وهو اشباع حركة الروي

فهم فاهون من الحديث أن السورة نزلت في تلك الغفوة وقالوا من الوحي ما يأتيه في النوم قال هذا هو
 الصحيح لكن الاشبه أن يقال ان القرآن كله نزل في اليقظة وكان خطرله في النوم سورة الكوثر المنزلة في
 اليقظة وعرض عليه الكوثر الذي وردت فيه أو يكون الاغفاء ليس اغفاء نوم بل الحسالة التي كانت تعترية
 عنه الوحي وتسمى برحاء الوحي قلت الذي قاله الرافي في غاية الانجاء والجواب الأخير هو الصواب اه
 بالحرف (قوله فيتم ولد منها حرف) ويسمى ذلك الحرف وصلا كما قال الخزرجي توصلا بها البنا الخ (قوله ونبي
 بالصلاة) أي جعلها نافية للبعد الشامل لبسمة (قوله لا امر الله في القرآن) أي بقوله يا أيها الذين آمنوا
 صلوا عليه وهذا الدليل عام فيشمل ما وقع ثانيا الذي هو المدعى ثم انه لا بد من تقدير مضاف أي ارادة امتثال
 ليعكون قلميما (قوله ولما قام) عطف على امتثال اعطف عام (قوله أمانة الخ) لف ونشره شوش (قوله
 فلقوله تعالى الخ) هكذا في النسخ باللام ويرشحها قوله بعده وأما عقلا فلا ن الخ والكاف أظهر منها لان
 القول من النقل لان النقل لا جملته تأمل (قوله ورد) في نسخة روى (قوله مفعرا) حال من فاعل ورد أو
 نائب فاعل روى الذي هو ضمير يرجع للتفسير فانه يحمل فاحتاج للتفسير أيضا ومن خبر وهو أظهر وان
 كان اتيان الحال من النكرة قليلا فهو على حد قوله وصلى وراءه رجال قياما وقولهم مررت بعبادة رجل
 وعن جبريل متعلق بوردا وروى * وحاصل التفسير أربعة قال الخازن في تفسير هذه الآية ورفعنا لك
 ذكرك روى البغوي بإسناد الثعلبي عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سأل
 جبريل عن هذه الآية ورفعنا لك ذكرك قال قال الله عز وجل اذ ذكرت معي قال ابن عباس
 يريد الاذان والاقامة والشهادة والخطبة على المنابر وأن عبد الله وسدقة في كل شيء ولم يشهد أن
 محمد رسول الله لم ينتفع من ذلك بشيء وكان كافرا * وقال قتادة ورفع الله ذكره في الدنيا والآخرة وليس
 خطيب ولا متشهد ولا صاحب صلاة الا ينادي أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وقال الضحالة
 لا تقبل صلاة الا به ولا تجوز خطبة الا به وقال مجاهد يد التأذين وفيه يقول حسان بن ثابت
 أغر عليه للنبوة خاتم * من الله مشهور بلوح ويشهد
 وضم الاله اسم النبي مع اسمه * اذا قال في الخمس المؤمن أشهد
 وشق له من اسمه ليحمله * فذوالعرش محمود وهذا محمد
 وقيل رفع ذكره بأخذ ميثاقه على النبيين صلى الله عليه وسلم والزامهم الايمان به والاقرار بفضل وقيل
 رفع ذكره بأبقرن اسمه باسمه محمد رسول الله وبني الله وفرض طاعته على الامة أطيعوا الله وأطيعوا
 الرسول من يطع الله ورسوله ونحو ذلك كما في القرآن وغيره من كتب الانبياء اه وفي الدر المنثور
 وأخرج أبو يعلى وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حبان وابن مردويه وأبو نعيم في الدلائل عن
 أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتاني جبريل عليه السلام فقال ان
 ربك يقول أتدري كيف رفعت ذكرك قلت الله أعلم قال اذ ذكرت ذكرت معي اه وقد ذكر فيه في
 ذلك أحاديث كثيرة (قوله شكر المنعم) أي الشناء عليه بالمول والفعل فدخلت الصلاة ونحوها (قوله
 هذا النوع) أي الانساني المعبر عنه بما من علمنا قال لا ههنا ذكرى (قوله بين القابل) وهو النوع
 الانساني والمفيد وهو الله عز وجل (قوله وهو) عطف على ضمير يكون ومن جنس الخ عطف على له
 صفات الخ والجملة حالية تأمل (قوله ليقل عن الله) أي ولو بتوسط جبريل مثلا (قوله بصفاتنا
 البشرية) أي الوجودية وفيه والحق العبارة ويفيض عليها بشريته تأمل (قوله فلذلك) أي لكونه
 علمنا وكان سببا وقوله اذ لا بد لعله لقوله علمنا الخ أي اغنا علمنا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن المعلم الله على
 طريق المباشرة لانه لا مناسبة بين القابل بالبهاء الموحدة أي من يقبل وهم آدميون والمفيد وهو الله عز
 وجل ولا مناسبة بينهما ما فاذ اتي الواسطة الذي اجتمع فيه الامران كما قال السارح فتسدير (قوله
 استوجب) أي استحق ووجب له فالسين والتاء مزيدان للتأكيد (قوله قرن شكره بشكر الله) أي



فيتم ولد منها حرف مجانس لها ونبي
 بالصلاة على المصطفى امتثالا
 لا امر الله في القرآن ولما قام على
 ذلك عقلا ونقلا من البرهان (أما)
 نقلا لقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك
 أي لا ذكر الا وذكركم في كل ورد
 في خبر مفسر عن جبريل عن الله
 * وأما عقلا فلان المصطفى هو الذي
 علمنا شكر المنعم وكان سببا في كمال
 هذا النوع اذ لا بد من مناسبة بين
 القابل والمفيد وأجسامنا في غاية
 الكدورة وصفات البارئ في غاية
 العلو والصفاء والضياء فاقترنت
 الحكمة الالهية بتوسط ذي جهتين
 يكون له صفات عالية جدا وهو من
 جنس البشر ليقل عن الله بصفاته
 الكالية ونقبل عنه بصفاتنا البشرية
 فلذلك استوجب قرن شكره بشكر
 الله

قرن الصلاة بالحد هذه المقدمات العقلية الدالة على وجوب قرن شكره بشكر الله ومعنى كونها عقلية
 انفراد العقل بها من غير دليل نقلي (قوله وذى) الواسعة شافية وذى مبتدأ والمشار إليه العبارات
 الذهنية المفصلة لتطابق ما في الخارج لا الخارجية سواء كانت الخطبة سابقة أو لاحقة على ما هو التحقيق
 من أقسام الحديث أى الاقسام التى لها اختصاص بالحدوث وهو بيان خبر المبتدأ وهو قوله عده قدم
 عليه على حد عدى من المال ما يكفي لكن هذا تدريب لتحقيق والتحقيق ما ذكره الشيخ الرضى وهو
 أنه اذا تأخر المبتدأ فى الحقيقة بيان لمهم مقدر وما بعده عطف بيان فالبيان فى الحقيقة يجب أن يكون
 مقدما قطعاً لأنه مذكور أو مقدر اهـ فاحفظ ذلك ولا تغفل والعدة بالسكرا الجماعية من الشئ كفى
 الصحاح والاقسام جمع قسم بكسر الفاء وهو ما كان مندرجا تحت الشئ وأخص منه كالانسان بالنسبة
 الى الحيوان اهـ حوى أى أطاق قسم الشئ فى كل مباحثه ومندرجا معه تحت أصل كلى كالانسان
 بالنسبة الى الحمار مثلا (قوله الى مؤيد) أى نفس موجود فى الذهن بالتخييل فان كل شئ له وجودات
 أربع وجود فى البنان أى الاصابع بالكسبة ووجود فى اللسان أى باللفظ ووجود فى الازدهان أى
 بالتخييل ووجود فى العيان أى بالتشخيص وكل واحد منها يدل على ما بعده على هذا الترتيب تأمل
 (قوله ان كانت) أى الخطبة وقد حذفت لعل من المقام وهو جرى على خلاف التحقيق فان التحقيق كالمسبق
 أن معنى الكتب الالفاظ وعليه لا فرق بين تقدم الخطبة وتأخرها اذا لفظا أعراض تنفصلي مجرد
 النطق اما على المرجوح أن معانيها النقوش فتظهر التفرقة لان النقوش محسوسة وعلى التفرقة جرى
 شيع الاسلام فى غالب كتبه لكن فيه أن مآرته مشخص فلا تشمل مآرعه غيره الا أن يقدره ضاف أى نوع
 ذى لكن فيه أن النوع كلى لا وجود له خارجا الا أن يقدره ضاف فان أى مفصل نوع ذى الخ ذكره
 لدلى فى حاشية ايساغوجي (قوله علم الحديث) قدره تقيما للعلم (قوله كاسيد كز) أى النظام آخر
 بقوله فوق الثلاثين بأربع أنت اهـ أقسامها فعلم من هذا أن النسخة التى شرح عليها هذا الشارح
 أقسامها الخ وان كان فى نسخة أبياتا وهو صحيح أيضا فاحصله أن عدد الاقسام كعدد الايات وان لم
 يكن كل قسم فى بيت فان بعض الاقسام فى بيتين كالحجج وأبيات الخطبة والختام ليس فيها أقسام
 وبعض الايات فيها أقسام هذا لكن مردت الاقسام فوجدت اثنين وثلاثين قسما كما عدها كذلك
 الديماطى فتسعة أبياتها هى الصحيحة ولذا شرح عليها الديماطى والحوى (قوله ما يشمل الانواع الخ)
 أى فانه سيمد كره هذه الثلاثة ولا يمد كره غيرها وحاصله أن التقسيم الاول ثلاثة فقط ولا يصح ايراد
 هنا ما يأتى من قوله فوق الثلاثين بأربع أنت اهـ (قوله الانواع الخ) مثلا الصحيح لذاته تحت مرفوع
 ومتمم ومسند والصحيح لغيره تحت مقطوع وغيره وكذا الحسن والضعيف وكل نوع تحت مرفوع
 والا) انظر طية مدغم فى لا النافية وفعل شرطها وجوابه محذوفان وقوله فاقسام الخ دليل الجواب
 والتقدير والار وما يشمل الانواع الخ فلا يصح أن أقسام الخ لأنها الا الاستثنائية والمراد بالاقسام
 التى لا تخرج عن الثلاثة الأولية كالمسبق (قوله كمال الاكثرون) سياتى مقابلة فى قوله ومنهم من
 لم يقدح نوع الحسن الخ وعليه لا يصح أن المراد الاقسام الأولية بالأولى فلا حاجة لقوله كمال الاكثرون
 تأمل (قوله صحيح الخ) يدل من ثلاثة قبل كل ان نظر للعطفين وبعض بالنظر اكمل منها (قوله لانها ان
 اشغلت الخ) عملة لا تخرج (قوله أولم تشغل على شئ منها) أى أعلى صفات القبول وأدناها وفى
 نسخة منها أى أوصاف ل قبول وأفضل التفضيل فيها ليس على بابها ادلا واسطة بينهما (قوله نوع الحسن)
 الاضافة بيانية (قوله ويجعله) عطف على التنى فهو يرفع لعل التنى حتى يجزم ولو عبر بالماضى
 كن أظهر وذلك بأن يراد بالصحيح القبول كما يؤخذ من شرح شيخ الاسلام ويأتى (قوله أى مع حده)
 أشار به الى أن وحده مفقود معه وذلك لان العطف هنا ضعيف فاختار النصب اذ يلزم على الرفع العطف
 على الصبر المتصل من غير فصل بالصبر المنفصل أو غيره فهو منصوب يأتى على المختار (قوله ترميزا) عله

لمقدور أى ويرسمه بذلك لاجل التقريب أى ارادته والمبتدئ بالهمز وقد ترك تخفيفا (قوله ولترك الحد)
 عطف على رسمه والمراد الحد المصطلح عليه وهو بالذاتيات ولهذا أظهر فى مقام الاضمار (قوله استغنا)
 عنه) أى وتركه استغنا الخ وذلك كقوله * ممنوع كمن سعه يد عن كرم (قوله المجموع على صحته)
 فيه إشارة الى أن هذا كصحح غير صحيح على صحته وذلك كالمرسل فانه صحيح عندما لا يكون بعض الفقهاء
 وكافة لوب والشاذواضطرب فقد قال الزركشى فى مختصره يدخل القاب والشذوذ والاضطراب فى قسم
 الصحيح والحسن ولما كان قول المصنف الصحيح ظاهرا العموم قيده الشارح بالمجمع الخ إشارة الى أنه ليس
 مرادوا غا المراد فرد خاص اهـ من حاشية شرح الالفية للعلامة الشيخ على الهدوى مع بعض تصرف
 يسر (قوله على صحته) أى صحة نسبه لى صلى الله عليه وسلم أى فيما يظهر لانا أنه يقطع بقبول
 ذلك فى الواقع كما يأتى (قوله الذى هو حكاية طريق الخ) الطريق هى الرجال كما سبق وتقدم به
 الاسناد بذلك هو الملامح فى المقدمة وكلام السيوطى ولو فسر هذا بالرجال فانه قد يطلق عليهم كان
 أظهر (قوله نخرج المقطع) أى الشامل للماضى كما سبقت كره الشارح بناء على تعريف المتن الآتى فى قوله
 وكل ما يتصل بحال * اسناد منقطع الأوصال
 ولا يخفى أن ما من قوله ما اتصل الخ جنس واتصل فصل فصاع قوله نخرج ولا حاجة الى أن المراد بتبين
 نرجوها (قوله ولم يشذ) بكسر الشين وضمها كما فى المختار هذا انبنى للفاعل لكن فى شرح الديماطى
 هنا أنه كعمل مبنى للأفعول (قوله ولم يشذ) الذى فى المتن المجردة أو يعمل والنظم عليها مستقيم والذى
 فى نسخ هذا الشارح ولم يشذ فلهذا نسخة وقعت له وعليها يقرأ يشذ بالتخفيف للنظم وكتب الحوى على
 الاولى أن أو جمع بنى الواو أى فهو ومنه أيضا (قوله كارساله) أى الارسل الخفى وهو أن يروى عن
 عاصره بلفظ عن ولم يسمع منه شيئا وأدخلت الكاف التديس وهو أن يروى عن جمع منه مالم يسمع منه
 والارسل الظاهر كان تقبل عن شيخ عرف عند الناس اجتماعا له بلفظ عن مثلا اهـ من حواشى
 الالفية وضع غير ارسال الحديث الموصول أى وكوقف المرفوع بخلاف ما تقدم فى قوله نخرج المرسل فان
 صورته انه لم يوصل أصلا فتأمل (قوله خيفة) كالارسل والمراد خفاؤه على غير المتبحر (قوله أو
 ظاهرة) كالفسق وسوء الحفظ (قوله صاحب النخبة) هو الحافظ ابن حجر العسقلانى شارح البخارى
 المدفون بالقرافة قريبا من ضريح امامنا الشافعى رضى الله عنه (قوله لم يرد) أى به (قوله لاعلة) بالجر
 عطف على قوله بعللة قادمة وذلك كالاختلاف فى تعيين نفعه من نفعين كما سبقت الشارح ثم اتى فى السند
 قد تقدح فى صحة المتن وقد لا تقدح كحديث البيهقي بالخيار رواه يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن
 دينار عن ابن عمر قد صرح النقاد بوجهه على الثوري فالمراد من حديثه عن عبد الله بن دينار عن ابن
 عمر كنهه لم تقدح لان عبد الله وعمر كلاهما ثقة اهـ (قوله ورويه عدل الخ) الجملة حالية وكان الاولى
 تقديم ذلك الى قوله ما اتصل اسناده وتأخير قوله ولم يشذ أو يعل لان هذه الثلاثة تتعلق بالاسناد بخلاف
 الشذوذ والعللة فبما ان وحسن جميع المجانس لا يخفى (قوله تحمله) أى تبعه واسناد الحمل والبعض اليها
 مجازعة على الحقيقة فيخلق الله فيه الحمل على ما ذكر عندنا وادفاعة ملازمة للتقوى من اضافة المصدر لفعله
 أى ملازمة العدل التقوى وهل الملازمة عادية وهو الاظهر كالملازمة بين الجوهر والعرض ولا ينافى ذلك
 أى ملازمة العدل التقوى وهل الملازمة عادية وهو الاظهر كالملازمة بين الجوهر والعرض ولا ينافى ذلك
 امكان زوالها بزوال الملة وهو ممكن اهـ أفاده العلامة الهدوى (قوله والمرأة) اقتصر فى القاموس
 على أنها بضم الميم وعبارة الفقهاء أنها الا فصيح وعبارة جمع الجوامع ملة كتحمل على اجتناب البكائر
 وصغار الحسة والذائل المباحة وهى أولى وهى الصيانة عن الأذى والترفع عما يشين عند الناس فلا
 عشى حافية ولا مكشوف الرأس ان لم يلق بأمثاله ولا يأكل غير السوقى فى السوق ولا يبول قائما وهكذا
 (قوله والمراد بالعدل الخ) لا يختلف أن الكلام فى الرواية التى هى الاداء كما قال يرويه عدل الخ فلا يرد
 أن الصبي والكافر اذا تحملا ثم ادباعد السكالك يعلان تأمل (قوله والسلامة) بالجر عطف على التقوى

ولترك الحد استغنا عنه بالنال
 (أولها) أى الاقسام (الصحيح)
 المجموع على صحته عند الحديثين (وهو)
 ما أى المتن الذى (اتصل اسناده)
 الذى هو حكاية طريق المتن بحيث
 يكون كل من رجاله مجمع ذلك
 المروى من شيخه نخرج المقطع
 والمرسل والعرض الآتى بيانها (ولم
 يشذ) لم يدخله الشذوذ (ولم يعل)
 بعللة قادمة كارساله وسواء كانت
 العلة خفية أو ظاهرة وتفيد صاحب
 النخبة بالحفية لم يرد اخرج الظاهرة
 لان الخفية اذا أثرت فالظاهرة
 أولى لاعلة لم تقدح فى صحته (رويه
 عدل) هو من له ملكة تحمله على
 ملازمة التقوى والمرأة والمراد
 بالعدل عدل الرواية وهو المسلم
 العاقل البالغ السالم من الفسق
 وهو ارتكاب كبيرة أو اصراره على
 صغيرة والسلامة عما

من قوله على ملازمة التقوى وكان الأولى تقديم هذا على قوله والمراد الخ اذ هو معرض لا الفائدة على أنه كان الأولى اسقاط قوله والسلامة الخ اذ هو عين معنى قوله ملازمة المرأة الخ فتأمل (قوله بخبر) من خرم من باب ضرب أي ينقص المرأة وعبارة جمع الجوامع مذكاة تحتمل على اجتماع الكتابين الصغير والصغير الحقة والرافل المباحة وهي أولى وعما يناسب هذا قول بعض الشعراء

مررت على المرأة وهي تبكي * فقلت علام تلجب الفتاة

فقلت كيف لا أبكي وأهلي * جميعا دون خلق الله ما تولى

(قوله فلا يخصص) مفرع على قوله والمراد بالعدل الخ (قوله وخرج الفاسق الخ) عطف على فلا يخصص الخ (قوله عينا) كحديثنا رجل ويلزم منه جهالة الصفة وقوله أو لا يخصصه صارتان مجهول الباطن وهو المستور ومجهول الباطن والظاهر كحديثنا لا يدرك ولا يعرف منه إلا أنه ابن عمر وكذا في جمع الجوامع (قوله من شرك) أي كفروا بالبدعة كالأعتزال وإن لم تنسق وفي قبول رواية المبتدع أقوال ثلاثة حكاه في جمع الجوامع بقوله وقبل مبتدع يحرم الكذب وثالثها قال مالك إلا الذامعة (قوله أن ثبت) أي الراوي كما صرح به شيخ الإسلام فهو البناء للفاعل من الرباعي وأن صح أخذ من التثنية وتكون ما فاعلا والمراد بوثب ذلك في حافظته فلا تنقض الغفلة ولا الذهول أحيانا فاقوله بحيث يتم كمال الخ أي ولومع التدرج فلا يضر إلا الذهاب من الحافظة (قوله صدرا) أي قلبا فهو من إطلاق الخ على الخيال والمراد بالقلب العقل (قوله وكذا) الواجب على أو لا يخصصه ما مراد كتابا لم يشترط ضبط أما أن وجد فيه ذلك كالبخاري ومسلم فأنشأ من أصل شيخه أوفرع مقابل عليه أوفرع مقابل على الفرع كما أفاده بعض حواشي شيخ الإسلام وكذا فرعه الذي سمع فيه هو (قوله رحمه) أي بصحيح ما فيه فإن كان أي اعتمد على نسخة من يحضر معه إذا كان يثق بصحيحه (قوله إلى أن يؤدي منه) متعلق بصيانته (قوله وأطلق الناظم في الضبط) أي مع أنه سيأتي أنه مراتب ثلاث على أدنى وأوسطى والآخران هما اللذان في الحسن لذاته (قوله تبعه للعراق) حيث قال ضابط القوادف أنه لم يقمده بالناسم وإن كان فيه ضبط القوادف المعبر عنه في شرحنا بالصدر وليس فيه ضبط الكتاب الذي شمله عبارة هذا المتن (قوله كما فعل صاحب النخبة) متعلق بالمتن (قوله مسمى الضبط فقط) أي لا تمامه كما سبق (قوله شيخ الإسلام) أي في شرح الألفية وأهل المراد بالعراق في شرحه لألفيته (قوله عن مثله) متعلق ببيرويه وهو ايضا لا يستغناء عنه بقوله عدل فإن المراد عدل في جميع الطبقات (قوله أو الصحابي) لعله تركه إلى هنا لقربه وإن كان شيخ الإسلام صرح به في هذا أيضا وهذا على القول السابق في نظم السيوطي المحكي بقيل الذي تقدم أنه الأصح (قوله من دونه الخ) شامل للتابعي وإن سفل فهل هو كذلك هكذا توقف الطوخي في حاشيته على شيخ الإسلام والظاهر قصره على التابعي وقد نفل السيوطي في شرح التقريب على الطيبي أن المراد به التابعي فقط (قوله ليشمل الموقوف وغيره) كالطوع (قوله معتمد) أي عليه (قوله عطف بيان) جعله الجوى صفة لضابط وكل صحيح وقوله عطف بيان مفعول ثان لجعل وكذا قوله بيان فهو كالتعداد كما تقول ثوب بساط حصير مثلا فيكون في المعنى على اسقاط واو قبل قوله في ضبطه ونقله أي قوله معتمد عطف بيان لعدول في ضبطه ونقله بيان لضابط فهو لاف ونشر مرتب ويصح أن يكون قوله عطف بيان خبر مبتدأ محذوف أي هو بالرفع عطف بيان والجمله معترضة وقوله بيان هو المفعول الثاني لجعل ويكون بيان لضابط فقط تأمل (قوله هذا) أي أنهم هذا أو الأمر هذا أو هذا كما ذكر في التعريف بقبول دونه وماتنه (قوله ويتفاوت الصحيح) أي متناوسا عندنا فإلى قوله فن الرتبة يتعلق بالمتن ومن قوله فن الرتبة إلى آخره يتعلق بالسند وفي الألفية قدم ما يتعلق بالسند والسك وجهه فنلاحظ أن المتن هو المقصود بالذات وهذا أن السند طريق وهي مقدمة (قوله ويتفاوت الصحيح) أي مطلقا أي سواء كان من رواية البخاري أم غيره سواء الصحيح السابق وهو

يخبر المرأة فلا يخصص بالذكر الحر وخرج الفاسق والمجهول عينا أو لا والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة (ضابط) صدرا وهوان ثبت ما سمع بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وكذا باوه صيانته عنده من ذم فيه وصححه إلى أن يؤدي منه وأطلق الناظم في الضبط تبعه للعراق ولم يقمده بالتام كما فعل صاحب النخبة لأنه المراد كما يفهمه الاطلاق المجهول على التكامل فيخرج الحسن لذاته المترط فيه مسمى الضبط فقط هكذا قرر شيخ الإسلام وغيره (عن مثله) من أول السند إلى آخره بأن يتبني إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابي أو إلى من دونه ليشمل الموقوف وغيره وكان الناظم جعل قوله (معتمد) بالرفع عطف بيان (في ضبطه ونقله) بياناً لضابط أي في ضبطه صدر أو نقله كما بأي من كتابه وهذا ويتفاوت الصحيح في القوة

قوله وعبارة جمع الجوامع الخ تقدمت هذه العبارة قريبا اه

الصحيح لذاته وغيره وسواء المتن فالسند دليل ما ذكره (قوله بحسب ضبط) أي تفاوت ضبط الخ (قوله مخرجيه) أي رجاله وعبر به تفننا والورع هو الاقتصار على الحلال وإن زاد على قدر الحاجة بخلاف الزهد فإنه أخص منه اذ هو الاقتصار على قدر الحاجة من الحلال والتحرى الاجتهاد والمراد هنا الاحتياط فعطف قوله واحتياطهم تفسير (قوله ما اتفق) أي متن اتفق الخ وكذا ما بعده تأمل (قوله على شرطهما) أي رجالهما وروايتهما كما يؤخذ من شيخ الإسلام أي وروايتهما (قوله شرط غيرهما) أي رجاله وجعل هذا قسما واحداً للثلاثة كالأقسام فليتنظر المقدم منها لكن قوله وأن صحيح الخ أي واتفقوا على أن صحيح الخ صريح في أنهم قسموا في هذا القسم أيضا وأنهم جعلوا به مضمنا مقدما على بعض ولعل هذا صنيع غير شيخ الإسلام فإنه صرح في شرح الألفية بأنهم لم يقسموا هذا القسم السابع لثلاثه كالأقسام وكذا ابن حجر في شرح الأربعين (قوله صحيح ابن حبان) واسمه التقاسيم والأنواع وابن حبان هذا تلميذ ابن خزيمة (قوله وهو) أي صحيح ابن حبان (قوله لتفاوتهم في الاحتياط) أي فإن ابن خزيمة لا يتساهل أصلا وإنما ذكر الصحيح فقط وأما ابن حبان فيسهل بعض تساهل والحاكم أكثر تساهلا فيذكر كرات الضعيف والموضوع كافي شيخ الإسلام ولا يخفى تفاوت المراتب السبع قبل هذه فإنه بحسب الشروط والمضايقة وفائدة هذا الترتيب ترجيح عند التعارض وعدم مرجح آخر (قوله فن الرتبة الخ) مفرع على محذوف أي هذا هو التفاوت بحسب المتن فإن أردت التفاوت بحسب السند فن إلى الخ وقوله ما أطلق أي سند أطلق الخ (قوله رواه مالك الخ) أي رجال مارواه الخ (قوله وهي المعروفة) أي هذه الترجمة هي المعروفة الخ (قوله بأن الشافعي) أي إذا أردت زيادة واحد من رواة مالك فجزوا بأن الأصح الشافعي الخ أي أن أصح الأسانيد الشافعي الخ وكذا ما بعده (قوله وعنه أحمد) أي وعن الشافعي أحمد أي هو أجل من روى عن الشافعي رضي الله عنهما (قوله من ذلك) أي رواية الإمام أحمد عن الشافعي والسند اسم كتاب وعلى سعته أي مع سعته وعظمه وهذه فائدة زائدة عما الكلام فيه وقوله قال الإمام أحمد الخ بيان لذلك الحديث (قوله لا يبيع بعضكم الخ) أي هو حرام إذا كان في زمن خمار المجلس أو الشرط أو العيب وكان بغير إذنه له وسورته كان بأمر المشتري بالفسخ لبيعه مثل المبيع بأقل من ثمنه أو خيرا منه بمثل ثمنه أو أقل والمعنى في ذلك لا يذاع أو يخرج بغير إذنه له ما واذن البائع في البيع على يبعه فلا تحريم اه من شرح المنهيج (قوله الحديث) أي أقرأ الحديث الخ وعنه ونهى عن النجس وعن جبل الجملة ونهى عن المزانية والمزانية يبيع الثمر بالتركيب لا يبيع الكرم بالزبيب كالأخرجه البخاري مفردا من حديث مالك اه من شيخ الإسلام وقوله ونهى عن النجس الخ حكاية للحديث من الصحابي بعنه ولم يبين صورة نهى النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان من الحديث أيضا وقوله يبيع الثمر أي على النخل مثلا وهو بالمثلثة وفتح الميم الرطب بسكون الطاء وبالترأى بالمثلثة فوق وسكون الميم قاله السيوطي على البخاري والكرم أي العنب وإطلاق الكرم عليه مكرره لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا العنب كرمات الكرم الرجل المسلم رواه مسلم أي اغتصب حق المشتق من الكرم الرجل المسلم وانظر وجه إطلاق ذلك مع النهي عنه اه من حاشية الطوخي على شرح شيخ الإسلام ولعل هذا الصحابي لم يستحضر صيغ النهي ولعل صيغة النهي عن النجس ما في الأربعين ولا تناسوا * والمزانية قال في شرح المنهيج من الزين وهو الدفع لكثرة الغبن فيها فغير يد المغبون دفعه والغبن خلافه فيستدافعان اه وقال في المختار والمزانية يبيع الرطب في رؤس النخل بالتمر ونهى عن ذلك لأنه يبيع مجازفة من غير كيل ولا وزن ورخص في العرايا (قوله وكذا زهري) أي وتقول أحمد بن حنبل أن أصح الأسانيد الزهري الخ فهو معطوف على قوله كتقول البخاري الخ وهذا القول قال به أيضا أبو إسحاق بن راهويه والزهري هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري كما في شيخ الإسلام وهو المعبر عنه بابن شهاب إلا أنهم يحافظون على ما قاله شيخهم (قوله عن أبيه) أي أبي سالم وهو عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (قوله

بحسب ضبط رجاله وأشهرهم بالحفظ والورع وتخري مخرجيه واحتياطهم ولهذا اتفقوا على أن أصح الحديث ما اتفق على إخرجه البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم ثم ما كان على شرطهما ثم شرط البخاري ثم شرط مسلم ثم شرط غيرهما وأن صحيح ابن خزيمة أصح من صحيح ابن حبان وهو وأصح من مستدرك الحاكم لتفاوتهم في الاحتياط فن الرتبة العليا ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد كتقول البخاري أصح الأسانيد ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر وهي المعروفة بسلسلة الذهب وجزوا بأن الشافعي عن مالك وأحمد عن الشافعي لا اتفاق أصحاب الحديث على أن أجل من روى عن مالك الشافعي وعنه أحمد ولم يقع من ذلك في مسند أحمد على سعته الأحاديث واحد قال الإمام أحمد حدثنا الشافعي قال حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض الحديث وكذا زهري عن سالم عن أبيه

وكأن شيخين عن عبيدة بن
العين بن عمرو عن علي وكأبراهيم
النجفي عن علفمة عن ابن مسعود
ودون ذلك في الرتبة كرواية يزيد
بضم الموحدة والراء مصغر ابن عبد
الله بن أبي بردة عن أبيه عن جده
عن أبيه أبي موسى والحكماء بن سلمة
عن ثابت عن أنس ودونهم في
الرتبة كسهيل بن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة وكالعلماء بن عبد
الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فإن
الجميع فاعلمهم اسم العدالة
والضبط إلا أن في الرتبة الأولى من
الصفات المرجحة ما يقتضي تقدم
روايتهم على التي تليها وفي التي تليها
من قوة الضبط ما يقتضي تقدمها
على التالية وانما قدم ما كان على
شرط الشيخين لافاق العلماء على
تلقى كتابي معهما بالمقول واختلاف
بعضهم في أيهما أوجب وقد صرح
الجمهور بتقدم صحيح البخاري في
الصفة لأن الصفات التي تدوا عليها
الصحة في كتاب البخاري أم منها في
مسلم وأشد وشرط فيها أقوى وأشد
أما رتبة من حيث الاتصال فلأن
شرطه أن يكون الراوي قد ثبت لقائه
من روى عنه ومسلم لم يكتفي
بطلق المعاصرة وأما رتبة من
حيث العدالة والضبط فلأن
الرجال الذين تكلم فيهم من رجال
مسلم أكثر عددا من الرجال الذين
تكلم فيهم من رجال البخاري مع أن
البخاري يذكر من أخرج حديثهم
بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ
عنهم وما روى حديثهم بخلاف مسلم
في الأمرين وأما رتبة من حيث
الشدوذ والاعلال فلأن ما انتقد
على رجال البخاري أقل عددا مما
انتقد على مسلم هذا مع اتفاق العلماء
على أن البخاري كان أجل من مسلم
في العلوم وأعرف بصناعة الحديث

(وكان سبرين) أي وكقول عمرو بن علي الفلاس أصح الأسانيد ابن سبرين الخ وابن سبرين هو أبو بكر
 محمد وسبرين اسم أبيه لا أمه وهو أعجمي (قوله عن علي) أي ابن أبي طالب كرم الله وجهه (قوله
 وكراهم) أي وكقول يحيى بن معين أصح الأسانيد إبراهيم الخ وأسقط قبل إبراهيم واحد وهو
 سليمان بن مهران الأعمش عن إبراهيم الخ وعلمت من هذه التقارير أن هذه أقوال والعبارة لا تفيد ذلك
 فكان الأولى ذكر عبارة مفيدة لذلك كما نفع شيخ الإسلام في الشرح وبقي أقوال أخر داخلية تحت
 الكافي وذكر منها في متن الالفة خامسا (قوله الخفي) نسبة إلى نخع بفتح نيم بضم نون من الين (قوله
 ردون ذلك) أي الرتبة العليا التي وقع فيها خلاف على أقوال (قوله كرواية) أي رجال رواية الخ
 ليكون مثالا للسند وانظر هل هذه أقوال نظير ما سبق في العليا وهو الظاهر أولا وراجع (قوله عن جده)
 أي جدير وقوله عن أبيه أي عن أبي جده وقوله أبي موسى عطف بيان لأبيه وهو الأشعري رضي الله
 عنه (قوله ودونهما) أي دون هذه المرتبة وهي الوسطى والتي قبلها (قوله فإن الجميع) (قوله) للارتاب
 الثلاثة لاحظ قوله الأنا الخ (قوله من الصفات المرجحة) وهي الاتصال والعدالة والضبط وعدم
 الشذوذ وعدم العلة هـ من حاشية العلامة العدوي ومثله يقال في قوله الآتي لأن الصفات الخ (قوله
 وانما قدم الخ) كان الأولى تقديم هذا على قوله فن الرتب الخ لأنه يتعلق بعن الحديث كما لا يخفى (قوله
 على شرط الشيخين) أي رجالهما كما سبق والمراد ما كان فيهما أو في أحدهما ليطابق التعليل وهذه
 العبارة غير السابقة (قوله لا اتفاق الخ) أي تلقائيا بما بحيث لا يحتاج إلى تفتيش عنه بخلاف غيرها
 (قوله واختلاف) الجبر عطف على قوله لا اتفاق لأنه من تمام العلة (قوله في أيهما) أي في جواب هذا
 الاستفهام (قوله بتقديم صحيح البخاري) والمراد ما أسنده فيه لتخرج التراجم والتعاليق والمتابعات
 والشواهد بخلاف غيره من بقية كتبه كالتاريخ وكذا يقال في قوله صحيح مسلم (قوله في الصحة) متعلق
 بتقديم (قوله أسد) بالسبب المهمة وعطفه على أتم تفسير (قوله وأشد) تفسير لا قوى وبينه وبين أسد
 الجنس الضعف ويسمى عندهم جناسا لا قال لتباعد مخرج الحرفين وقوله فيها أي الصحة وعبارة شيخ
 الإسلام ولان شرطه في الصحة الخ (قوله أمار جئانه الخ) تفصيل لقوله لأن الصفات الخ (قوله لفا من
 روى عنه) أي في المضعف خاصة كان يقول عن فلان فيكمل على الاتصال عند البخاري اذا تحقق لائق
 والاجتماع بخلاف مسلم فإنه يكتفي بالمعاصرة وما كان لائق المعاصرة في الخلاف عندهما في المضعف فقط
 وشرائط البخاري لائق انما هو باعتبار ما فهم من سياقه لانه صرح به ومثال المضعف أن يقول البخاري
 حدثنا أصبغ عن ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر فلا يحكم البخاري على هذا بالاتصال الا اذا ثبت
 أن أصبغ التقى بابن وهب وابن وهب بمالك ومالك بنافع ونافع بن عمر ومسلم يكتفي بالمعاصرة بشرط
 البخاري أخضر وخرج بالمضعف ما كان بصيغة حديثي وأخبرني فلا خلاف فيه لعدم إيهامه هـ من
 حواشي الالفة (قوله بطلق المعاصرة) أي المعاصرة المطلقة عن تحقق لائق لكن يزاد ما كان لائق عادة
 (قوله أكثر عدد الخ) فالإككام فيهم بالمضعف من رجاله لمائة وستون ومن رجال البخاري ثمانون كما
 ذكره ابن حجر في مراح على الأربعين والحوي هنا (قوله لم يكثر من إخراج الخ) أي بل الغالب أنه انما
 يخرج لهم في الاستشهاد والتراجم كفي ج (قوله من إخراج حديثهم) أي ذكره (قوله بل غالبهم الخ)
 عبارة ابن حجر في شرح الأربعين بل هذا التمييز وأيضا أكثرهم شيوخه الذين هو أعرف بهم من كونه
 لديهم وخبرهم وخبر حديثهم وأما التسكك فيهم فلم فأكثرهم من المتقدمين الذين لم يخبرهم هـ فالمراد
 بالأسيرين أكثره لم من حديث التسكك فيهم وانهم ليسوا من شيوخه بل كانوا من المتقدمين الذين لم يخبر
 حديثهم (قوله ومارس حديثهم) أي اختبره كما يؤخذ من ابن حجر (قوله ما انتقد) أي الاحاديث التي
 انتقدت الخ وعبارة الحوي فلأن ما انتقد على البخاري نحو غانين حديثنا وما انتقد وعلى مسلم نحو مائة
 وثلاثين حديثا هـ (قوله عن مسلم) أي رسله (قوله في العلوم) أي من حديث وفقه وأصول وتاريخ

وغیر

وغير ذلك (قوله وأن مسلما الخ) عطف على أن البخاري كان أجل الخ عطف علة على معلول والتلميذ من روى عن الشيخ شريعة أو طريقة أو حقيقة أو غيرها من العلوم أي وشأن الشيخ أن يكون أعلم من تلميذه وقوله حتى قال الدارقطني الخ تفريع على الاعلية والتلمذية أما تفريعه على التلمذية فظاهر وأما تفريعه على الأجلية والاعرفية فلا كونه منسلاطع على تأليفه واسعة فادمنها عاربه اماما (قوله ما راح مسلم ولا جاء) يطلق الروحاح على الذهاب في الغدق وهو المراد هنا الأجل قوله ولا جاء والمعنى لما ذهب مسلم ولا جاء هذا هو المراد باعتبار الأصل والافه والآن كناية عن التصرف اه عدوى على شيخ الاسلام واصل ما ذكر أنه الأصل يعني وان كان غير شائع وهو موافق لحديث الجمعة من راح في الساعة الأولى فكنا مقرب بدنة والافه قال في المختار والروح ضد الصبح وهو اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل وهو ايضا ضد راح يروح ضد غدا يغدو ومضرت الماشية بالغداة وراحت بالعشي تروح رواحا أي رجعت اه وعلى هذا حديث تغدو وخماسا وروح بطن أي ترجع وقال بعضهم في معنى العبارة السابقة انه كناية عن كونه عيلة على البخاري (قوله وقيل هما سواء وقيل بالوقف) انظر جواب أصحاب هذين القولين عن التعليل بالشرائط البخاري الاجتماع دون الاكتفاء بما كان الافي اه وبقي قول رابع للبخاري ذكره الجوى وهو في متن الافية وهو تفريع صحيح مسلم وأشار له قول القائل

قالوا لمسلم فضل • قلت البخاري أء-لي

قالوا المكر فيه • قلت المكر أحلى

(قوله فائدة الخ) اعلم أن القاعدة في قولهم هذا حديث صحيح أو ضعيف الصحة والضعف بحسب الظاهر أي فيما يظهر لهم نسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس المقصود القطع بصحة وضعفه في نفس الأمر لجواز الخطأ والذين على الثقة والضبط والصدق على غيره والقطع إنما يستفاد من المتواتر أو مما اختلف بالقرآن وهذه القاعدة متفق عليها بين العلماء في الأحاديث التي لم توجد في الصحيحين ولا في أحدهما أما ما وجد فيهما أو في أحدهما ولا يمكن متواترا فاختلف فيه على قواين فقال ابن الصلاح يقطع بالصحة فيما أسنده أو أسنده أحد هما دون المعلق وقال غيره لا يقطع بالصحة بل هي مظنونة فيكون ما ذكره في هذه الفائدة كالاستغنى من القاعدة السابقة في ذكرها تحرير للقام (واعلم) أن ما ذكره في هذه الفائدة بحسن أن يكون جواب سؤال نشأ من قوله سابقا يقدم ما كان على شرط الشيخين أو مشروط أحدهما على ما كان على شرط غيرهما أو حمله أن يـ (٢) لم يذكر وأن العدد عند واحد منهم مافية في السؤال أيرتق يصححهما عند أخبار الآحاد لرفعهم أو جلالتهم أو تحريرهما في الصحيح أم لا فأجاب بما ذكره من القولين (قوله والقاضي أبو الطيب) في نسخة قبله والقاضي أبو حامد (قوله إلى القطع الخ) متعلق بجزم فالي معنى الماء أو باقية على باب المكن ضمن جزم معنى ذهب فالعني فجزموا بالقطع أو فذهبوا إلى القطع وهذا هو التضعيف النحوي وهو مما عني ويصح أن يكون بمانيا وهو أن يكون الكلام على تقدير حال تنعدي بذلك الحرف أي ذهبوا جازمين الخ وهو قيامي كما يشوهما في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره (قوله بما أسنده) على حذف مضاف أي بصحة ما أسنده (قوله لتلقى الامة الخ) لتعليل للجزم بالقطع والحق أنه لا ينتج المدعى لأنه لا يخص الصحيحين فقد تلت الامة الكتب الستة بالقبول وحينئذ يكون الحق أن أحاديث الصحيحين تفيد الظن القوي الذي هو القول الثماني وتلقى الامة بالقبول إنما أراد وجوب العمل بما فيه من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه وتوجه فيه شروط الصحيح ولا يلزم من اجتماع الامة على العمل بما فيه ما اجماعهم على القطع بأنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم (قوله المعصومة في اجماعها) هذا الظرف متعلق بالمعصومة أي معصومة من الخطأ في اجماعها لا في غيره من أفعالها وأقوالها التي لم يجمع عليها ولا لاجتماع محذوفة أي اجماعها على وجوب العمل بما فيه ما وقوله خبر تعليل لقوله المعصومة الواقعة لامة (فان قلت) قوله المعصومة

وأن مسلماً تليده ولم يرل يستفيد منه
و يتبع آثاره حتى قال الدارقطني
لولا البخاري ماراح مسلم ولا جاء
وقيل لهاسوا وقيل بالوقف
فائدة ما أخرجه الشيخان
أوحدهما الخلف هل يقطع له
بالحكمة أو هي مظنونة للجزم
الحميدى وابن طاهر والأسستاذ
أبو إسحق والشيخ أبو حامد والقاضي
أبو الطيب وتليده الشيخ أبو إسحق
الشرازي والسرخسي من
الخفعية والقاضي عبد الوهاب من
المالكية وكثيرون وصححه ابن
الصلاح إلى القطع بما أسنده
لتأني الامة المعصومة في اجتماعها

قوله لم يذكر واكذباً بالأصل وانظر
مأمناً اهـ

وغیر

وصف وهو من قبيل التصور والدليل انما هو على التصديقات فالجواب ان يقال انه تعليل لمحذوف
 والتقدير وانما وصفت بالمصنوعة لغير الخ وتلقى مصدره مضاف للفعل ومفعوله لذلك فاللام فيه زائدة
 لتقوية المصدر واسم الاشارة المجزوء باللام عائد على ما استنداه وبالقول منعقد بتلقي (قوله في اجماعها)
 قواما كان أو سكوتيا قال المحلى في تصوير الثاني بأن يقول بعض المجتهدين حكوا بسكت الباقون عنه بعد
 العلم به الخ قال سم قوله بأن يقول الخ الظاهر ان منه أيضا أن يفعل بعضهم فعلا يدل على الجواز ويعتد
 من فعل امتناعا يدل على الامتناع ويسكت الباقون بعد العلم الخ ومن القول جوابه عن السؤال عن حكم
 وحكمه اذا كان كما هو في معناه أو معنى الفعل الاشارة الى الحكم وكما به اه (قوله لغير لا يجتمع أمي
 على ضلالة) رواه في الجامع الصغير بلفظ ان الله لا يجتمع أمي على ضلالة ويد الله على الجماعة من شد
 الى النار (ت) عن ابن عمر قال المناوي في شرحه عليه (ان الله لا يجتمع أمي) أي عاهاهم (على ضلالة)
 لان العامة عنها تأخذونها واليهاتز في النوازل فافتضت الحكمة حفظها (ويد الله على الجماعة)
 كناية عن الحفظ أي الجماعة المنفقة في الدين (من شد) أي انفرد عن الجماعة (شد الى النار) أي الى ما
 يوجب دخوله النار فاهل السنة هم الفرقة الناجية (ت) عن ابن عمر (بن الخطاب) باسناد رجاله ثقات لكن
 فيه اضطراب ورواه في الجامع المذكور بلفظ آخر فقال ان الله قد أجار أمي أن تجتمع على ضلالة قال
 شارحه المذكور (ضلالة) أي محرم ومن ثم كان اجماعهم حجة فاطعة فان تنازعوا في شئ فردوه الى الله
 ورسوله أما وقوع الضلالة من جماعة منهم فهو ممكن بل واقع (ابن أبي عاصم عن أنس) غريب ضعيف
 لكن له شاهد بلفظه ولا يخفى أن تلك القطعية انما هي بحسب المتن فقط لا بحسبه مع الدلالة (قوله فهذا يفيد
 علما نظرا الخ) اسم الاشارة راجع لقوله لتلقى الامه وهو المشار اليه وكان المحل للضمير وحذف عنه اشارة الى
 زعمه وعينه فكانه محسوس وضمير يفيد لتلقى أيضا علما نظرا بأي بالهجة ومعنى العلم بالهجة القطع بها
 الذي هو المدعى وهذه دعوى لا تحصل الا بقبول ما كثر الشارح من أقواله ما كبره وحذف صفراء
 ونتيجة وحذف الثاني بتمامه وأصل التركيب ان هذا التلقي ظن من هو أمي مظنون من هو مصوم من
 الخطأ وظن من هو مصوم من الخطأ لا يخطئ فينتج فهذا التلقي لا يخطئ فينتج هذه النتيجة صغيرة
 الكبرى محذوفة هي ونتيجة هائية في نظم هذا التلقي لا يخفى وكل ما كان كذلك فهو يفيد العلم بنتج
 هذا التلقي يفيد العلم والافادة اذا كانت نظرية يكون العلم نظريا فتم الدليل وانطبق على الدعوى (قوله
 ورجعه الخ) ويحییون عن دليل الاقران بأن اجماع الامه انما هو على وجوب العمل ولا يلزم منه الهجة
 وقوله لكن أشار زعمه صاحب النجدة وعبارتها فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به لا على حجة معناه
 وسند المسم منهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يجز جه الشيطان فيبقى للحدث في هذا مزية
 والاجماع حاصل على أن لها مزية فصار جمع النفس الهجة انتهت بحرفها (قوله صوب) فعل ماض مبني
 للمجهول خبر ان وفي نسخة أصوب وفي أخرى صواب وهما أظهر وأرشق (قوله والحسن الخ) هذا هو القسم
 الثاني من الأقسام لا قوبة كما تقدم في قوله وكل واحد في وحده والمراد الحسن لذاته كما ان المراد سابقا
 بالصحيح الصالح لذاته وسبق الصالح لغيره والحسن لغيره في السارح فالأقسام أربعة وسبق في الفوائد
 في نظم السيوطي أربعة أخرى الخ (قوله طرفا) جمع طريق قال في الخلاصة وفعل لا ممر رابعي بعد الخ
 الا أنه أتى به عن لغة تسكن المصوم تحفة فاقد قرئ به في نحو رساهم (قوله أي رجال طرفه) الاضافة
 بيانها فان الطرق هي الرجال وقد استعملت المحوى لفظ طرق وعبارته أي ما عرف من جهة طرفة أي
 ما عرف من جهة المخرجون وكل منهم مخرج خرج من الحديث وداعليه انتهت والمراد رجاله رواه ولو
 ساء أو عبر به نظر القالب وليس الجمع في قوله طرفا المراد اذ ليس تعدد الطرق شرطاً بل يكفي أن
 يكون من طريق واحد لان الكلام في الحسن لذاته وانما يات شرط التعدد في الحسن لغيره كإتيان فالحاصل
 ان الحسن لذاته الذي الكلام فيه لا يشترط فيه تعدد الطرق فلا يضر وجود التعدد فهو كونه لم لا يشترط
 نسوة في الصلاة لكن ان تعددت الطرق ممي أيضا صحيحا لغيره لكن من حيث التعدد كما يأتي في

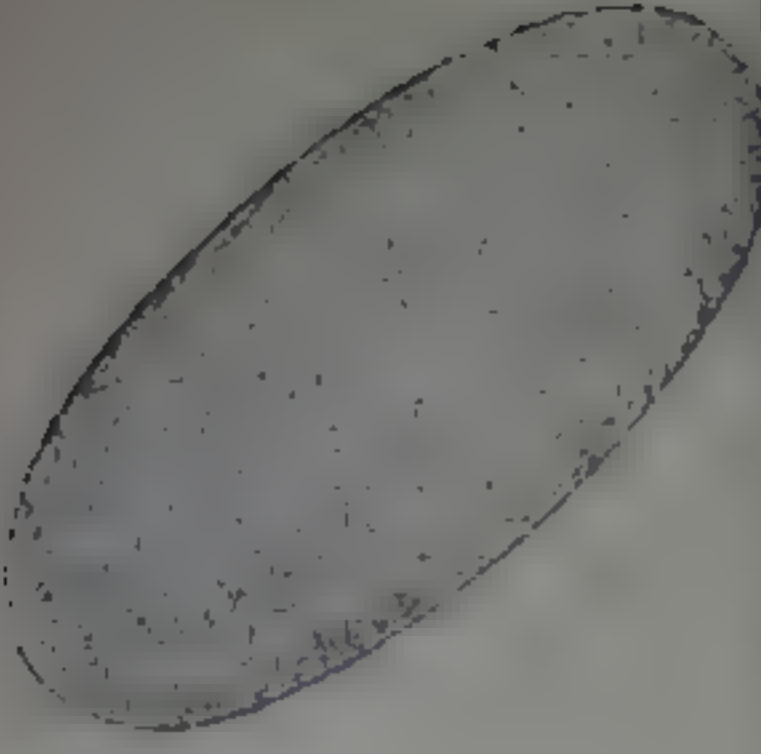
الخ لا يجتمع أمي على ضلالة لذلك
 بالبول فهذا يفيد علما نظرا لان
 ظن من هو مصوم من الخطأ
 لا يخفى وقيل يفيد الظن فقط
 ما لم يواتر وعينه الندوى في
 الاقرب لا كثيرين والمحققين
 ورجحه لكن أشار زعمه صاحب
 النجدة وكذا السيوطي لم يزم بأن
 القطع صوب والله أعلم (والحسن
 المعروف طرفا) بالنصب تمييز
 شمول عن نائب الفاعل أي
 المعروف طريقة أي رجال طرقه
 المعبر عنها عندهم

الشرح (قوله بالمخرج) بفتح الميم وسكون الحاء وفتح الراء اسم مكان لا مصدر ولا اسم زمان ممي بذلك لان
 كلام من الرجال الرواة محل خرج منه الحديث كما اشار له الطوشي وأما المخرج بالتسديد أو التخفيف اسم
 فاعل فهو هذا كراوية كالبخاري قال الطوشي ولا مانع أن يقرأ اسم فاعل الا أنه كانه اصطلاح (قوله
 وغدت) أي صارت ورجاله اسمها وبالعدالة خبر أي مشتهرة بالعدالة والضبط الخ وقوله لا كالحج عطف
 على هذا الخبر المقدر قال في الخلاصة واعطف على اسم شبه فعل فعلا والتقدير لا اشتهرت اشتهار رجال
 الصحيح ونص عبارة المحوى وغدت أي صارت رجاله أي مخرجه مشتهرة بالعدالة والضبط انتهت فيؤخذ
 منها ان غدت عاملة عمل كان واسمها رجاله وخبرها محذوف متعلق بالخبر مشتهرة بالعدالة الخ
 واشتهرت فعل ماض معطوف على اسم الفاعل المحذوف الواقع خبر الغدت كما سبق وكان الأصل أن
 يجعل اسم غدت ضمير ارجعها للطرق لكنه عدل عنه وعرف به رجاله اشارة الى أن الطرق والرجال بعني
 واحد فيكون مفسر له ولضرورة للنظم أيضا وكان عليه أن يزيد بقية الشروط الخمسة بأن يقول وليس
 ما ينفرد كل به شاذ ولا معلا كما زاد ذلك المحوى لجملة الشروط خمسة اتصال السند المعلوم من قوله
 المعروف طرفا والعدالة والضبط المعلومان من قوله وغدت رجاله وعدم الشذوذ والعلامة المعلومان من عبارة
 المحوى وسيأتي في الشرح التنبية عليهما تأمل (قوله وغدت رجاله بالعدالة والضبط) هكذا في النسخ
 وهو الصواب كما في الألفية وشرح المحوى وفي بعضها الاقتصار على قوله بالعدالة فيزداد والضبط فلا بد منه
 فالي هنا ثلاثة شروط وسيأتي الاثنان الباقيان في قول السارح بعد نحو ضرورة ويزاد في كل منهما ما الخ
 كما تقدم (قوله وغدت) لفظ غدت لأجل النظم ولذا لم تقع في الألفية ولا في كلام الخطابي والمراد بالاشتهار
 بهذين لازمه وهو الاتصاف بهما (قوله وذلك كناية الخ) كان الأولى تقديمه على قوله وغدت كما صنع المحوى
 وكما في شرح الألفية لشيخ الاسلام لان المشار اليه بلفظ ذلك معرفة الطرق التي هي الخارج وقوله كناية
 عن الاتصال أي عبارة عن اتصال سنده فقول المصنف المعروف طرفا يعني المتصل سنده والجمع غير
 مراد فيتم خبر الواحد ولو في جميع الطبقات كما سبق وقوله اذ المرسل الخ تعليل لمحذوف أي مخرج
 بقوله المعروف طرفا ما عدا ما يذ كر لان المرسل الخ ولم يذ كر المعلق لدخوله في المنقطع فظهر أن
 المرسل وما بعده من أوصاف الحديث لا السند (قوله والمدلس) أي وخرج الحديث المدلس أي الذي
 وقع التدليس في سنده وقوله قبل أن يبين تدليسه أي المدلس به الذي هو الراوي المسقط فالصدر بمعنى
 اسم المفعول أي قبل أن يتشخص وذلك يصدق بعدم معرفته رأسا ومعرفة بدون تشخص بدليل قوله
 لا يعرف مخرج الخ وان تبين ذلك المسقط بشخصه وعينه فقد عرف مخرج الحديث فيكون في حكم المتصل
 وظهر من ذلك أن المراد بالمرسل وما بعده ما لا يشخص فيه المحذوف والا فقد عرف مخرجه (قوله مخرج
 الحديث منها) أي مخرج الحديث المكث من أفرادها وحزبائها وهذا التقرير يدفع ما يقال كان
 الأولى أن يقول لا يعرف مخرجها أي الأمور المقتضية التي هي المرسل وما عطف عليه (قوله واشتهرت
 رجاله) عبر به تفننا وقوله وهذا معنى قول الخطابي الخ اسم الاشارة راجع لذكر من الاتصال والاشتهرة
 وحاصله أن كلام الخطابي والترمذي وابن الجوزي عرف الحسن بتعريف فهمي ثلاثة والنظام تبين
 الخطابي لكن زاد ما يدفع ما أورد عليه وسيأتي أن ابن الصلاح يحمله كالأعلى يحمل الا أنه لم يتعرض
 لكلام ابن الجوزي والخطابي نسبة الى جده لأنه الحافظ أبو سليمان حمد باسكان الميم ابن محمد بن
 ابراهيم بن الخطابي البستي الشافعي قاله شيخ الاسلام والبستي نسبة الى بستي مدينة من بلاد كابل (قوله
 ولما اعترض الخ) هكذا في النسخ الصحاح بل ما وجوابه قوله زاد الخ وفي بعضها اسقاط لما ولا يظهر حيث
 ارتباط زاد الخ ووجه الاعتراض أن التعريف بدون الزيادة يكون غير مانع لدخول الصحيح والضعيف
 فيه (قوله ولا من الضعيف) المناسب اسقاطه لأن الضعيف خرج عما ذكره أي الضعيف من حيث
 فقد العدالة والضبط ولعله لاحظ الضعيف لشذوذا وعلة نظر السكون الخطابي لم يذ كر فقد الشذوذ

بالمخرج (وغدت رجاله) بالعدالة
 والضبط مشتهرة وذلك كناية
 عن الاتصال اذ المرسل والمنقطع
 والمفضل والمدلس بفتح اللام
 قبل أن يبين تدليسه لا يعرف
 مخرج الحديث منها وهذا معنى قول
 الخطابي الحسن ما عرف مخرجه
 واشتهرت رجاله ولما اعترض بأنه
 ليس في حقه تمييز الحسن من الصحيح
 ولا من الضعيف

والعلة (قوله وأجيب) عطف على اعترض فهو من فعل الشرط (قوله دون رجال الصحيح) أي دون اشتهار رجال الخ كافي بعض النسخ كان الناظم أسقط مضافين في قوله كالصحيح أي كاشتهار رجال الصحيح كما أشاره الشارح في الحل (قوله بقوله) متعلق براد وكان المناسب للناظم أن يزيد وقوله بالشدوذ والعلة القادحة لأن وجود أحد هاتين يمنع من الحسن كما يمنع من الصحة فيقتضي الضعف وحينئذ قد فالضعيف بالشدوذ والعلة القادحة وادعى الناظم وعلى الخطابي ولا يدفعه الا هذه الزيادة وأما الضعيف من حيث فقد العدالة أو الضبط أو اتصال السند فلم يدخل في تعريفي الخطابي والناظم (قوله وقال الترمذي) بكسر التاء والميم على المشهور وبالحكمة نسبة الى ترمذ مدينة بطرف جيحون نهر الملح في العدل التي في آخر جامعة قاله شيخ الاسلام وقوله على المشهور رأى من لغات سمعت فقد قال ابن حجر في شرح المشكاة ما نصه الترمذي بتلخيص الفوقية وبكسر الميم أوضحها كلها مع انجم الذا ل (قوله ما حاصله) أي كلاً ما حاصله الخ وفيه إشارة الى جواز الرواية بالمعنى وإن لم يكن ما هنا حديثاً (قوله عندنا الخ) فيه إشارة الى الجواب الآتي بقوله اصطلاح له (قوله مسلم) أي حديث سلم الخ وما شمل هذا ما كان بعض رواه سبي الحفظ أو مستورا أو ما ليس بالمتعة أو مختلط أكبر سنه شرط شرطاً آخر فقال ويروي من غير وجه أي بالفظه أو بغيره ليرتجبه أحد الاحتجاجين لأن سبي الحفظ ملائم لاحتجاجنا (قوله عندنا الخ) ويحتمل خلافه فإذا اردت مثل ما رواه من وجه آخر غلب على الظن أنه ضبط قاله شيخ الاسلام وقوله أيضاً ومن متهم أي أي راوتهم فالمعنى على عموم السلب ثم المراد بالكذب المتني فيما ذكر الكذب عن عمد وان كان الكذب عدم المطابقة للواقع على المذهب وأنت خير بأنه حيث أريد أي راوتهم لم يثبتهم بتعمد الكذب فيعبد أنه لا يكون الامتناع الاسناد فلا يشمل المقطع مع أنه اذا ورد من وجه آخر كان من أفراد الحسن وغيره وقوله شرط شرطاً آخر حاصله أن اشتراط ذلك الشرط انما هو للتقوية في غير الثقة والثقة معقوداته فليس ذلك الشرط الا في غير الثقة وحينئذ فالمعروف انما هو حديث غير الثقة وسبي الحفظ قال الحافظ هو عبارة عن استوى غلطه واصابته والمختلط هو الذي تغير علة (ومن متهم) أي وسلي من راوتهم أي بالكذب بأن لم يظهر منه تعمد كما هو المتصرف ليه عند الاطلاق (قوله من غير وجه) أي أكثر من وجه وأقل ذلك وجه ثان (قوله واعترض بأنه لا يغير الحسن من الصحيح) أي وحينئذ يكون التعريف غير مانع ولم يجب الشارح عن هذا الاعتراض وأجاب عنه شيخ الاسلام في شرح الالفية بجواب ثم بطله فلذلك اعرض الشارح عنه وقوله من الصحيح أي لذاته فان هذا التعريف للصحيح لغيره (قوله وبأن صنيعة في جامعته بخالفه) أي ثم بعد الاعتراض بعدم المنع يتوجه الاعتراض على الترمذي من حيث الجمع فيقال له كيف نترط أن يروي الحسن من وجه آخر مع أنه اقدر أيداً قد حنت بعض ما انفرد به راو حيث تقول عقب الحديث حسن غريب لا تعرفه الامر هذا الوجه وهذا الاعتراض الثاني هو الذي أجاب عنه صاحب النخبة كما قال الشارح فالتعريف الذي ذكره الترمذي انما هو للحسن لا لغيره (قوله صاحب النخبة) هو الحافظ ابن حجر في شرح النخبة الا أنه أجاب عن الاعتراض الثاني صريحاً بأنه لم يعترض الا به وعن الاول وما اذا قال بعد الجواب وهذا التقرير يدفع عنه كثير من الاعتراضات فكذلك ولكن فيه أن نفس التعريف شامل فالصواب أن قوله عنه أي عن الاعتراض الثاني ولا يكون هذا الاعتراض داخلاً في قول صاحب النخبة كثير من الاعتراضات وإن كان جوابه سهلاً وهو أنه على طريق المتقدمين من جواز التعريف بالأعم تأمل (قوله انما أحدهما يقول فيه حسن فقط) أي الذي يكون راويه ضعيفاً وبأن من وجه آخر بقي ما جاء من طريقين وكل منهما يصل الى درجة رجال الصحيح ولم يبلغ الى مرتبة الضعيف فوذا خرج عن الأقسام الآن يقال أنه داخل في الاول ويراد بالصحة بالذات والصحة بالغير فتأمل (قوله لا الحسن مطلقاً) أي لأنه حد الحسن مطلقاً أي سواء اقتصر فيه على حسن أو زيد فيه غريب لا تعرفه الامن هذا الوجه (قوله انما لغرضه) لتعليل اقواله انما أحد الخ أي لغرض الحسن فقط

وأجيب بأن المراد اشتهرت رجاله اشتهاراً دون رجال الصحيح زاد ذلك الناظم في الحديث لا يعترض عليه بقوله (لا كالصحيح اشتهرت) والمعنى وغدت رجاله مشهورة اشتهاراً دون اشتهار رجال الصحيح وقال الترمذي ما حاصله ان الحسن عندنا مسلم من الشذوذ ومن متهم ويروي من غير وجه واعتراض بأنه لم يغير الحسن من الصحيح وبأن صنيعة في جامعته بخالفه فقد حسن فيه بعض ما انفرد به راو وأجاب عنه صاحب النخبة تبعاً لغيره بأنه انما حاد ما يقول فيه حسن فقط لا الحسن مطلقاً انما لغرضه



أي ذفائه احتاج تعريفيه - أكونه عامضاً وذلك لأنه لما كان في المعنى ضعيفاً ووصف بالحسن حسن التعريض له من حيث ذلك (قوله أولانه اصطلاح جديد) أي اصطلاح الترمذي على أن الضعيف اذا تقوى بطريق آخر يقال له حسن وإن لم يكن أحد سببه الى ذلك فذا سبب تعريفيه ولا يخفى أن ذلك أيضاً مقتضى العموم في مكان المناسب أن يجعل له علة للعلة فيسقط منه حرف العطف (قوله وقال ابن الجوزي) وهو الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه الموضوعات والعلل المتناهية قاله شيخ الاسلام وقوله الموضوعات الخ أي المسمى بذلك أي لكونه بين فيه الاحاديث الموضوعات وبين فيه علل الاحاديث ومعنى المتناهية أنها انتهت في الاستقصاء فلم تزد عن علة وكان حنبلياً يحضر درسه عشرون ألفاً وتاب على يديه خمسة عشر ألفاً وأوصى أن يسجن ما غسله ببراية الاقلام التي كان يكتب بها الحديث خصوصاً فافعلوا ذلك وفضل منها شيء كثير (قوله هو ما فيه ضعف) أي ذاتي أو نسبي فهو شامل للحسن لذاته والحسن لغيره أما الحسن لذاته فهو ضعيف بالنسبة للصحيح وأما الحسن لغيره فهو ضعيف أصالة وانما جاء الحسن مما عضده فاحتمل الضعف لوجود العاضد ومعنى قر به أنه غير شديد الضعف ومعنى شدة ضعفه تأثره في الاحتجاج به وقوله محتمل بضم الميم الاولى وفتح الثانية أي معتقداً أي لم يؤثر في الاحتجاج وذكروا بعد قر به تأكيد له (قوله واعترضه ابن دقيق العيد) سيأتي أن ابن الصلاح اعترضه أيضاً وابن دقيق العيد كان ماليكياً واسمه محدث وشيخ وكان يؤلف للقرية بين أما أبوه فكان ماليكياً واسمه على وسبب تسمية أبيه دقيق العيد أنه مرتب يوم عيد وعليه طيلسان فقيل كأنه دقيق عيد فلقب به ولما مات دفن بقوص في الصعيد أما ابنه فبالقرافة (قوله بل قال هو ميمهم) أي كل قول ميمهم والغليل حرارة العطش والمراد لا يزيد الخبر على طريق الاستعارة (قوله لأنه غير جامع لأفراد الحسن في الأولين) فهو على الأول قاصر على الحسن لذاته وعلى الثاني على الحسن بغيره (قوله غير جامع الخ) اذ تعريف الخطابي لا يشمل الحسن لغيره وتعرّف الترمذي لا يشمل الحسن لذاته (قوله أمعت النظر) أي أكثره كما يفيد القاموس والنظر التأمل وقوله في ذلك أي المذكور من مجموع الاقوال الثلاثة وقوله والبحث هو لغة التفتيش واصطلاحاً اثبات المحمولات للموضوعات بالدليل الآن المراد منه هنا المعنى اللغوي فيكون معنى ما قبله (قوله جامعاً بين أطراف الخ) هو حال من اتماه في أمعت أي حال كوني جامعاً وأطراف كلاً هم - م كأنه لاحظ أن التعريف الاول طرف من كلام والتعريف الثاني كذلك وأن كلامهم مجموع الطرفين فاطلق الجمع على ما فوق الواحد وقوله - لاحظ حال ثانية مترادفة أو متداخلة وقوله مواقع جمع موقع وهي الأطراف فالتعريف الاول طرف من كلامهم وموقع لاستعمال الحسن لذاته أي محل وقوع استعمال الحسن لذاته والتعريف الثاني طرف من كلامهم وموقع لاستعمال الحسن لغيره فالأطراف والمواقع متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار (قوله أحد ١٥ أي وهو المسمى بالحسن لغيره) كان ينبغي أن يقدم الكلام على الخطابي لوجوده منها أنه مقدم في الذكر ومنها أنه هو الحسن لذاته ومنها أن بعض أهل الحديث يسميه صحيحاً وكان قوله أي وهو المسمى الخ من كلام الشارح بما يدل أي التفسيرية ويكون كلام ابن الصلاح ما في اسناده الخ (قوله ما في اسناده مستور) المستور محمول الحال وهو مثال لا قيد لأن مثله سبي الحفظ والمختلط أكبر سنه وغير ذلك قال الطوخى ما نصه وعبارة السيوطي في شرح الفقيه نقل عن الحافظ وليس الحسن في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور كما فهمه ابن الصلاح بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط أو الخطأ وحديث المختلط بعد اختلاطه والمدلس اذا عنعن وما في اسناده انقطاع خفيف فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي أن لا يكون فيه من يهتم بالكذب وأن لا يكون الاسناد شاذاً وأن يروي مثلاً ذلك الحديث أو نحوه ومن وجه آخر فصاعد اوليس كل ما في المرتبة على حد سواء بل بعضها أقوى من بعض قال ومما يقوى هذا وبعضه أنه لم يعترض بشرطية اتصال الاسناد أصلاً بل أطلق ذلك فلهذا وصف كثير من الاحاديث المقطوعة بالحسن

أولانه اصطلاح جديد له وقال ابن الجوزي هو ما فيه ضعف قريب محتمل واعترضه ابن دقيق العيد بأنه ليس فيه ضبط القدر المحتمل من غير أنه يحصل التعريف الجزئي للحقيقة وابن الصلاح لم يرض شيئاً من هذه الحدود الثلاثة بل قال هو ميمهم لا يثبت في الغليل لأنه غير جامع لأفراد الحسن في الأولين ولعدم ضبط القدر المحتمل في الأخير ثم قال ما حاصله أمعت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً لمواقع استعمالهم فأنصح لي أن الحسن قسمان أحدهما أي وهو المسمى بالحسن لغيره ما في اسناده مستور

وذكر لكل من ذلك مثلاً من كلامه اه من الشرح المذكور (قوله لم يتحقق أهليته) أي ولا عدم أهليته وهو وصف كاشف والفرق بين الصفه الكاشفة واللازمة ان الكاشفة هي الموصفة الحقيقية موصوفها كقولنا الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشمله واللازمة هي الخارجة عن حقيقة الموصوف اللازمة كقوله انساب السكاك بالقوة اه شبر المسمى على شرح الورقات للمعل (قوله ولا كثر الخطأ) نفس لقوله مغفلاً ومفاده ان قلة الخطأ أو المساواة فيه تتجمل مع الحسن فهو قيد وقوله فيما يرويه مفاده ان كثرة الخطأ في غيره ما يرويه لا تفرد في حصوله فهو قيد أيضاً (قوله بالكذب فيه) أي في ما يرويه واعلم انه متى دلت على الكذب بالاثبات فالمراد ما كان عن عمد (قوله ولا ينسب الى مفسق آخر غير الكذب) أي غير ترمذه بأن كان ذا بدعة ملامسة أو فاد قوله آخر كما قال الطوسي ان الكذب في الحديث مفسق وانما كان مفسقاً الحسب من كذب على متعمداً فليست بمفسدة من النار وقوله ولا ينسب الى زائد على تعريف الترمذي فان قوله واعتضد الخ يعني قوله ويروي من غير وجه ومأخذه عن ماسلم الخ الا قوله ولا ينسب الخ اذ تقدم ان قوله ومن منهم أي بالكذب أي بتعمده الا ان يقال المعنى مثلاً (قوله بتابع) سيأتي قريباً معناه في الشرح وأما الشاهد فكقول الصحابي أو فعلة والمراد ان هذا من ذلك رواية من طريق آخر (قوله ما اشتهر روايته) أي كل فرد من أفراد روايته ولزم من ذلك ان يكون متصلاً لم يسطع من اسناده راو (قوله والامانة) لا يخفى ان الامانة امتثال الأمر واجتناب النواهي فالصدق من جعلها فنية كالتخصيص بالذكر انه الركن الاعظم في هذا الباب وهذا ما عناه بقوله فيما تقدم بالعدالة فتنه في الارح في التعبير حيث يعبر تارة بالعدالة وتارة بالصدق والامانة (قوله ولم تصل) بالناء كقوله نسخ أي الرواية في أخرى بالياء أي كل واحد من روايته وعبارة غيره ما اشتهر رواية فالياء ظاهرة وعلى كل فالعبرة صادقة بعدم الوصول رأساً وبوصول البعض دون البعض لكن اراد به مطلق الضبط الشامل لضبط السكاك وضبط الصدور لقول الشارح فيما تقدم عاطفاً على العادة والضبط وزاد الاتقان الذي هو الاحكام لانه لا يلزم من وجود الحفظ وجوده مع انه لا بد منه وأفاد ان عنده حفظاً واتقاناً (قوله ينزل) هكذا في نسخ هاتفيكون في التعبير تفتن وفي بعضها ينزل فيهما وهي ظاهرة أي فكل من الخطابي والترمذي قد ذكرهما وترك الآخر لظهوره عنده ولذلوله عنه ولغيره كما في شيخ الاسلام (قوله في كل منهما لامة من التعليل والسند والخ) لكن زيادة الثاني اغماها على الخطابي دون الترمذي لما مر من ان الترمذي ذكر لامة من الصدوق في تعريفه فالامة من العلة مزيدة عليهما والامة من الصدوق مزيدة على الخطابي فالمراد زيادة مجموعهما (قوله ومن أن يكون منكراً) شرط سادس بناء على أن المنكر غير الشاذ لكن التحقيق أن المنكر من الشاذ فلا يزيد الشروط (قوله وحاصله) أي كلام ابن الصلاح مع الزيادة التي زادها وهذا من كلام شارحنا (قوله أن المرتضى في حد الحسن) أي الحسن لذاته دليل قيوده الثلاث الأولى (قوله قل ضبطه) بأن كان ضبطه غير تام والا كان صحيحاً لذاته (قوله ولا مطلق) سيأتي ما في التعبير به (قوله في العمل) أي لزومه أو طلبه وأباحته وعطف لاحتياج عطف على معلول (قوله والاحتجاج) أي الاستدلال به سواء كان على خصم أو لا أي بخلاف الضعيف فانما يعمل به في الفضائل الا ان اشتد ضعفه ولا يخفى أن قوله الحسن أي الحديث الحسن أي سواء كان حسن لذاته أو غير ذلك بل بعده (قوله عند جميع الفقهاء) أي المجتهدين جميع فقيه وهو المجتهد (قوله وهو بقبية ملحق الخ) هذا تفرع على قوله بشارك الصحيح فكان الأولى التعبير بالفاء وقوله في الاحتجاج أي والعمل كما سبق فقيه اكتفاء وقوله وان لم يلحقه الوال لمحال وقوله بل قال اضرب انتقالاً عن قوله ملحق وعليه فالتسوية ثنائية كما تقدم وضافة نوع الحسن بيانية وقوله ويجعله تفسير وايضاح لما قبله (قوله اختلاف في معنى دون العبارة) هكذا في النسخ ووصابه اختلاف في العبارة دون معنى كقوله عبارة شيخ الاسلام أي والخلاف لفظي اه (قوله وثرك) عطف على قوله والحسن

بشارك

لم يتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً ولا كثر الخطأ فيما يرويه ولا متهما بالكذب فيه ولا ينسب الى مفسق آخر غير الكذب واعتضد بتابع أو شاهد وعلى هذا ينزل حد الترمذي وما بينهما أي وهو المسمى بالحسن لذاته ما اشتهر روايته بالصدق والامانة ولم تصل في الحفظ والاتقان رتبة رجال الصحيح وعليه ينزل حد الخطابي قال وزاد في كل منهما لامة من التعليل والشدوذ ومن أن يكون منكراً وحاصله أن المرتضى في حد الحسن أنه ما اتصل بنقل عدل قل ضبطه غير شاذ ولا ملحق بالحسن بشارك الصحيح في العمل به والاحتجاج عند جميع الفقهاء كما فهمه العراقي من كلام الخطابي وعند أكثر العلماء من المجتهدين وغيرهم وهو بقبية ملحق في الاحتجاج بأقسام الصحيح وان لم يلحقه رتبة بل قال ابن الصلاح من أهل الحديث لا يفرق بين الحسن ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح لا تدرج في أنواع ما يحتج به وهو الظاهر من تصرفات الخاصة لكن من معناه صحيحاً لا يشكرانه دون هذه الاختلاف في المعنى دون العبارة وبشارك الصحيح أيضاً

بشارك الخ (قوله في تفاوت رتبة الخ) انظر هل ما هنا أقوال كما سبق أولاً (قوله عن أبيه) أي شعيب (قوله والحسن لذاته) مبتدأ خبره إذا الخ وقوله المشهور الخ خبره مبتدأ محذوف والجملة معترضة (قوله من طرق أخرى) بصيغة الجمع كما هو معلوم من مقابلته بعده والمراد بالجمع فيه ما فوق الواحد كما يؤخذ من الطوسي وقوله فهو طريقة لا طريق فهو بالجر أي مماثلة لطريقه في المعنى أو قريبة منه لانها دونها اذ الأصل أن شبه الشيء بدوره وقوله من الطرق أي ما يربطها بطريقة أو صفة ثانية للطرق ولو قال إذا جاء من طرق أخرى أدنى من طريقه فهو صحيح لكان فيه اختصار مع الوضوح الا أنه تابع في ذلك لعبارة اللفية وشرحها وحاصل ما هنا أن الحسن لذاته ان قوى بما هو أدنى منه فلا بد من تعدد القوى وأما ان كان المقوى مساوياً لطريقه أو أرحم فتكفي طريقة واحدة وقوله صحته أي حكمت عليه بالصحة وهو بغير الخطأ كما في ألفية المصطلح جواب اذا لكان الذي في اللفية لضرورة النظم فيصح أن يقرأ هنا بالصحة لا طريق أي أفادته الصحة تأمل (قوله وهذا هو الصحيح لغيره) الاشارة للشيخين وهما صحيحه من طرق أخرى أو من طريق آخر فقط (قوله وما مر) أي في كلام الناظم (قوله مثاله) أي الصحيح لغيره وانظر هل الذين رووا عن أبي هريرة غير محمد بن عمرو مثله أو أرحم فيكون تعدد حاصل لغيره مقصوداً وأدنى فلا بد منه ثم ظهر أن من روى عنه الشيخان وهو عبد الرحمن بن هرم بن الأعرج أرحم من محمد بن عمرو فصح مثلاً لا لا يرجح بالنظر اليه اذ قوله رواه غير أبي سلمة عن أبي هريرة صادق بالأعرج وينظر هل الباقي مثل محمد أو غيره أو البعض والبعض فيكون مثلاً له ما أيضاً وجرراً ما لوظنر لرواية البخاري مقوية فانه يكون من الأرحم فتأمل (قوله لولا أن أشق) أي خوف أن أشق فلو لا شرطها ثابت وجوابها منفي فقول لا مر تهم أي أمر ايجاب والافاء التنبؤ بوجود (قوله والصيانة) عطف عام لانها بمعنى العدالة وخص الصدق بالذكر لانه الركن الاعظم كما سبق (قوله متابعه شيخ الشيخ) أي أو من فوقه (قوله الأعرج) هو عبد الرحمن بن هرم (قوله راوا) أي اعتقدوا كراي الشافعي حل كذا أو الحكم أي الواقع من الحديث واللام في الاسناد بمعنى على متعلقة بالحكم والاسناد هنا بمعنى السند ولو قال اذ قالوا هذا اسناد صحيح أو حسن فلا يلزم منه صحة ولا حسن الحديث ولا عكسه كان أخصراً وأظهر وأفيد الا أنه تبع شيخ الاسلام في التعبير كعادته وحاصله أن الاسناد قد يصح لثقة رجاله ولا يصح الحديث لشذوذ أو علة وعكسه كحديث محمد السابق فان الحديث صحيح لمجيئه من طريق الأعرج دون الاسناد وكان الأولى للشارح أن يؤخر هذه المسئلة ويذكرها بعد الضعيف لأن هذا الحكم لا يختص بالصحيح والحسن المتقدمين بل يجري في الضعيف أيضاً كما قاله الزنجشيري في نكته (قوله أو الحسن) عطف على قوله بالصحة (قوله دون الحديث) أي دون الحكم الواقع من الحديث على الحديث بالصحة أو الحسن (قوله كقولهم حديث صحيح الخ) مثال للمنفى وكان عليه زيادة وعكسه بأن يصح الحديث لمجيئه من طريق آخر كما أفاده الطوسي وعبارته واعلم انه لا تلازم بين الاسناد والتمين اذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون التمسك لشذوذ أو علة وقد لا يصح السند ويصح التمسك من طريق آخر اه ثم قال أيضاً واعلم أن الكلام في هذه الأنواع كما لا يخفى وأما أن يكون صفة للاسناد أو المتن أو حكماً على أحدهما فالأول كالمعلق والمنقطع والمفضل والثاني كالمرزوع والمطوع والثالث الصحيح والحسن والضعيف فاذا وصفنا الاسناد بصفة تخصه كان يقال منه طبع مثلاً لم ينظر الى الحديث أصلاً بل تارة يكون صحيحاً وتارة يكون حسنًا وتارة يكون ضعيفاً واذا وصفنا الحديث بصفة تخصه كان يقال مرفوع لم ينظر الى السند أصلاً بل سواء كان منقطعاً أم متصلاً أم غير ذلك اه (قوله لأن الاسناد الخ) علة قوله راوا أو لوقد راسه فقدمه كما صرح به شيخ الاسلام أي فلا تلازم لان الخ (قوله قال ابن الصلاح الخ) تخصيص لعدم تلازم صحة السند والتمين من الجانبين فهو في معنى الاستدراك فكان الأولى أن يقول لكن عدم التلازم ظاهر اذا صدر من غير مصنف معتد وأما اذا صدر من مصنف معتد لم تلازم صحة السند والتمين وصحة المتن والسند فالتمين

ببقونه

في تفاوت رتبة فاعلم ما قبل بعينه كرواية محمد بن شعيب عن أبيه عن جده ومحمد بن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر والحسن لذاته المشهور روايته بالعدالة والصدق اشتهر اذ دون اشتهر اذ جال الصحيح اذ جاء من طرق أخرى نحو طريقه من الطرق التي دونها صحته فان ساوتها أو جتنتها اكتفى بمجيئه من طريق واحد وهذا هو الصحيح لغيره وما مر هو الصحيح لذاته مثاله حديث الترمذي من طريق محمد بن عمرو وعن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل صلافة محمد وان اشتهر بالصدق والصيانة ووثقه بعضهم لذلك لم يكن متقاضي ضعفه بعضهم لسوء حفظه لحدسه حسن لذاته وبمناقبه محمد عليه في شيخ شيخه وهو أبو هريرة يرقى الى الصحة لغيره فقد رواه جماعة غير أبي سلمة عن أبي هريرة والمتابعة قد رويها مناهضة الشيخ وقد رويها مناهضة شيخ الشيخ كما هو مقرر والحديث رواه الشيخان من طريق الأعرج عن أبي هريرة فهو صحيح لذاته من هذا الطريق صحيح لغيره من طريق محمد بن جابر يورده من طريق غيره حسن لذاته من طريقه بقطع النظر عن جبره بغيره قال العراقي والتمثيل ليس بطلاق هذا الحديث بل بقيد كونه من رواية محمد بن عمرو (قوائد) الأولى راوا الحكم للاسناد بالصحة دون الحكم على الحديث كقولهم اسناده صحيح أو الحسن كقولهم اسناده حسن لان الاسناد قد يصح لثقة رجاله ولا يصح الحديث لشذوذ أو علة (قال ابن الصلاح غير أن

من الجانبين اه (قوله المصنف) اسم فاعل والمعمد اسم مفعول وصاحبه محذوفه أى المعتمد عليه أى الذى يعتمد عليه المحدثون فقوله منهم أى المحدثين وقوله ولما ذكره عطف بقرينة قوله اقتصر وقوله له أى اتى الحديث (قوله ولم يردح فيه) عطف عام على خاص اذ القدر يشعل الفرح بشذوذ أو اسال مثلا وكذا يقال فى قوله الآتى والعادح (قوله فالظاهر الحكم له) أى عليه وهذا جواب اذا (قوله صحيح فى نفسه) أى فى ذات الحديث كما أنه صحيح فى سنده فمن أطلق من المصنفين وقال ان هذا صحيح الاسناد أو حسنه يعمل على صحة السند والماتن فقوله قال ابن الصلاح الخ كالاستدراك على ما قبله فكان الأولى للشارح أن يقول لكن قال ابن الصلاح كما يعلم ذلك من متن الألفية وشرحه واللام فى له بمعنى على متعلقة بالحكم أى الحكم على متن الحديث (قوله والظاهر) انما كان هو الظاهر نظرا الى أن مثل من ذكرنا غايته بطله بعد الفحص عن انتفاء العادح (قوله قال العراقى الخ) من تمام الاستدراك فالعاطف فيه مقدر فكانه قال لكن قال ابن الصلاح ولكن قال العراقى ولعله عزاه له لأنه انفرد به أى فاقتصرهم فى ذلك على الصحيح ليس بقيد بل مثله الحسن بل قال الزركشى مثله الضعيف فلذا كان الأولى تأخير هذه الفائدة عن الضعيف لجر ياتى فيها أيضا (قوله ولم يعقبه بضعف) أى أو موجه كعله أو شذوذ وهو عطف بقرينة على اقتصر (قوله فهو أيضا) الظاهر أن أيضا تأكيداً كيدما المستفيد من ذلك اذ معناه كما أن الصحة كذلك دليل أنه لم يقل أيضا فى قوله صحيح فى نفسه لأن صحة الاسناد هى الموضوع أو أن معنى أيضا أى كالاسناد (قوله زاد السيوطى الخ) بقصود من نقل كلام السيوطى ألفاظ أربعة من زيادة على الألفاظ المتقدمة التى هى صحيح لذاته صحيح لغيره حسن لذاته حسن لغيره التى اثنان منها فى المتن واثنان فى الشرح أى فكما يقع التعبير بما سبق يقع التعبير بغيره فكذلك هذا حديث جيد أو محمود أو صالح أو ثابت أى صالح لا احتياج به والعمل فهذه الألفاظ الأربعة تشمل الصحيح والحسن ودائرة بينهما ما فقوله زاد أى على ما مر فلا تعلق به بما قبله فى الفائدة فلو حمله فائدة مستقلة كان أظهر (قوله وللقبول بطلقون الخ) أى وللقبول أو باللام بمعنى فى أو تعليلية أى لأجل القبول أو دى القبول أى عليه وبطلقون أى المحدثون وجيد أى هذا المظهر وكذا ما بعده والصالح على حذف العاطف وقوله وهذا بين أى دائرة بين الخ وقوله وقرىوا منبهات من حسن كقولهم هذا شبه أن يكون حسنا وقوله وهل يخص الخ بمنزلة الاستدراك على قوله وهذه بين الخ والحسن بفتح السين وسكون النون وادغامها فى النون للمظهر والباء داخله على المقصور عليه (قوله راوى الصحيح) أى الثقة راوى الخ والمراد أنه زاد ذلك على نفسه أو غيره والمراد الراوى غير الصحابي أما هو فزيادته مقبولة اتفاقا لأن الصحابة كلهم عدول من ذلك صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة قال ابن عمر زاد بسبع وعبرة شيخ الإسلام فى شرح الألفية وتعرف بجمع الطرق والابواب وزيادة الثقات من الصحابة مقبولة اتفاقا وأما من غيرهم بأن كانت من التابعين أو من بعدهم فالمعظم من الفقهاء والمحدثين والأصوليين على قبولها سواء كانت فى اللفظ أم المعنى تعلق بها حكم شرعى أو لا غير الحكم الثابت أم لا غيرت الأعراب أم لا عم اتحاد المجلس أم لا أكثر السالكين عنهما أم لا وقيل لا تقبل الزيادة مطلقا لا من روائه ناقصا ولا من غيره لأن ترك الحفاظ لما ضعفها اذ بعد عادة معاج الجماعة الحديث وحدود هاب زيادة فيه على أكثره ونسيانها اه ثم ذكر بقية الأقوال فأرجع اليه أشئت (قوله قال نافت بأن الخ) مثله أن يردى حديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم كاة الفطر صاعا الخ نصف صاع بخلاف رواية خمس وسبع للجواب عن ما رواه جعلت لنا الأرض مسجد وطهورا وازيادة تربطها طهورا (قوله فإن كان لا حدهما مرجح) كز يضبط أو كثره عدد وجواب الشرط محذوف تقديره فيؤثر أراج ويقال له المحفوظ ومقابل مرجح وجوب وقال له الساذم مال ذلك ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عومجة عن ابن عباس أن رجلا نفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه يدع ولدا لا مولى له اعتقه الحديث وتابع ابن عينة على وماله ابن جريح وغيره

المصنف المعتمد منهم اذ اقتصر على قوله صحيح الاسناد ولم يذكر له علة ولم يردح فيه فالظاهر الحكم له بأنه صحيح فى نفسه لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر (قال) العراقى وكذلك ان اقتصر على قوله حسن الاسناد ولم يعقبه بضعف فهو أيضا صحيح وماله بالحسن زاد السيوطى فى ألفتة ما لفظه وللقبول بطلقون جيدا والناصب الصالح والمجودا وهذه بين الصحيح والحسن وقرىوا منبهات من حسن وهل يخص بالصحيح الثابت أو يشمل الحسن تران ثابت (الثانية) زيادة راوى الصحيح والحسن مقبولة ادهى فى حكم الحديث المستقل وهذا ان تضاف رواية من لم يردف نافت بأمر من قبوله لاد الأخرى احتج لرجوع من كان لأحد هما مرجح

وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عومجة ولما ذكر ابن عباس قال أبو طام المحفوظ حديث ابن عينة اه حماد بن زيد من أهل العمدة والضبط ومع ذلك ربح أبو حامد رواية من هم أكثر عدد منه وعرف من هذا التقرير أن الساذم ما رواه المقبول بخالفه هو أولى منه وهذا هو المصنف فى تعريف الساذم بحسب الاصطلاح اه من شرح النخبة ومثال الزيادة الغيرة الأعراب ما روى فى حديث اتقوا المحذوم اتقوا المخالطة المحذوم فزيادة مخالطة غيرت أعراب المحذوم وإن لم تكن زيادة حكم ولا معنى وكذلك ما تقدم فى حديث الزكاة (قوله فلا تخرشاذ) دليل جواب أن المحذوف والتقدير ربح ٢ معا وهو المحفوظ والآخر شاذ (قوله فى كلام الترمذى وغيره) ذكر الفير حتى لا يظن أن الجمع بين الوصفين انما وقع فى كلامه فقط فأخبر أنه وقع فى كلام غيره كعلى بن المدنى ويعقوب بن شيبة اه بقاى قوله فى حديث واحد) وقيد به واسناده واحد أيضا لأن الكلام فى الوقوع ولا يأتى فيه الجواب الاقرب من الأربعة (قوله قصور الخ) تعليل لقوله وهو مشكل (قوله اثبات القصور) أى بقوله لم حسن ونفيه أى بقوله لم صحيح (قوله وأجاب بن الصلاح الخ) هى أجوبة أربعة الأول أن الصلاح والناس لا يردحون فى العبد والراى لصاحب النخبة (قوله وبأن معناه الخ) هو الجواب الثانى وقوله للغوى خبر أن أى فالمراد حسن اللفظ فان ألفاظ لنبي حسنة عذبة (قوله فى الأقبل) أى الجواب (قوله وفى الثانى) أى وثقه فى الجواب الثانى (قوله بلزوم ان الضعيف) أى الزام أن الضعيف أى للقاعدة أن من قام به وصف يجب أن يشق له منه اسم (قوله اذا حسن لفظه) بتأمل هذا التعليق فان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم كلها حسنة فكان الأولى إسقاطه (قوله أنه حسن) خبر أن الأولى ولو أسقط أنه لمكان أظهر (قوله ولا قائل به) أى من المحدثين اذا جروا على اصطلاحهم وأما اذا راعوا المعنى للغوى فهو صحيح فى نفسه لكن لا ينبغي استعماله فى عباراتهم لاقتضائه أن قائله أراد به اصطلاح المحدثين قاله الشيرازى (قوله أعنى ابن دقيق العيد) عبارة شيخ الإسلام ولابى الفتح محمد بن عبد الله بن عبد الله بن وهب القشيري المعروف بابن دقيق العيد فى كتابه الاقتراح فى علم الحديث جواب عن الاشكال بعد رده الجوابين السابقين كما مر اه بحرفه قال العلامة العدوى فى حاشيته عليه لا يخفى أن محمدا الذى هو أبو الفتح كان يؤلف للفرقة بين المالكية والشافعية كما قاله المناوى ومخرج قطعة من ابن الحاجب الفرعى وهو مدفون بمصر وأما على والدفة الشىخ المناوى أيضا كان مالكي المذهب ويعتبر المذهبين مذهب مالك والشافعية وهو مدفون بقوص وقال السخاوى لابي الفتح التقي محمد بن على بن وهب ابن مطيع بن أبى الطاعة القشيري الملقب بـ"الشافعية" ثم الشافعية عرف بابن دقيق العيد وأحد من ولّى قضاء مصر واسق فى القضاء حتى مات فى صفر سنة اثنتين وسبع مائة ودفن بالقرافة ومولده فى شعبان سنة خمس وعشرين وست مائة اه وتقدم بسبب تعلقه والده دقيق العيد (قوله اذ وجود الدرجة العليا الخ) أى التى يتحقق بها الصحة وقوله لا ينافى وجود الدنيا كالصدق أى التى يتحقق بها الحسن أى اذا قبل هذا بهذا تجد هذا درجة عليا وذلك درجة دنيا مع أن كلاما من الحسن والصحيح لا يتحقق الا بحفظ راتقان وعدالة وضبط الأنما فى الصحيح أزيد منها فى الحسن (قوله وهى الحفظ) عبارة شيخ الإسلام كالحفظ الخ (قوله لا تنافى الدنيا) أى الدرجة الدنيا (قوله كالصدق) أى وعدم التهمة بالكذب كما فى شيخ الإسلام (قوله فيصير كونه حسنا باعتبارها) أى الدرجة الدنيا أى وصحها باعتبارها العليا (قوله الأفراد) جمع فرد فهو بفتح الهمزة أى أنه لم يجزى لا من طريق واحد أو أن يروى من وجه واحد (قوله أى من أكثر من طريق بخلاف الصحيح فإنه يحتتمل أن يروى من وجه واحد وأن يروى من وجهين أى فالتقى شرطه اتياه من وجهين فيه كونه شاملا للصحيح لذاته وهو الذى روى من وجه واحد والصحيح لغيره وهو الذى روى من وجهين (قوله ورده العراقى) أى تعقب ابن سيد الناس جواب ابن دقيق العيد (قوله اشتراطه) ذلك (أى أن يروى من غير وجهه) (قوله حيث لم يبلغ رتبة الصحيح) أفاد بذلك أن الحسن فمعناه أى الحسن أصله وانظر ما معناه وحرر اه

فالأخر شاذ (الثالثة) يقع فى كلام الترمذى وغيره المصنف بين الصحة والحسن فى حديث واحد وهو مشكل اقصور الحسن عن الصحيح فكيف يحتج مع اثبات القصور ونفيه (قوله وبأن معناه الخ) الصلاح يرجوع الى الاسناد بأن يكون له اسنادان أحدهما صحيح والآخر حسن وبأن معناه الغوى دون الاصطلاح وتعبه ابن دقيق العيد فى الأول بالأحاديث التى قبل فيها حسن صحيح وليس لها الا مخرج واحد فتدفع للترمذى ذلك فى واضع كحديث العلامة من عبيد الرحمن عن أبيه عن أنى هريرة اذ أبى نصف شعبان فلا تصوموا قال الترمذى حديث حسن صحيح لا يعرفه الامن هذا الوجه على هذا اللفظ وفى الثانى يلزم أن الضعيف ولو بلغ اوضاعه اذ حسن لفظه انه حسن ولا قائل به ثم أجاب هو أعنى ابن دقيق العيد بما حمله أن الصحيح لا يصر عن درجة الحسن اذ وجود الدرجة العليا وهى الحفظ والاتقان لا تنافى الدنيا كالصدق فيصح كونه حسنا باعتبارها فكل صحيح حسن ولا عكس وهذا موجود فى كلام المتقدمين وتعبه ابن سيد الناس بأن الأفراد الصحيحة ليست حسنة على رأى الترمذى لاشتراطه فى الحسن أن يروى من غير وجهه فلا يصح أن يقال على رأيه كل صحيح حسن ورده العراقى بأن اشتراطه ذلك حيث لم يبلغ رتبة الصحيح دليل قوله فى واضع هذا ٢ قوله معا وهو المحفوظ كذا فى أصله وانظر ما معناه وحرر اه

في الاصطلاح قسم لم يبلغ رتبة الصحيح وهو الذي اشترط اتيمانه من طريقتين وقسم لم يشترط فيه ذلك وهو الذي بلغ رتبة الصحيح ولا تفهم مغايرة بينهما من قوله بلغ رتبة كما يفيد اللفظ بل هذا الحسن هو ذلك الصحيح دليل قوله هذا حديث الخ (قوله غريب) سياتي وقيل غريب ما روى راو فقط (قوله فلما ارتفع درجة الصحة) أتى به بيا الوجه الدلالة في ذلك أي لانه لما ارتفع الى درجة الصحة فهو على حذف الى واذا فقه درجة للبيان وقوله لغريته هو روح التعليل ولوقال لان تلك الغرابة اغماهي باعتبار الفردية لكفاء في المقصود لكن لم يمه انه لا فرق في صورة الجمع عند الترمذي بين الحسن لذاته والصحيح لذاته (قوله وقد اجاب الخ) جوابه متضمن لجواب ان الصلاح الاقل لا جواب ابن دقيق العبد وهذا أقدر وأظهر (قوله عن أصل الاشكال) أي لا عن تعقب ابن سيد الناس المتعلق بكلام ابن دقيق العيد كما صنم العراقي (قوله اقتضى المجتهد) أي في هذا الفن وايضا انه ان المجتهد كالتزمذي بعد البحث الشديد يدرك من أحوال راويه الاقول بعضهم فيه صدوق مثلا وقول بعضهم ثقة من لا ولا يترجح عنده قول واحد منهما فيقول حسن صحيح أي حسن عند قوم لان راويه عندهم صدوق صحيح عند آخرين لان راويه عندهم ثقة وقوله تردد أئمة أي اختلافهم (قوله حسن باعتبار رصفه) أي وصف ناقلة كالمصدق وقوله فيقال فيه حسن تفرس على النبي فهو لا يصفه بالا حد بل يصفه بالوصفين (قوله وغاية ما فيه) أي أقصى ما في قولهم حسن صحيح من الاشكال على هذا التوجيه بعد صحة الجواب المعنى فهي مناقشة لفظية فقوله لان حقه تعليل لقوله وغاية ما فيه وقوله لان حقه أي الواجب حينئذ أن يقول حسن أو صحيح من حيث تبين المراد (قوله وعليه الخ) أي وينبغي عليه أي واذا ثبت على هذا كما يشد له دخول الفاء المشعرة الشرطية في قوله فما أي في الحديث الذي الخ وحسن صحيح نائب فاعل قبيل واعترض هذا الجواب بأن الحكم على الاسناد بالصحة لا يقتضي به على المتيقن اذ قد يصح الاسناد لثقة رحاله وضبطهم واتصاله ولا يصح لمن لا شذوذ أو علة كما سبق وقوله فيه أي في وصفه أو شأنه أو ضمن قيل معني أطلق وفي معنى على (قوله لان الجزم أقوى من التردد) أي الجزم بالصحة أقوى من التردد فيها ومفاده أن التردد فيه قوة أي باعتبار أحد الاحتمالين ونقض ذلك بأن الترمذي يجمع بينهما في الحديث الذي لا خلاف في روايته قال السيوطي ومن الاجوبة عن الاشكال انه يظهر في توجيهان آخران أحدهما أن المراد حسن لذاته صحيح لغريته أو المراد حسن باعتبار اسناده صحيح أي أنه أصح شيء في الباب (قوله حيث التردد) التردد فاعل بفعل محذوف يدل عليه ما بعده والتقدير حيث يحصل التردد لان حيث لا تضاد الا الى جملة وكما صرح به في شرح النخبة (قوله اذا كان فردا) الغريب في كل للصحيح

الضعيف

(قوله وكل ما عن رتبة الحسن قصر) قال الحموي وكل ما أي وكل حديث عن رتبة الحسن وعن رتبة الصحة بالطريق الأولى وهو ظرف لقوله قصر أي منع قدم عليه له رتبة النظم فهو أي ما قصر عن الرتبةين الحديث الضعيف ودخلت الفاء في خبر المبتدأ الكونه من صيغ العموم اه بحر وهو ظاهر عبارته أن يقرأ قصر بضم القاف وكسر الصاد مبنيا للجهول وكثر يرفع الكاف وضم الناء وحينئذ يكون فيه اسناد التوجيه قال العلامة النبتي في شرحه لئن الكافي (هو) أي التوجيه (اختلاف حركة ما قبل) أي الحرف الواقع قبيل (الروي القيد الكون) أعني الغير المتحرك سواء كانت تلك الحركة فتحة أو كسرة أو ضمة ثم قال قال ابن الصلاح واختلاف ذلك عيب وكان الخليل يرى القيمة فيه مع الكسرة جائرة وينه كرمهم عن الفتحة الى آخر كلامه فليراجع اه وفي المختار قصر عن الشيء عجز عنه ولم يبلغه وبابه دخل يقال قصر الهم عن الهدف وفي القاموس قصر ككرم فهو نصير وفي المصباح قصر الشيء بالضم قصر اوزان عن غيب خلاف طال فهو قصير اه وعلى هذين يصح قراءة قصر بضم الصاد وحينئذ يتقى عنه سناد التوجيه ويكون معنى قصر لم يصل الى بلوغ رتبة الحسن (قوله وهو أقساما كثر) أي

حديث حسن صحيح غريب فلما ارتفع درجة الصحة أثبت له الغرابة لغريته وقد اجاب في شرح النخبة عن أصل الاشكال بأن تردد أئمة حديث في حال ناقليه اقتضى لانه أن لا يصفه بأحد الوصفين فيل فيه حسن باعتبار رصفه عند قوم صحيح باعتبار رصفه عند قوم وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف تردد لان حقه أن يقول حسن أو صحيح وعليه فاقبل فيه حسن صحيح دون ما قبل فيه صحيح لان الجزم أقوى من التردد وهذا حيث التردد فان لم يحصل تردد فاطلاق الوصفين معاً على الحديث كون باعتبار اسنادين أحدهما صحيح فقط والآخر حسن وعلى هذا فتايل فيه حسن صحيح فوق ما قبل فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان كثرة الطرق تقوى (وكل ما عن رتبة الحسن) الأولى عن رتبة الصحيح (قصر) فهو الضعيف وهو أقساما أي أنواعا من درجة تحت

كثيرا أقساما أي من جهة الأقسام فهو تمييز يقدم على عام له وهو جائز اذا كان العامل متصرفا كما هنا وان كان قليلا اه حموي (قوله ماله لقب خاص) أي قسم له اسم خاص (قوله كالضرب والمقاييس) راجعان لعدم الضبط وأدخلت الكاف غير ما ذكر كالشاذ (قوله والموضوع والمنكر) راجعان لعدم العدالة (قوله وقد هذب شيخ الاسلام فقال الخ) لكن لم ينقل الشارح عبارته برمتها فوقع منه بعض خلل فيها كما سيظهر (قوله ففقد شرط قبول قسم) هذا نصف بيت من بيت الالفية فقال شارحها أي شرط من شروط القبول (قوله الشامل للصحيح والحسن) أي القبول الشامل لقبول الصحيح وقبول الحسن وبمع أن يجعل القبول مصدا راجعني اسم المفعول أي القبول الشامل للصحيح والحسن وان كان التقدير أي شرطا من شروط قبول القبول (قوله اتصال السند الخ) قال الباقى الشرط الأول من الستة يتنازعها الصحيح والحسن فما كان في أعلاه فهو الصحيح وما كان في أدناه فهو الحسن والسادس يختص بالحسن والأربعة الباقية يشتركان فيهما (قوله والعاضة عند الاحتياج اليه) أي كان كان الراوي متى الحفظ وهذا الغما هو في الحسن لغريته والظاهر أنه لا حاجة لهذا السادس بان يراد شروط الصحيح والحسن لذاته لان محترز ذلك السادس لا يخرج عن محترز ما تقدم (قوله يتفرع منها أقسام) أي فبالنظر لا تتفاقم انفرادا قسم واحد وصورة تسع وبالنظر لا تتفاقم اجتماعا يتفرع أقسام والحاصل أن الشروط ستة وان منافياتها تسعة وقول الشارح يتفرع منها أقسام أي من المنافيات تسعة أقسام وكل قسم تحتها صور فأقسام التركيب ثمانية للتركيب من منافيتين اثنتين ست وثلاثون صورة وللتركيب من ثلاثة أربع وعشرون صورة وللتركيب من أربعة ثمانية وعشرون صورة وللتركيب من خمسة تسعة وعشرون صورة وللتركيب من ستة خمس وثلاثون صورة وللتركيب من سبعة خمس عشرة صورة وللتركيب من ثمانية خمس صور وللتركيب من المنافيات التسع صورة واحدة وقسم الافراد الذي هو عدم التركيب صورته تسع الجملة الصور افرادا وتر كيبا ثلثة مائة واحدة وثمانون صورة ولا يخفى على كيفة استخراجها حرر ذلك المجدول في رسالة له تتعلق بأقسام الضعيف على شرح شيخ الاسلام فاراد بالانفراد عدم التركيب وبالاتحاد التركيب (قوله ففقد واحد منها الخ) فأقدم مبتدأ وقسم خبره وتحتة تسعة مبتدأ وخبر وقع صفة لتعريفه وقوله بالنظر متعلق بما يتعلق به الظرف الواقع خبر المبتدأ أي تسعة كائنة تحتها بالنظر وقوله بالمنقطع والمعضل بدل من أقسام اذهي ثلاثة ولم يذكر المعلق لدخوله اما في المنقطع أو في المعضل لانه لا يخرج عنهما وقوله والى قسمي معطوف على قوله الى أقسام والضعيف والمجهول بدلان من قسمي فرجع فقد الاتصال الى ثلاثة وفقد العدالة الى قسمين فهذه خمسة تضم لفقد الأربعة الباقية التي هي فقد الضبط والشذوذ والعللة القادحة وفقد العاضد عند الاحتياج اليه تصير الجملة تسعة مرتبة هكذا مرسل منقطع معضل ضعيف مجهول عدم ضبط شذوذ علة عدم عاضد (قوله الضعيف والمجهول) المجهول من افراد الضعيف فكان المناسب اسقاطه أو زيادة الأقسام تأمل (قوله وفاقداثنين منها الاتصال) أي الذي يرجع الى ثلاثة أقسام وقوله مع أحد الخمسة أي التي ترجع الى ستة يجعل فقد العدالة قسمين الضعيف والمجهول فتضرب هذه الستة في أقسام فقد الاتصال تصير ثمانية عشر كما قاله الشارح فالمرسل يؤخذ مع الضعيف ومع المجهول ومع عدم الضبط ومع الشذوذ ومع العلة ومع عدم العاضد وهكذا المقطع والمعضل يؤخذ كل منهما معهما لكن شيخ الاسلام عد هاتين وثلاثين وعلاها بقوله لانك اذا ضمنت الى كل واحد من التسعة كل واحد ما بعده بلغ ذلك اه فقوله بلغ ذلك أي ستة وثلاثين وبيان أنك تأخذ المرسل مع كل واحد من الثمانية بعده ثم تأخذ المنقطع مع كل واحد من السبعة بعده ثم تأخذ المعضل مع كل واحد من الستة بعده ثم تأخذ الضعيف مع كل واحد من الخمسة بعده ثم تأخذ المجهول مع كل واحد من الأربعة بعده ثم تأخذ فقد الضبط مع كل واحد من الثلاثة بعده ثم تأخذ الشذوذ مع كل من الاثنين بعده ثم تأخذ العلة مع الذي بعده فالحاصل ثمانية وستة وثلاثون (قوله لانك اذا ضربتهما) أي الضعيف والمجهول وقوله

قال العراقي منه ماله لقب خاص كالضرب والمقاييس والمسكر (كثر) جدا كما أشار له ابن الصلاح وقد هذبها شيخ الاسلام فقال • ففقد شرط قبول قسم • أي شرط من شروط القبول الشامل للصحيح والحسن وهي ستة اتصال السند والعدالة والضبط وفقد الشذوذ وفقد العلة القادحة والعاضة عند الاحتياج اليه وهي بالنظر لا تتفاقم انفرادا واجتماعا يتفرع منها أقسام ففقد واحد منها قسم تحتها تسعة بالنظر الى أقسام فقد الاتصال المرسل والمنقطع والمعضل والى قسمي فاقعد العدالة الضعيف والمجهول وفاقداثنين منها الاتصال مع أحد الخمسة الباقية قسم غير الأول وتحتة ثمانية عشر لا تراج الضعيف والمجهول تحت فقد العدالة لانك اذا ضربتهما مع الأربعة الباقية في الثلاثة الداخلة تحت فقد الاتصال بلغ ذلك

التي قدمها الشارح أربعة وقوله بحسب اجتهادهم أي لا بحسب نقلهم
﴿المرفوع﴾

(قوله) وما فرغ من بيان الحكم على المتن والاسناد بأنه صحيح أو حسن أو ضعيف أخذ في بيان صفاتها
فقال (هذا الكلام يقتضي أن الصحيح والحسن والضعيف ليست أوصافاً للوصف إنما هي مرفوعة مع
أن الأوصاف أيضاً فكيف يصح الوصف بالمرفوع وغيره يصح الوصف بالصحيح والحسن والضعيف لأن
يقال هذه أوصاف عامة وما فرغ من أوصاف خاصة فلما فرغ من ذكر الأوصاف العامة للمتن والسند
أخذ في ذكر الأوصاف الخاصة بأحدهما قال الطوخي فإن المتصل والموصول من صفات الاسناد
والمقطوع من أوصاف المتن فالكلام في هذه الأنواع كلها لا يخفى إلا ما أن يكون صفة للاسناد أو المتن
أو حكماً على أحدهما فالأول كالعلق والمقطع والمعضل والثاني كالرفوع والمقطوع والثالث الصحيح
والحسن والضعيف فإذا وصفت الاسناد بصفة تخصه كان يقال بصفة تخصه كان يقال
بل تارة يكون صحيحاً وتارة يكون حسناً وتارة يكون ضعيفاً وإذا وصفت الحديث بصفة تخصه كان يقال
مرفوع لم ينظر إلى السند أصلاً بل سواء كان منقطعاً أم معصلاً أم غير ذلك اهـ وقد تقدم ذلك وقوله
على المتن والاسناد فيه مسأحة بالنظر للاسناد لأن الناظم لم يذكر الحكم للاسناد بالصحة والحسن
والضعف وإنما ذكر الشارح في الفائدة الأولى حيث قال رأوا الحكم للاسناد بالصحة الخ (قوله) أخذ
في بيان صفاتها) أي على التوزيع فالرفوع والمسنود والموقوف والمقطوع والمرسل والمعضل من
أوصاف المتن والمتصل والموصول والمؤصل من أوصاف السند يتضح لك ذلك من كلام الشارح اهـ وروى
وفيه تأمل يعلم من عبارة الطوخي ثم تبيحتها أوصافاً لتمامها باعتبار الأصل وقد صارت أمماً بعد فلا
اعتراض عليه (قوله وما أضيف) اعلم أن الناظم ذكر أولاً المرفوع لأنه المقصود من هذا العلم وهو
أيضاً أهم من السند ولا بد من معرفة العام قبل معرفة الخاص ونرى بالاسناد لأنه جمع الاسناد والمتن ثم نلت
بالتصل لأنه معرفة الطريق ولم يبق إلا معرفة الطريق ولم يبق إلا معرفة الطريق ولم يبق إلا معرفة الطريق
على المركب منه ومن الطريق وقد خالف ابن الصلاح فإنه ذكر المسند أولاً لأنه جسيم بين الطريق
والغلبة وهي المتن فكان الاهتمام به أشد ثم قدم المتصل على المرفوع لأن معرفة الطريق قبل ما جعل
الطريق لأجله ثم ذكر المرفوع لأنه الأصل ومناسبة تقديم المرفوع على المقطوع واضحة اهـ طوخي في
حاشيته على شيخ الاسلام ومضى مرفوعاً لارتفاع رتبته بإضافته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذا قدمه
على غيره (قوله الآن) أي كيداً ما فهم من قوله منا (قوله قولاً أو فعلاً) بأن يقول قال النبي صلى الله عليه
وسلم كذا أو فعل كذا وقوله أو تقريرا كقولك أكل الضب على مائدة أنبي صلى الله عليه وسلم وذلك
أنه أتى بالضب على مائدة فلم يأكل منه وكان خالد بن الوليد رضي الله عنه يأكل معه فقال أهو حرام
يا رسول الله فقال لا ولكنه لا يكن بأرض قومي فأجدي أعافه جرحه خالد بن علي القصعة وأكله والنبي صلى
الله عليه وسلم بنظر إليه لم يكن ذكر هذه الواقعة فيه الرفع لقوله وقوله أو فعلاً أي كان يقال كان النبي
صلى الله عليه وسلم يبيض اللون أو كحل ربه ونحو ذلك وقوله أو حكماً كقول الصحابي أمرنا أو نهي
أو أوجب أو حرم أو رخص لنا الظهور أن فاعلها النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فدخل فيه المتصل) فيه
نظر لأنه من صفات السند فدخل فيه قول المصنفين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله دون
الموقوف) وهو قول الصحابي أو فعله ما لا يرى فيه مجال وقوة والمقطوع وهو قول التابعي أو فعله كذلك
(قوله هذا هو المشهور) أي هذا القول وهو أنه كل ما أضيف إليه صلى الله عليه وسلم (قوله وقال
الخطيب) قال شيخ الاسلام هو الحافظ أبو بكر أحمد بن علي (قوله لا تدخل مراسيل التابعين فمن بعدهم)
أي فإن كلامها لا يسمى مرفوعاً على هذا القول (قوله قد عني بالمرفوع المتصل) أي لم يعن مطلق
مرفوع بل مرفوع مخصوص أي المتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم وفيه أن المرسل أيضاً متصل بالنبي

وما فرغ الناظم من بيان الحكم على المتن والاسناد بأنه صحيح أو حسن أو ضعيف أخذ في بيان صفاتها فقال (هذا الكلام يقتضي أن الصحيح والحسن والضعيف ليست أوصافاً للوصف إنما هي مرفوعة مع أن الأوصاف أيضاً فكيف يصح الوصف بالمرفوع وغيره يصح الوصف بالصحيح والحسن والضعيف لأن يقال هذه أوصاف عامة وما فرغ من أوصاف خاصة فلما فرغ من ذكر الأوصاف العامة للمتن والسند أخذ في ذكر الأوصاف الخاصة بأحدهما قال الطوخي فإن المتصل والموصول من صفات الاسناد والمقطوع من أوصاف المتن فالكلام في هذه الأنواع كلها لا يخفى إلا ما أن يكون صفة للاسناد أو المتن أو حكماً على أحدهما فالأول كالعلق والمقطع والمعضل والثاني كالرفوع والمقطوع والثالث الصحيح والحسن والضعيف فإذا وصفت الاسناد بصفة تخصه كان يقال بصفة تخصه كان يقال بل تارة يكون صحيحاً وتارة يكون حسناً وتارة يكون ضعيفاً وإذا وصفت الحديث بصفة تخصه كان يقال مرفوع لم ينظر إلى السند أصلاً بل سواء كان منقطعاً أم معصلاً أم غير ذلك اهـ وقد تقدم ذلك وقوله على المتن والاسناد فيه مسأحة بالنظر للاسناد لأن الناظم لم يذكر الحكم للاسناد بالصحة والحسن والضعف وإنما ذكر الشارح في الفائدة الأولى حيث قال رأوا الحكم للاسناد بالصحة الخ (قوله) أخذ في بيان صفاتها) أي على التوزيع فالرفوع والمسنود والموقوف والمقطوع والمرسل والمعضل من أوصاف المتن والمتصل والموصول والمؤصل من أوصاف السند يتضح لك ذلك من كلام الشارح اهـ وروى وفيه تأمل يعلم من عبارة الطوخي ثم تبيحتها أوصافاً لتمامها باعتبار الأصل وقد صارت أمماً بعد فلا اعتراض عليه (قوله وما أضيف) اعلم أن الناظم ذكر أولاً المرفوع لأنه المقصود من هذا العلم وهو أيضاً أهم من السند ولا بد من معرفة العام قبل معرفة الخاص ونرى بالاسناد لأنه جمع الاسناد والمتن ثم نلت بالتصل لأنه معرفة الطريق ولم يبق إلا معرفة الطريق ولم يبق إلا معرفة الطريق على المركب منه ومن الطريق وقد خالف ابن الصلاح فإنه ذكر المسند أولاً لأنه جسيم بين الطريق والغلبة وهي المتن فكان الاهتمام به أشد ثم قدم المتصل على المرفوع لأن معرفة الطريق قبل ما جعل الطريق لأجله ثم ذكر المرفوع لأنه الأصل ومناسبة تقديم المرفوع على المقطوع واضحة اهـ طوخي في حاشيته على شيخ الاسلام ومضى مرفوعاً لارتفاع رتبته بإضافته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذا قدمه على غيره (قوله الآن) أي كيداً ما فهم من قوله منا (قوله قولاً أو فعلاً) بأن يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا وقوله أو تقريرا كقولك أكل الضب على مائدة أنبي صلى الله عليه وسلم وذلك أنه أتى بالضب على مائدة فلم يأكل منه وكان خالد بن الوليد رضي الله عنه يأكل معه فقال أهو حرام يا رسول الله فقال لا ولكنه لا يكن بأرض قومي فأجدي أعافه جرحه خالد بن علي القصعة وأكله والنبي صلى الله عليه وسلم بنظر إليه لم يكن ذكر هذه الواقعة فيه الرفع لقوله وقوله أو فعلاً أي كان يقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يبيض اللون أو كحل ربه ونحو ذلك وقوله أو حكماً كقول الصحابي أمرنا أو نهي أو أوجب أو حرم أو رخص لنا الظهور أن فاعلها النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فدخل فيه المتصل) فيه نظر لأنه من صفات السند فدخل فيه قول المصنفين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله دون الموقوف) وهو قول الصحابي أو فعله ما لا يرى فيه مجال وقوة والمقطوع وهو قول التابعي أو فعله كذلك (قوله هذا هو المشهور) أي هذا القول وهو أنه كل ما أضيف إليه صلى الله عليه وسلم (قوله وقال الخطيب) قال شيخ الاسلام هو الحافظ أبو بكر أحمد بن علي (قوله لا تدخل مراسيل التابعين فمن بعدهم) أي فإن كلامها لا يسمى مرفوعاً على هذا القول (قوله قد عني بالمرفوع المتصل) أي لم يعن مطلق مرفوع بل مرفوع مخصوص أي المتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم وفيه أن المرسل أيضاً متصل بالنبي

المأمرون المرفوع أهم من المتصل وغيره قال شيخ الاسلام على أن بعضهم جرى

على ما أفيد المرفوع بالاتصال (وما أضيف

(لتابع) قولاً أو فعلاً (هو المرفوع) حيث خذ لا ذلك عن قرينة الرفع والوقف وكالتابعي من دونه قاله الحافظ ابن حجر في فائدة (قوله) قال ابن الصلاح جمع المقطوع والمقطوع والمقاطع وبه ما عبر الخطيب قال

ووجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع في كلام الشافعي والطبراني وغيرهما قال العراقي ووجدته أيضاً في كلام الحمدي والدارقطني وأما البردعي فجعل المنقطع هو قول التابعي (والمسند) بفتح النون يقال كتاب جمع فيه ما أسنده الصحابي أي روجه ولا اسناد كسند الشهاب وسند الفردوس أي اسناد حديثهم وللحديث الآتي تعريفه وهو المراد وفيه ثلاثة أقوال أحدها قول الحاكم أبي عبد الله هو (المتصل الاسناد من رواه حتى المصطفى) كأحاديث مالك بن نافع عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم فهذا سند متصل (و) الحال أنه لم يبين

أي لم ينقطع مع من كان إذا بعد ومعنى بعد انقطع ويرجح هذا القول الحافظ ابن حجر وغيره وقال ابن عبد البر المسند المرفوع فهم ما مراد فان عنه قال في شرح النخبة ويلزم عليه أن يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان مرفوعاً ولا فائز به وقال الخطيب هو عند أهل الحديث ما اتصل اسناده من رواه إلى منتهاه قال العراقي ومقتضاه دخول المقطوع والموقوف وهو قول التابعي فمن بعده وكلام أهل الحديث يأباه قال ابن الصلاح وأكثراً يستعمل المسند فيه ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم ويحجب بأن في العبارة ضميراً أي المتصل بسنده بالمصطفى أي بالتابعي الصحابي وقوله فهو مرفوع مخصوص أي مرفوع مخصوص أو مرفوع مخصوص (قوله المأمرون) تعليل للتقييد بخصوص (قوله ففيد المرفوع بالاتصال) أي لا يسمى مرفوعاً إلا إذا كان متصلاً أي متصلاً بسنده واعلم أن في قوله المرفوع مجازاً الأول أي ما يصير مرفوعاً إذا الوصف بالرفع بعد تحقيق الاتصال ووجوده وقوله بالاتصال أي بذى الاتصال وهو المتصل

﴿المقطوع﴾

(قوله) وما أضيف لتابع قولاً أو فعلاً الخ) قال الزركشي في التكت ادخال المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كبير فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لم تدخل لها في الحديث فكيف تكون نوعاً منه قال نعم يجب هنا ما في الموقوف من أنه إذا كان ذلك لا مجال للاجتهاد فيه يكون في حكم المرفوع وبه صرح ابن العربي وادعى أنه مذهب مالك (قوله) حيث خذ لا ذلك عن قرينة الرفع والوقف) أما إذا وجدت فيه قرينة الرفع فهو مرفوع حكماً وإذا وجدت فيه قرينة الوقف يكون موقوفاً من صدر عن اجتهاده منه بخلاف إذا لم يصدر عن اجتهاده فإنه لا يكون إلا من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) وكالتابعي من دونه) قال ابن حجر ومن دون التابعين من أتباع التابعين فمن بعدهم يدخل في التسمية بالمقطوع (قوله المقاطيع) قدمه على مقاطع مع خفته نظر إلى أنه الأصل لاستيفائه جميع حروف التسمية في الجمع (قوله) قال ووجدت التعبير بالمقطوع) ضمير قال يرجع لابن الصلاح أي وقال ابن الصلاح الخ كما يعلم من شرح الألفية (قوله) وأما البردعي) قال شيخ الاسلام هو الحافظ أبو بكر أحمد بن هرون البردعي البغدادي مهمل على الأكثر نسبة إلى بردعة بلدة من أقصى بلاد أذربيجان واذربيجان بفتح الهمزة ممدودة والذال المحممة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها التحتية ساكنة ثم جيم مخففة آخر نون هكذا ضبطه القسطلاني في لطائف الاشارات

﴿المسند﴾

(قوله ما أسنده الصحابة) أي جنس الصحابة ولو واحداً كسند أبي بكر وسند عمر وسند عثمان ونحو ذلك وقوله أي روجه أي وليس المراد ذكر ما أسنده وذلك كسند الامام أحمد بن حنبل فإنه جمع فيه ما أسنده الصحابة مفرداً كل صحابي بترجمة ويذكر فيه الأحاديث المروية عنه كقوله مسند أبي بكر وسند عمر الخ (قوله ولا اسناد) هو معطوف على للكتاب أي وللكتاب الذي احتوى على اسناد أي سند الأحاديث وقوله كسند الشهاب كل من المسند والشهاب لقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاءي قال الشهاب اسم كتاب له وقوله كسند الفردوس كتاب للدبلي وهو الامام المحدث الحافظ وسند الفردوس لابن الدبلي كان يجمع أسانيد كتاب الفردوس لوالده ورتبه ترتيباً عجيباً فأسند بعني اسناد أي اسناد الشهاب فهو على حذف مضاف أي مسند أحاديث الشهاب أي ككتاب فيه اسناد أحاديث الشهاب خاصة له أن الشهاب كتاب للقضاة ذكر فيه أحاديث غير مسندة ثم ألف كتاباً ذكر فيه أسانيد أحاديث الشهاب ومما أسنده الشهاب وكذا مسند الفردوس كل من كتاب كافي الذي قبله لكن هنا الفردوس للدبلي والمسند لولده فيقال فيه ما قيل في الذي قبله (قوله وفيه ثلاثة أقوال) أي في تعريفه (قوله فهو سند متصل) أي هذا المذكور من أحاديث مالك أي كل واحد منها (قوله) والحال أنه لم يبين هذه حال مؤكدة لفهمه ما قبلها (قوله) إذا كان مرفوعاً أي إذا كان مرفوعاً كراي بعض ما ذكر وهو المعضل والمنقطع مرفوعاً ولا يرجع للمرسل لأنه مرفوع تابعي فلا فائدة في التقييد بالنسبة له (قوله) وهو قول التابعي فمن بعده) ضمير هو يرجع للمقطوع وكان الأول أن يؤخره عن الموقوف ليرجع الضمير إلى أقرب مذكور أي بقط الموقوف كما أسقطه شيخ الاسلام ولا يصح أن يقال أراد بالموقوف المعنى الغوي الشامل للصحابي ومن بعده لأنه لو أراد ذلك لاسقط المقطوع (قوله) قال ابن الصلاح الخ) هو

في قوة الاستدراك على ما قبله فيكون فيه تفصيل من جهة كثرة الاستعمال وقلة (قوله دون
ما جاء عن الصحابة وغيرهم أي قال الأكثرفيما جاء عن الصحابة استعمال الموقوف وفيما جاء عن
التابعين فن بعدهم استعمال الموقوف ويقل فيهما استعمال المند (قوله إلى منتهى) لا يخفى أن المنتهى
محل الانتهاء وهو ما النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وغيره والغاية عارضة والمراد اتصال السند ظاهرا فيدخل
ما فيه انقطاع حتى كنهه المدرس والمعايير الذي لم يثبت لقبه لا طباق من خرج المسانيد على ذلك
وقوله من رواه متعلق باتصال والمراد برأيه يخرج كالتخاري (قوله لحظ الفرق الخ) انما يتم هذا لو كان
المتصل اجمالا بل وقوله ينظر فيه إلى الجاهل أمام إعادة الحاشية الأولى فظاهرة من اللفظ لانه يقول أسندت
الحديث فالحديث مسند وأما إعادة الثانية فن حيث انه يقال في اللغة كما في الصباح أسندت الحديث إلى
قائله رفته اليه بكسر قائه اه والمتبادر جميع تأفله فأعاد اتصال ورجح هذا بأن المسند
في القولين الأولين يكون مرادافا لغيره والاصل عدم الترادف وأن كل اسم من هذه الاسماء يخص نوعا
من الأنواع وقوله من أنه متصل أوله ذبايان لحال الاسناد وقوله من أنه مرفوع أوله بيان المتن (قوله
فيجمع شرطى الاتصال والرفع) الضمير في يجمع راجع للسند وواضحة شرطى إلى ما بعده للبيان أي فيجمعه
السند الشرطين اللذين هما الاتصال والرفع (قوله فكل مسند مرفوع ومتصل) فيه شيء لما تقدم من أن
المتصل اسم للسند الحديث (قوله والحاصل أنه) أي الحاشية وهذا الحاصل يتعلق بالاقوال الثلاثة
وقوله من صفاته ما أي مرتبان صفاته ما (قوله لكن لحظ فيه صفة الاسناد أي السند أي جعلها
المقصود بالذات وألغى النظر عن اعتبار المتن

المتصل

(قوله بسمع كل راو الخ) قال الدمياطي في شرحه هذا المتن فيه تقديم وتأخير وحذف والتقدير والحديث
الذي متصل به اسناده بسمع كل راو من رواه بان كل منهم قد سمعه من فوقه حتى انتهى إلى مصطفي صلى
الله عليه وسلم فهو الحديث المتصل انتهى بحروفه فيسمع بقرابها الواحدة الجارة للام في المضاف إلى
فعله المحذوف مفعوله والتقدير بأن يسمع كل راو الحديث من فوقه وقول الشارح من فوقه على تقدير
من الجارة قبل من يقع الموصوف أي من الراوي الذي فوقه والباء في يسمع يصح أن تكون للبيبة
أولاً لبيبة أو لتصور روعى كل منها يكون احترازا عن اتصال السند بتدبير السماع كاتصاله بالأحارة
كان يقول أجازني فلان قال أنزلني فلان وهكذا إلى آخر السند فلا يسمي الحديث المروي كذلك
متصلا (قوله سواء كان اتصاله للمصطفى أو للصحاب الخ) قال الدمياطي في شرحه تنبيه دخل في
المتصل المرفوع كما كان عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولموقوف كما كان عن أنس عن ابن عمر عن جده في اتصال المرسل والمنقطع والمعلق ومعن
المدرس قبل تعيين معناه اه بحروفه (قوله باله والهمز) أي بالالف أو لا بأن ينطق بواو ساكنة
بعد الميم المضومة وقوله والهمز أي ما يباين بدل الواو هذه ساكنة بعد الميم وقوله كما نقلها أي هذه
التي لا تخلو عن الف أو لا والهمز أي ما يباين فوهى لغة واحدة منطوق فيها بالهمز وأما الفل من غير همز
فليس بلغة (قوله أولى زهرى أولى مائل) أنت خير بأن ما لكاتبه تابي على الصحيح فالجواب أن
لمطويع لا يختص بقول التابع بل من له قول تابع للتابعي (قوله يقع على الموقوف والمرفوع) أي على
سندهما فهو على حذف مضاف

القسم الثامن من أقسام الحديث المسلسل

(قوله مسلسل من الأحاديث) قل في شرح النخبة وهو من صفات الاسناد اه فعلى هذا وصف الحديث
باعتبار سنده (قوله من فضيلته الخ) فيه أنه ميقول ولكن قلما يسم من ضعف وزيادة الضبط تنافي
الضعف وجوابه أنه أقره البخاري أن هذا فضيلة بحسب الأصل لأنه قد انعكس الأمر (قوله دلالة
فضيلته اشتماله على ضربا الضبط لرواه قال وخير المسلسلات ما كان فيه دلالة

على اتصال السماع) أي كقول كل منهم حدثنا فلان وكالمسلسل بإطعام التمر أو بالتشبيك أو بالأخذ
بالحبة أو بالقسم إلى غير ذلك (قوله وعدم التدليس) من عطف اللازم (قوله ما يسم المسلسل من ضعف)
ما صدريه أي قلت سلامته من ضعف (قوله يحصل في وصفه) ككونه بالقراءة أو الحفظ أو الآباء
أو المكان أو الزمان قال البخاري كالمسلسل المشابهة فتنه في صحيح مسلم والطريق بالتسلسل فيها مقال
اه (قوله لا في أصل الحديث) لأن أصل الحديث قديم يكون صحيحا (قوله رحمه باعتباره الرواة) هو ما أشار به
بقوله ما على وصف أتى به رواه أي فاشترك فيه رواه وفيه حذف الواو مع ما عطف أي وباعتبار
الأسانيد وهو ما أشار إليه بعد بقوله ما توارده فيه رواه على وصف سند فهو بالاعتبار المذكور من عطف
المغايير والمراد بوصف سند وصف التحمل كإسمائي (قوله على وصف) أي وصف للرواة سواء كان ذلك
الوصف قوليا أو فعليا أو على وصف السند أي التحمل (قوله بالدرج) المراد بالدرج اسكان الهمزة الثانية
وإبدالها ألفا (قوله بل مماثل للحاشية القولي) قد يقال انه من أفراد لان الحال هو الصفة لان قوله إلى
أحبك حال قولي أي وصف وكذا قراءة كل واحد منهم سورة الصف على تليته حال قولي أي وصف
والقولي من نسبة الجزئي إلى كليه الذي هو قول (قوله بقوله إلى أحبك الخ) قال الطوخي ظاهر هذا بل
صريحه أن الشيخ الراوي هذا الحديث يقول مخاطبة إلى أحبك فقل في در الخ كما قال عليه الصلاة
والسلام لعاذ وهو ظاهر في نفسه من تفسير المسلسل وفي شرح النظم ما يقتضي أنه لم يتسلسل بهذا اللفظ
فانه قال عقب الحديث فقد تسلسل لنا بقول كل من رواه وأنا أحبك فقل الخ اه فأفاد أن ما أشبهه إلى
أحبك مثله بل انه لم يرد اللفظ وأنا أحبك أي فالحال القولي إلى أحبك فقل فكون الحديث في
الحقيقة الذي وقع التسلسل فيه في در كل صلاة الخ (قوله فانه تسلسل بقول كل من الرواة إلى أحبك فقل)
أي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا معاذ إلى أحبك فقل ومعاذ يقول لمن روى عنه وأنا أحبك فقل
ثم من روى عن هذا الراوي يقول لتليته قال لي شخبي وأنا أحبك فقل وهكذا إلى أن يتم السند من جهة
النزول فيذكر الحديث بسنده أولا من جهة الصعود على العادة في الرواية بالتسلسل ثم يذكر السلسلة
على جهة النزول وكذا حديث سورة الصف فانه يذكر أوله بسنده على جهة الصعود ثم يذكر سلسلته على
جهة النزول وقد ذكر السلسلة في القول مع ذكر السند على جهة الصعود من غير احتياج إلى النزول كما
في الحديث المسلسل بالقسم وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بالله العظيم أقد حدثني جبريل عليه
السلام وقال بالله العظيم أقد حدثني ميكائيل عليه السلام وقال بالله العظيم أقد حدثني إسماعيل عليه
السلام وقال قال الله تبارك وتعالى يا إسماعيل بعزتي وجلالي وجودي وكرمي من قرأ اسم الله الرحمن
الرحيم متصلة بفاتحة الكتاب مرة واحدة أشهدوا على أني قد غفرت له وقيمت منه الحسنات وتجاوزت
عنه السيئات ولا أحرق لسانه في النار وأجبره من عذاب القبر وعذاب النار وعذاب القيامة والفرع
الأكبر وبلة إلى قبل الانبياء والأولياء أجمعين قال البخاري هذا الحديث باطل متناوئ تسلسلا وقد أثبتته
أهل الكشف وأجاب بعضهم عن أسباب بطلانه اه من رسالة الشيخ محمد بن أحمد عقيلة المكي وقد
ذكر السلسلة في الفعل على جهة النزول بعد ذكر الحديث بسنده أولا على جهة الصعود كالمسلسل
بقبض اللحية وقد تكون السلسلة في الفعل مذكورة بالقول في سند الحديث على جهة الصعود من غير
احتياج إلى ذكرها من جهة النزول كما في الحديث المسلسل بالتشبيك والحاصل أنه ان أمكن أن تذكر
السلسلة مع ذكر سند الحديث سواء كانت السلسلة بالقول أو بالفعل فذلك والا احتج إلى ذكر السلسلة
بعد على جهة النزول (قوله ومثله بالمسلسل بالقراءة وبالحفظ وبالمحمدين وبالفقه الخ) كان يقول حدثنا
بصحيح البخاري مثلا شيخنا فلان القاري أو الحافظ أو الفقيه أو المحدث عن شيخه فلان القاري في الأول
والحافظ في الثاني وهكذا (قوله وبالمحمدين) الذي في شيخ الإسلام وبالمحدثين فاعل مراد هذا الشارح
بالمحمدين من أتى بالتحميدان قرأ اسم فاعل أو من اسمه محمدان قرأ اسم مفعول والحديث المسلسل

على اتصال السماع وعدم التدليس ولكن قلما يسم المسلسل من ضعف يحصل في وصفه لا في أصل الحديث (قل) في رحمه باعتباره الرواة هو ما على وصف (أتى) به رواه قوليا كان الوصف (مثل أم الله أنبائي) بالدرج (الفتي) ثم يقول الآخر مثل ذلك وهو مقارب بل مماثل للحاشية القولي الممثل بقوله صلى الله عليه وسلم لعاذ إلى أحبك فقل في در كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فانه مسلسل بقول كل من الرواة وأنا أحبك فقل أو فعليا ومثله بالمسلسل بالقراءة وبالحفظ وبالمحمدين وبالفقه والناسخ مثله بقوله (كذلك قد حدثني فاعلم) ثم يسهل الآخر مثل ذلك وهو القيام (أو بعد أن حدثني تبسم) بألف الإطلاق فان القيام والتبسم وصف فعلي

خلافا لبعض ولا يصح خلافه بعض. ومنها انه لو امكن كوسط قوم صالحين فان الميت يتأذى بجوار السوء
كما تأذى الحي بجوار السوء فهو ضعيف وقيل موضوع. ومنها اذا اراد الله انفاذ قضاؤه وقدره سلب من
دوى العقول عقولهم حتى يفهم قضاؤه وقدره. ومنها اذا حدثت عنى بحديث توافق الحق فصدقه
وحدثوا به حدث به اولم يحدث. ومنها اذا طنت اذن احدكم فليذكر وليصل على. واقل ذكر الله بخبر
من ذكره فهو ضعيف وقيل صحيح ومنها اصل كل داء البردة ومنها اطباء والعلم ولو بالصين (قوله متعقبا
على عدم كرابن الصلاح) اى متوركا اى لم يذكر كرابن الصلاح كون العزيز يكون منه الصحيح والضعيف
بل ذكر ذلك فى المشهور والغريب فقط (قوله رعل وذ كوان) بكسر راء رعل وفيه ذال ذ كوان وسكون
كافه وهما قبيحتان (قوله سليمان التيمي عن ابي جابر) واصله لا حق بن حميد مشهور بكهنته نقه كما
أفاده فى التقریب (قوله ورواه عن انس جمع غير ابي جابر) اى جمع من التابعين (قوله ثم عنه جماعة)
اى عن ابي جابر جماعة غير سليمان التيمي وقوله بعد ثم جماعة اى عن سليمان التيمي (قوله بلا واسطة)
قال شيخ الاسلام به ذلك وهذا الحديث بواسطة ابي جابر اه (قوله وهو ما رواه حميد عن حميد الخ)
وهو اى المتواتر وقوله بلا حصر عدد اى بلا حصر فى عدد فلا ضافة على معنى فى اى ان المتواتر لا يحد
العدد فيه بحيث لا يتجاوز قدره تحقق فى غير من وقد يتحقق فى الاثنين وغير ذلك باعتدال ما يقوم بهم
من الاوصاف (قوله ولا صفة مخصوصة) كالعادة فلا تشترط قل فى جميع الامور وشروطه ولا يصح انه لا
يشترط فيه اى فى المتواتر اسلام فى روايته ولا عدم احتواء ادعائهم فيجوز ان يكونوا كفارا وان نحوهم
بل ذكر جابر رعل فظنة طينة بقل ملكهم لان الكثرة مانعة من التواطى على الكذب اه بخبره
(قوله تحيل العادة نوطا لهم على الكذب) اى او قوع العاط منهم اتفاقا من غير قصد بالنظر لقوله تحيل
العادة يكون العدد فى طرفة كثر اوفى اخرى قديلا لاذ الصفات العلية فى الرواية تقوم مقام العدد اوتر يد عليه
ولان له من مستندى امر مدرك يادى الحواس الخمس الظاهرة لا ما ثبت بقضية العقل والعرف كاختبار
الفلاسفة فقدم العلم فلا يفيد العلم مع كثرتهم (قوله المازى) بكسر الميم والزاى المشددة نسبة الى المزة
فريبة متفق كذا فى الباب اه مرى الدين افدى عن النخبة (قوله فدعوى ابن الصلاح عزته) اى
عزة المتواتر وقوله وغيره معطوف على ابن الصلاح اى ودعوى غيره عدمه اى عدم المتواتر ودعوى
مستنداهم بخبره ذكره اما لا كتابه التذكير من المضاف اليه اوله بالدعاء وبعبارة مفرح النخبة
افادة كرابن الصلاح ان مثال المتواتر على التفسير المتقدم يعز وجوده لان يدعى ذلك فى حديث من
كذب على. وما عده من المزمة منوعة وكذلك ما عده من العدم لان ذلك نشأ من قلة الاطلاع على
كثرة الطرق واحوال الرجال وصفاتهم المتضمنة لابعاد العادة ان يتواطوا على كذب او يحصل منهم
اتفاقا ومن احسن ما يتقوى به كون المتواتر موجودا او وجود كثرته فى الحديث ان المكتب المشهورة
المتداولة بايمى اهل العلم مفرقة وغربا لقطوع عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها ذاجعت على اخراج
حديث وتعددت طرق تعدد تحيل العادة نوطا لهم على الكذب الى آخر الشروط اذاه العلم القبيح
بمحتمه فافله ومثل ذلك فى المكتب المشهورة كثر اه بخبره (قوله والمتواتر بشرطه) المراد
بشرطه الاجزاء المتضمنة اى اوجدها لهية وهى كونه خبر حميد وكونهم بحيث يؤمن نوطا لهم على
الكذب وكونه عن شمس (قوله يفيد العلم الضرورى) اى الذى يحصل عند معامعة من غير احتياج
الى نظر ولله خصوصية لما يتأتى منه المضرك لبلد والصبيان (قوله وقيل غير ذلك) وقيل غير من وقيل
ثمالة وبضعة عشر (قوله وليس بالازم ان يطرد) اى العلم فى غيره اى غير العدد الذى عينه كل قائل
وهو اعداد اقصا عينه وان الله ان هذا الكلام من ثمة الدليل وقوة الاحتمال الاختصاص اى

فصل في ذكر كواكب الرواة وأحداث اتفاق
 عليهم الشيخان من رواية سليمان
 التيمي عن أبي شبلز وهو بكسر الميم
 فكوب الميم فيفتح اللام بعده زاي
 بن أنس ورواه عن أنس بن مالك وغيره
 أبي شبلز ثم عنه جماعة غير التيمي ثم
 جماعة عن التيمي بحيث اشتهر
 من الحديث أنما غيرهم فرعا عنه فربما
 أن القالب رواية التيمي عن أنس
 لا بواسطة وهذا بواسطة ويقسم
 المتروك أيضا إلى متواتر وغيره فكل
 متواتر متواتر وعكس وإن غالب
 المتروك في غير المتواتر وهو ما رواه
 عنه عن جميع الأحاديث عدة من
 جهة مخصوصة بل بحيث يلقون
 هذا فيحصل العادة فلو أنهم على
 كذب كحديث من كذب على
 محمد أفنيته بواحدة من المار فده
 رواه من الحديث إذا ما فده ثمان منهم
 عشرة لم ينزله لجهة كجمعه المزي
 قيل نحو الثمانين وأربعة
 هرق وكحديث مع الحنف فده
 وسبعون من الحديث منهم
 عشرة أيضا ورواه عن رواه من
 بعد البر وكحديث زعمه الحديث في
 صلاة فده رواه نحو تسعين حديثا
 منهم عشرة أيضا وجعل له من
 المزي متواترا وغير ذلك من
 الحديث فدعوى ابن الصلاح
 زعمه وغيره عدمه ممنوع وقوسم
 إليه وعنى غيره في شرح الحجة
 المتروكة بمرطبة المتقدمة فيجد
 عدم الضرر وهو الذي يضطر
 به الإنسان بحيث لا يمكن دفعه
 وهو المعتقد وقيل لا يفيد العلم إلا

اختصاص

15

أي وما لحق به من الحديث المؤن بشديد النون الأولى وهو ما فيه أن بالغنم وأنشد يدفون فلا ناقل
كذا ومعهظم العلماء على التسوية بينهم ما وقال الحافظ يعقوب بن شيبه في المعنعن بالاتصال وفي المؤن
بالإرسال ولذلك حكى على رواية ابن الزبير عن محمد بن الحنفية عن عمار قال أثبت النبي صلى الله عليه
وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد على السلام بالاتصال وعلى رواية قبس بن سعد بن عطاء بن أبي رباح
عن ابن الحنفية أن عمار أمر بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي بالإرسال لكونه قال إن عمار ولم يقل
عن عمار اه وهذا كان قبل تحريم الكلام في الصلاة اه من شرح الديلمطى على هذا المتن وسيمأتى
في كلام الشارح التنبيه على ذلك في الفائدة الثانية (قوله دون بيان للتحديث أو الأخبار أو السماع)
كان الأولى أن يزيد أو نحو ذلك أي من قال لنا أو ذكرنا (قوله عن كرم) أي بفتح الكاف والراء كما
في شرح الديلمطى (قوله في حكم الاستناد للمعنعن) المعنعن صفة للاسناد فيؤخذ منه أن معنى قوله
حديث معنعن أي معنعن سنده (قوله وغيرهم) يقرأ بالجر عطفاً على الحديثين أي وجهه وغير الحديثين
من الأصوليين ولغة قها كما يؤخذ ذلك من كلام ابن صلاح (قوله بشرط سلامة معنعنه من القديس) أي
لم يعلم أن به تدليساً وهو وإن صدق بالشك فالظاهر السلامة منه بحيث أن السلامة تصير راجحة عند التردد
(قوله وبشرط ثبوت ملاقاته الخ) ليس المراد باللقاء بمجرد الاجتماع بل لابد من سماع منه ولو مرة سواء
كان في ذلك الحديث المتنازع فيه أو غيره فيه كون في كل ما يرويه عنه محمولاً على سماعه منه كذا في
حواشي النخبة وقال الباقى ومما رآه من شرط اللقاء أن يقرن بالقاء امكان السماع والأفلورور في
الفصحة التي ثبت بها اللقاء ما يدل على عدم السماع لم يعد بذلك اللقاء أي فانت تراها قال امكان السماع
لا السماع بالفعل اه من حاشية العلامة الصعدي على اللفية (قوله انما اجتمعوا أو تشافها) معنى
اجتمعوا تلاقوا ومعنى تشافها تخطأ أي انه لابد من معرفة انما معاصرة ومعرفة اللقاء لا تشترط تحصيلها
لأن بالثقة نعم الضرر معرفة عدم اللقاء (قوله السمعاني) يقع السين ويجوز كسرهما قوله طول الصحبة
بينهما أي بين المعنعن والمعنعن عنه (قوله أن يدركه ادراكاً) أي ظاهراً كان يكون هناك مجالسة
ومشاهدة (قوله وقيل المعنعن من المرسل والمقطوع) فيكون الحديث المعنعن من أوصاف المتن كما مرسل
والمقطوع لأن أوصاف السند فلا حسن أن يقول وقيل السند أي الحديث السند المعنعن ليس باب
ظاهر قوله وإن لم يكن راويه مدلساً وقوله وإن لم يكن راويه مدلساً اليت الواو والجمال بل للتعميم أي سواء
وصف راويه بالتدليس أم لا وحينئذ لا يتحيز به واقتصر شيخ الإسلام في هذا القيل على المنقطع فيكون
عطف الشارح له على المرسل من عطف العام (قوله حتى يظهر اتصافه بحجته) أي بسبب محجى الحديث
نه سمعه منه من طريق آخر وقوله لأن عن تعميل الحكم بأنه منقطع أو مرسل (قوله بشئ من أنواع
التعميل) أي لاسماعه ولا تخدع ولا غيرهما قوله وهذا مردود بإجماع السلف المشار له هذا القول وهو أن
كل ما أنما منقطع يدل عليه كلام السخاوى فليس المشار له مضمون التعليل والمراد بالسلف من تقدم من
علماء القرن وزاد السخاوى عن ما عدا بيان فيه من التشديد ما لا يخفى ويليها اشتراط طول الصحبة ومقابلته
في الطرف الآخر الاكتفاء بالمعاصرة وحينئذ فالذهب الوسط أي العدل الاقتصاد على اللقاء كـ
ذلك العلامة العدوى في حاشيته ومعنى ذلك أن السخاوى قال وهذا أي شرط اتصال المعنعن والافراط
بحجته من طريق آخر مردود بإجماع السلف لأن فيه من التشديد ما لا يخفى ويلي هذا القول في التشديد
اشتراط طول الصحبة ومقابلته هذا القول في الطرف الآخر وهو التقريب الاكتفاء في الاشتراط
بالمعاصرة وحينئذ فالذهب الوسط الذي بين الافراط والتفريط الاقتصاد في الاشتراط على اللقاء (قوله
بيان حكم اتصال أو انقطاع) إضافة حكم لما بعده لبيان مراد به المحكوم به (قوله سواء أدر كها أم لا)

دون بيان للتحديث أو الاختصار أو
السماع كما أثار إليه بقوله (كمن
سعيد) و (عن كرم) فاستغنى
بالنقل عن الخبر واختلفة وفي حكم
الاستناد المعنعن فالذي صححه
جمهور الحديثين وغيرهم أنه من
المقتضى بشرط سلامة المعنعن من
التدليس ويشترط نبوت ملاقاته
ممن رواه عنه بالمعنعن على ما ذهب
إليه البخاري وشيخه ابن المديني
وغیرهم من أئمة الحديث ومسلم
يشترط الثاني بل اكتفى بشيوع
كونهما في عصر واحد وان لم يثبت
في خبر قط أنهما اجتمعاً ارتفع
لكن قال ابن الصلاح فيما قاله - لم
نظر أرى لأنهم كثير أما برسلون عن
عاصروه ولم يلقوه فاستشرط لقيهما
لتحمل المعنعن على السماع واشترط
ابن السمعاني طول الصحبة بينهما
وأبو عمر والذاني كونه معروفاً
بإرواية عنه والذاني أن يدركه
أدراكاً مباشراً وقيل المعنعن من
المرسل والمنقطع وإن لم يكن
رواية مدلساً حتى يظهر اتصافه بمجيئه
من طريق آخر أنه صححه لأنه
عن لائحه رشي من أنواع التحمل
قال النووي وهذا مردود بإجماع
السلف فإذ ثابته الأولى قال
الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى قد
تردد عن ولا يراد بهما بيان حكم
اتصال أو انقطاع بل ذكر قصة
سواء أذكرها أم لا لتقدير محذوف

100

فهي حرة مفتوحة فعن هؤلاء قيل في اسمها

من رواية علي بن يحيى بن خالد
عن أبيه عن عمه يدرى في حديث
المسي صلواته اثم اثم رفاعة بن
نافع كما هي في أبي داود ومن ذلك
حمزة فلان مثاله مارواه السائي
في ضمان رواية حسين بن محسن عن
حمزة له أنها أتت النبي صلى الله عليه
وسلم لها حاجة الحديث امم عمته
أحمد ومن ذلك زوجة فلان مثاله
حديث الصحيح جاءت امرأه رفاعة
القرظي قيل هي تيممة بالتكبير
وقيل بالتصغير وقيل هي تيممة
ومن ذلك زوجة فلانة الحديث سبيعة
الاسلمية أنها ولدت بعد وفاة
زوجها بليال هو سعيد بن خولة
ومن ذلك ابن أم فلان كقول أم
هانيء زعم ابن أبي أنه قاتل رجلا
أجرته ابن أمها هو شقيقة علي كما
هو سمي في رواية الموطأ وكان
أمهم كتم هو عبد الله بن زائدة
أو عمر بن قيس ورجح البخاري
وابن حبان الأول (وكل ما) أي
حديث (قلت رجاله) أي عدد
رجال اسناده (هنا) أي عرف
هذههم بأنه العالي وقموه خمسة
أقسام الأول انتهزوا إلى النبي صلى
الله عليه وسلم بذلك العدد القليل
بالنسبة إلى سند آخر برتبة ذلك
الحديث بعينه بعدد كثير وهذا هو
العلو المطلق فإن صح سندك كان
الغاية القصوى فأما إذا كان مع
ضعف فلا التفات إلى هذا العلو
سيمان كان فيه كذاب • فانيها
أن ينتهي إلى امام من أئمة الحديث
ذي سفة عالية كالخلف والضيظ
والتصنيف وغير ذلك من الصفات

والترمذي والنسائي وابن ماجه (قوله قال انا) فاعل قال ضيرير جدم الذي يزيد أي قال يزيد انا
ابن مريم (قوله رسول رسول الله اليكم) ابتكر برسول وأقدمه مضاف انا ايها (قوله ففعلوا على مساجدكم
الحديث) انظر تمامه في السنن الاربعه (قوله كحصى في أبي داود) أي عين فيه (قوله حصين ابن
محسن) حصين بضم الحاء المهملة وفتح الصاد صغر ومحسن بكسر الميم وسكون الحاء المهملة
وفتح الصاد (قوله سهيمه) بضم السين وقوله حديث الصحيح ال في الصحيح للنسائي (قوله ذكروا في
الصحيحين كما ذكره في شرح المنهاج وعبارته فيه خبر الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها جاءت
امرأه رفاعه القرظي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعه فطماقتني فبت طلاق
فتزوجت بعد عبد الرحمن بن الزبير وانما مع مثل هدية الثوب فقال أثر يدين أن ترجعي الى
رفاعة لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك اه ثم قال بعد ذلك كره هذا الحديث والمراد بها عند
اللفظيين اللذة الحاصلة بالطوط وعند السافعي وجوه والفقهاء الوطء نفسه اكنفاء بالظنة
معي بما ذلك تشبيهه بالمثل بمجامع اللذة اه قال الحلي في حاشيته عليه قوله وانما مع مثل هدية
الثوب أي لا ينشر كانه نشر رفاعه وبهذا يدفع ما يقال الذي لا انتشار له كيف تذوق عسيلته ويذوق
عسيلتها أي بأن يطفها وتزوج من تذوق عسيلته اه فيكون الضمير عائدا على الزوج من حيث هو
والزبير كبير كأمير (قوله سبيعة) بضم السين وصغرا وخولة بفتح الخاء (قوله أم هانئ) بقرأهم مزة في آخره
وزعم ابن أبي أي قال ابن أبي فليس زعم هناه طمة الكذب (قوله قاتل رجلا) هو زوج لها هو أبو سفيان
أسلم عام فزع مكة أي قال أنا قاتله حين فتح مكة وأجرته بالقصر أي أمنتها فقال لها النبي صلى الله عليه
وسلم قد أجرنا من آخرت يا أم هانئ كان ذلك قبل اسلامه (قوله ابن أمها) هو شقيقها أي أخوها شقيقها
والجمله مستأنفة متعاقبة بيان في جواب سؤال اقتضته الجملة الاولى وعلى كرم الله وجهه هو
ابن أبي طالب

والثالث عشر والرابع عشر منها معرفة العالي والنازل من الاسناد

وقد ذكرنا قولهم وكل ما ي وكل اسناد قلت بعض اللام المشددة في جالته عن النبي صلى الله عليه وسلم
علاى ارفع له قرب منه عليه الصلاة والسلام والثاني ضده أى ضد العالي وهو كثرة جالته ذلك السند
الذى قد ذكرنا له عدة عنه صلى الله عليه وسلم اه من شرح المصطفى على هذا المثلثية تعلم أن المنقسم
للعالي والنازل الاسناد وادخله عبارة شيخ الاسلام حيث قال العالي والنازل من السند وما هو هو اما
بأقوى اه نقول الخارج الزرقاني وكل ما ي حديث غير ظاهر وكان حق التعبير الموافق للاصطلاح
أن يقول وكل سند الا أن يقال وكل حديث أى من حيث سند تأمل (قوله جال اسناده) الاضافة
ببانية شىء جال هو اسناده قال الرجال والاسناد بمعنى واحد (قوله علا) أى عرف فصره بالفعل
المبني للمجهول وكان الاولى تفسيره بالفعل المبني للفاعل بأن يقول أى ارفع كل ما يرفع غيره (قوله بأنه
لعالي) أى العالي سند أوالعالي من حيث السند (قوله وهو خمسة أقسام الخ) فالحاصل أن كلا
من ابن الصلاح وابن طاهر يقول بأن خمسة وانما على ماهية الاول والثاني واختلفا في ماهية الثلاثة
الباقية وترجع ثلاثة ول منها الى علوم اربعة وهو قوله العبد والاخير الى علم الوصف في الزاوى
أو شيخه وحاصل الخمسة اما علم سنة والقرب من رسول الله أو القرب من امام أو القرب الى كتاب من
الكتب الحديثة أو علم وفاء أو قدم معاصي واقسم الاول يسمى علواً ظاهراً علم بعبده بعبده من
امام أو كتاب (قوله فى ص سند) أى قوى ويشمل الصحيح والحسن وقوته كان الغاية القصوى أى في
الفضل (قوله تعمر نسي) أى مشوب بنسبة أى امة وبالنسبة الى امام من أئمة الحديث ذى صفة عليه

وهو نفي أيضا العلو القيد بالنسبة الى رواية الصحيحين مثلا والسنن الاربع

من

إذا راوى لوروى حديثاً من طريق كتاب من السنة لوقم أنزل مالورواه من غير طر يقها وقد يكون عالماً مطلقاً أيضاً كحديث ابن مسعود
مرفوعاً يوم قام الله موسى كان عليه جمعة صوف الحديث فسلور واه الراوى من حزن ابن عرفة عن خلف بن خليفة يكون أعلى مالاورواه
من طريق الترمذى عن علي بن حجر عن خلف فهذا ما كونه علواً نسبياً مطلقاً إذ يقع هذا الحديث اليوم أعلى من روايته من هذا الطريق
وتسمى ابن دقيق العبد هذا القسم علو التنزيل لأنه يكون نازلاً بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم وعالياً بالنسبة للكتاب الأخذ منه وفي
هذا القسم تقع الموافقات والابدال ونسأوة والمماثلة فالواقعة الوصول الى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه مثاله حديث رواه البخارى
عن محمد بن عبد الله الأنصارى عن حميد عن أنس مرفوعاً كتاب الله
٤٧ القصاص فاذا رواه الراوى من

من حفظ وفقه وضبط (قوله اذ الراوى) هذا تعليل لكونه نسيباً وقوله من الستة كالتزمذى وقوله من غير طريقتها كجزء ابن عرفة وكان المناسب قلب العبارة ليكون المعنى هو العلو بأن يقول من غير طريق كتاب من الستة لوقوع أنزل مما للوراء ومن طريقها (قوله ما لمقايضاً) أى غير مقيد بنسبة للكتاب الستة أو غيرها (قوله جملة صوف الحديث) تمامه وأنه إعلان من جلد حراميت وفي بعض الأخبار غير مدبوغ (قوله فالوراء الراوى من جزء ابن عرفة عن خلف بن خليفة يكون أعلى مما للوراء من طريق الترمذى عن علي بن حجر عن خلف) مثلاً للوراء ينافى طريق الترمذى وقم بيننا وبين خلف تسعة فأذا روينا من جزء ابن عرفة وقع بيننا وبينه سبعة بعلو درجتين فهذا م كونه علواً بالنسبة فهو أيضاً علو مطابق أى بالنسبة للشيء صلى الله عليه وسلم فإنه لا يمكن للحديث سند أعلى منه (قوله علو التنزيل) المراد بالتنزيل التزويل (قوله وفي هذا القسم) أى القسم الثالث (قوله والمساواة والمصاحفة) لا يخفى أنه ليس فيه ما علو بالنسبة للكتاب الستة كما هو موضوع المسئلة (قوله معاً أو درجته) أى لا يقال له موافقة الاسم مع العلو وأمامه التدن وان أمكن أو التساوى كذلك فلا يقال له موافقة ولا يدل وإضافة درجة إلى الضمير على معنى فى أى درجة فيه أى السند (قوله أو المحجبان) أى فى الموقوف وقوله أو من قبله أى فى المقطوع فى الناهى أو من دون التابعى وقوله أو غيره أى المرفوع إلى شيخ أحد الستة أى شيخ واحد من الستة كأن يكون البخارى أخذ عن أصبغ وهو أخذ عن ابن وهب وهو أخذ عن مالك وهو أخذ عن نافع وهو أخذ عن ابن عمر فانت يخرج أذا رويت أماناً يكون بينك وبين النبي صلى الله عليه وسلم كما بين البخارى وبين النبي أو بأن يكون بينك وبين ابن عمر كما بين البخارى وابن عمر أو يكون بينك وبين نافع كما بين البخارى ونافع أو يكون بينك وبين مالك كما بين البخارى ومالك أو يكون بينك وبين ابن وهب كما بين البخارى وابن وهب أو يكون أخذاً عن أصبغ كما أخذ البخارى عن أصبغ ففى حصر شئ من ذلك فيقال لك مساو للبخارى إلا أن التوجيه كما هو ظاهر فظهر أن مصدق من قبله بالنسبة لما قلناه نافع ومالك وابن وهب وأصبغ فظهر أن الغاية داخله وتقدير العبارة أو من قبله فى حال كونك منتهياً إلى شيخ أحد الستة أى من حاشية العلامة العددى على شرح الألفية لشيخ الإسلام (قوله كما بين أحد الستة) أى وبين أحد من ذكر من العدد كما ذكره شيخ الإسلام فى شرح الألفية (قوله والمصاحفة) موجودة فى المساواة بين المتتالين أى الذين يريد أحدهما الأخذ عن الآخر قال المصنف وثلت بالكتب الستة لأن الغالب على المحرجين استعمال ذلك بالنسبة إليهم فقط وقد استعمله الظاهري وغيره بالنسبة إلى مسند أحمد ولا مشاحة فى ذلك انتهى من حاشية العلامة العددى على شرح الألفية (قوله على الوجه المشروح أولاً) يعنى فى المساواة فى العدد وكأن يكون بين تلميذ السنان والرسول اثنا عشر وبيننا وبينه كذلك مع عدم ملاحظة الاسم نادى الخاص اه من بعض حواشى الخبة (قوله على ابن خطيب المزة والفخراخ) لم يبين من تقدمت وفاته منهم على الآخر

لك الاسناد الخاص انتهى ووقع للعراق من ذلك حديث فان النسائي روى حديث علي في النهي عن نكاح المتعة وبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عشرة رواته والعراق من طريق غير النسائي فوقع له ان شيخه فيه ساواه وكأنه هو في النسائي وصاحبه والمصاحفة الاستواء مع ما في ذلك المصنف على الوجه المنسروح أولا سميت مصاحفة لجران العادة أن المتلاقين يتصالحان * الرابع من أقسام العلوة قدم وفاة الراوي شيخ علي وفاة راو آخر عن ذلك الشيخ فانه من سمع من أبي داود على الزكي عبد العظيم أعلى ممن سمعه على النجيب الحراني ومن سمعه على النجيب أعلى ممن سمعه على ابن خطبة المزة والفخران البخاري وإن اشترك الأربعة في روايته عن شيخ واحد وهو

ابن طبرزد تقدم وفاة الزكي على النجيب ووفاته النجيب على من بعده ثم هذا من العلو المقدم تقدم الوفاة مع الالتفات لنسبة شيخنا الى شيخنا فالعلو المقدم من مجرى تقدم وفاة الشيخ لا مع التفاوت لشيخ آخر فقد اختلف في وقته فقبل يكون لخمس مئة مضت بعد وفاته وقيل لثلاث مئة سنة خمس الاقسام علو الاسناد تقدم السماع لاحد رواه بالنسبة راوا آخر شارك في السماع من شيخه اولاً ومن رفق شيخه فالاول اعلى وان تقدمت وفاة الشيخ (وضده) أى ضد ما قلت رجاله وهو ما كثر رجاله هو (ذاك الذي قد تزل) أى هو المعروف عندهم بالنازل واقسامه خمسة أيضاً فان كل قسم من أقسام العلو يقابلها قسم من أقسام النزول كما قاله ابن الصلاح خلافاً لمن زعم أن العلو قد يقع غير تابع للنزول فائدة ثالثة الأولى الاسناد خصيصه فاضله من خصائص هذه الأمة قال ابن الماركة الاسناد من الذين ولوا الاسناد لقال من شاء ما شاء وقال أيضاً من الذي يطلب أمر دينه بلا اسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم وقال الثوري الاسناد صلاح المؤمن فإذ لم يكن معه سلاح فبأى شيء تنال الثانية طلب العلو في السند أو قدمه من الراوى أو وفاته سنة عن السلف قال محمد بن أسلم الطومى قرب الاسناد قرب أو قال قربة إلى الله عز وجل وقال الحاكم أن طلب العلو سنة صحيحة يحتاج في ذلك خبراً ناس في محبة ضمام بن زعلية إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليسمع منه مناهة

أوانه ما أتاهما ولعله لم يثبت عنده من ذلك أو أن قصده التمهيد وقد حصل بما ذكر (قوله طبرزد) قال العلامة العدوى وجدت في خط بعض الشيوخ أنه بالذال المعجمة في آخره انتهى وهو صحيح في المختار في باب الذال طبرزد قال الأصمى سكر طبرزد وطبرزل وطبرزن ثلاث لغات معرب انتهى (قوله مع اللغات) أى الغطر (قوله لنسبة شيخنا لشيخنا) أى من حيث وفاته كانه قدم من تقدم وفاة الزكي عبد العظيم على وفاة النجيب الحراني (قوله فقد اختلف في وقته) أى العلو وقد أشار لذلك الخلاف بقوله فقبل الخ وقوله يكون أى العلو أى يتحقق كما هو ظاهر وذلك لأنه ليس المراد أن وقت العلو يكون عند ذكر الوقت الذي هو انتهاها النجيب بل المراد أن وقت العلو هو انتهاها النجيب وبأن عما تقدم أن اللام معنى عند (قوله وان تقدمت وفاة الشيخ) هو غير مناسب والذي في عبارة شيخ الاسلام وان تقدمت وفاة الثاني انتهى أى التلميذ الثاني (قوله خصيصية) أى الطريقة التى هى الرجال من حيث الأخذ منها أو الأخذ عنها حالة مختصة بهذه الأمة وقوله فاضله أى شريفة زاد السخاوى بعد قوله خصيصية وسنة بالغة من السن المؤكدة وقد روي عن طريق أبي العباس قال سمعت محمد بن حاتم ابن المظفر يقول ان الله قد أكرم هذه الأمة وشرفها بالاسناد وليس لاحد من الأمم كما هو أقدىها وحديث السناد انما هو صحف في أيديهم وقد خاطبوا كتبهم أخبارهم فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والانجيل وبين ما ألحقه بكتبهم من الأخبار التى أخذوها عن غير النبى وهذه الأمة اغتات نص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تهاهى أخبارهم ثم يجهلون أشد الجحش حتى يعرفوا الاحتفاظ والاحتفاظ والأضبط فلا يضبط والأطول بحالته فى فوقه من كان أقل بحالته ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً أو أكثر حتى يذهب من الغلط والزلل وقد يضبطون حروفه وبعده عندهم هذا من أفضل نعم الله على هذه الأمة وقال أبو حاتم الرازى لم يكن فى أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناً يحفظون آثار رسول الله هذه الأمة انتهى من حاشية العلامة العدوى على شيخ الاسلام (قوله قال ابن الماركة الخ) فى قوة الاستدلال على ما قبله وقوله الاسناد من الدين أى من العمل بالدين أى لأحكام وأراد بالدين التدين (قوله ولولا الاسناد) أى ولولا طلب الاسناد (قوله مثل) أى صفة (قوله طلب أمر دينه) أى أمر أهله ودينه وقوله بلا سند أى يطلب معرفته بلا شيوخ يأخذ عنهم أو أراد بالأمر المعرفة فلاضافة حقيقة (قوله كمثل الذى الخ) لحاصله أن الدين سبب الوصول كالسطح الذى شأنه صعوبة الوصول وقوله بلا سلم أى فالاسناد كالسلم قوله صلاح المؤمن) فيه ما يزيد أسده ما هو مقرر مشهور (قوله فبأى شيء يقاتل) أى فيقاتل بأى شيء أى يبلغ العلم لأمس بسبب أى شئ لأن تبليغ العلم بالأخذ عن الرجال فإذ تقدم كيف يأتى تبليغ فى العبارة استعاره ويصح إجراء هذا الكلام على حقيقة أى بقياسه يقال هنا قد سدر وقال أبو بكر محمد بن أحمد بلغنى أن الله خص هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها وهى الاسناد والكتاب والأعراب (قوله أو قدمه من السماع الخ) معطوف على السند أى العلو من جهة السند ومن جهة قدمه من السماع الراوى وطلب مبتدأ وسنة خبره ويدخل فى قوله العلو فى السند لأن الأقسام الخمسة (قوله سنة عن السلف) أى أن تحصل من العلو أمر من سنة من سلف لا النبي صلى الله عليه وسلم لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يصرح بالسند بل فهم من فعله لكان صحيح أن ما بعدهم من فعله ينزل منزلة قوله فيحكم عليه بأنه سنة منه صلى الله عليه وسلم (قوله قال محمد) استدلال لما قبله فهو على حذف الناء (قوله قرب الاسناد) أى من حيث رواية الحديث (قوله أو قال قربة) هذا شئ فإذ يكون معنى قوله قرب أى قرب إلى الله أى الله فتنفق النكتان (قوله سنة صحيحة) أى ثابتة عن النبي أو ليلها حديث صحيح وقوله كماله من فاعل قال (قوله ضمام) بكسر الضاد المعجمة (قوله مناهة) أى مباح شافية أى حاله كونه مناهة أى مخاطبة أو ما ذكره الشارح مبنى على أن لام الكلمة أعني شفه أى اللام المحذوفة والاسل شفه ونجدهم على شفه من كلبه وكلاب وعلى مناهة

شبهات مثل مجدة ومجدات ومنهم من يجعلها أو أو يبنى عليها تصاريف الكلمة ويقول الأصل شفه وتجمع على شفات مثل شهوة وشهوات وعليه فته قول كانه مشافاة (قوله ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى ليس مع منه الذى سمعه من أسلاف النبي صلى الله عليه وسلم اليه (قوله لا نكر عليه) لا يخفى أن غير المستحب يصدق بالجائز وهو لا يكره فى فعله إلا أنه قد استدل له بقوله صلى الله عليه وسلم لستم الدارى لما رآه كفى بعض طرق حديثه فى الجساسة يأتى حديث الناس بما حدثتموه وبقوله أيضاً خبر الناس قرنى الحديث فان العلوى يقر به من القرون الفاضلة انظر السخاوى (قوله فيه نظر) أى فى الاحتجاج نظر (قوله والعلو أفضل) مسئلة ثانية (قوله أو أنه أراد الاستنبات) أى قوة الثبوت أى قوة الصحة وقال الطوخى ما نصه لا يخفى أن إرادة المبلغ من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيأ من الأحكام الاستنبات لا ينشأ وجوب عمله أى المبلغ بما بلغه رسول النبي صلى الله عليه وسلم بل قد يقال يندب له الاستنبات من الشارح فى حياته ولو وجب عليه العمل بما قاله رسول النبي صلى الله عليه وسلم حيث شئ المبلغ فى كلام ذلك الرسول (قوله عن بعض أهل النظر) أى الأصول (قوله قال ابن دقيق العبد) أى فى توجيه الرد (قوله ليست مطروحة لنفسها) أى لذاتها بل إذا طلبت فانما تطلب لأجل الصحة (قوله ومراعاة المعنى الخ) يقرأ بالنصب عطف على اسم ان لأنه من كلام ابن دقيق العبد كذا كره السلك ابن أبى شريف فى حاشيته على شرح النجبة (قوله وأيدى العراق) أى أيدى ما ذكرهم من الرد وقوله بأنه أى طالب النزول (قوله وذلك ان المقصود الخ) مر تبط بقوله بمثابة أى وإذا كان بمثابة الخ فقد أدركت خلاف الصواب وذلك ان المقصود الخ وقوله من الحديث أى من طلبه (قوله الى صحته) أى قوته لأجل شموله الحسن (قوله وبعد الوهم) أى توهم الخطأ أى إيقاع الوهم فهو يسكون الهاء أو بعد الغلط فهو يفتح الهاء (قوله والخلل) عطف مرادف وذلك لأنه ما من راو من رجال الاسناد الا والخطأ جائز عليه فكما كثر الوسائط وطال السند كثر مظان التجوز وكما قلت قلت اه من شرح الحموى (قوله أو ترق) أى من جهة العدالة (قوله السلفى) هو بكسر السين وفتح اللام وفى آخره فاه هو أبوطاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سلفة الأصمى انتهى من حاشية الطوخى على شرح ألفية العراق لشيخ الاسلام (قوله وحيث ذم) قال شيخ الاسلام فى شرحه على متن ألفية العراق فى شرح هذا البيت وحيث ذم النزول كقول ابن المدينى وغيره أنه شؤم وقول ابن معين أنه قرحة فى الوجه فهو مالم يجبر بصفة مرجحة فان جبرها كزيادة النقطة فى رجائه على العالى أو كونهم أحفظ أو أضبط أو أفاقه أو كونه متصلاً بالسماع وفى العالى حضوراً وإجازة أو مناولاً أو تساهل من بعض رواته فى الحل فالنزول حينئذ ليس بمضموم ولا مفضول بل فاضل كما صرح به السلفى وغيره فالواو النازل حينئذ هو العالى فى المعنى عند النظر والتحقيق وقد نبه عليه بقوله والصحة مع النزول هى العلو المعنوى عند النظر والعالى عدد عند دفع الضبط والاتقان علوصورى فكيف عند فقد التوثيق انتهى بحروفه وقوله كما صرح به السلفى راجع لقوله بل فاضل وقوله عند النظر أى التأمل والتحقيق أى الوقوف على الحق وقوله فكيف عند دفع الخ أى فكيف لا يكون عند فقد التوثيق وهو استغفار فى معنى النفي ونفى النفي إثبات أى فهو عند دفع التوثيق علوصورى تحقيقاً والتوثيق مصدر وقعه وحينئذ فالعنى عند دفعه من جهة من العدالة والصدق وكأنه أراد موجهه الأعظم والأفاضل يسطر والاتقان مما يوجب التوثيق فتدبر (قوله ليس حسن الحديث الخ) هما بيتان من بحر الخفيف ورويهما الدال والثانى منهما مدور ونصفه الفاء من الحفظ وحينئذ يقرأ والانتقان بالقل

القسم الخامس عشر منها الحديث الموقوف
(قوله ونحو ذلك) وهو تقريرهم كما أفاده الحافظ وأراد بالقول حقيقة أو حكماً كالأشارة المفهمة قال فى النكت وأما أقوالهم المجردة فهل تكون أحكاماً عند من يحتج بقول الصحابي أولاً فيسه نظر قال ثم انه ان سكت عما يعمل أو قال بحضرتهم فلا ينكرونه بالحكم فيه انه ان نقل فى ذلك حضور أهل الاجماع فيكون

وقال السلفى ليس حسن الحديث قرب رجال عند أرباب علمه النقاد بل علو الحديث عند أولى الحنف ظ والاتقان صحة الاسناد

ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنكر عليه صلى الله عليه وسلم ٤٩
وسلم سؤاله عما أخبر به رسوله ولا أمره بالافتقار على خبر رسوله لكن قال شيخ الاسلام فيه نظراً لحوالته أن يكون اغماجه وسأله لأنه لم يصدق رسوله أو أنه أراد الاستنبات لا العلو والعلو أفضل خلافاً لحكام ابن خلدان عن بعض أهل النظر أن النزول أفضل لأنه يجب على الراوى الاجتهاد فى متن الحديث وتأديته وفى الناقل وتعديله وكما زاد الاجتهاد زاد صاحبه ثواباً وهذا كما قال ابن الصلاح مذهب ضعيف الحجة قال ابن دقيق العبد لأن كثرة المشقة ليست مطروحة لنفسها ومراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة أولى وأيدى العراق بأنه بمثابة من يقصد المسجد لصلاة الجماعة فيسلك طريقاً بعيدة لكثر الخطأ وان أداه سلوكها الى فوات الجماعة التى هى المقصود وذلك ان المقصود من الحديث التوصل الى صحته وبعد الوهم وكما كثر رجال الاسناد تطرق اليه الخطأ والخلل وكما قصر السند كان أسلم اللهم الا أن يكون رجال السند النازل أو فاق أو أحفظ أو أفاقه أو كونه متصلاً بالسماع وفى العالى حضوراً وإجازة أو مناولاً أو تساهل من بعض رواته فى الحل فالنزول حينئذ ليس بمضموم ولا مفضول بل هو فاضل كما صرح به السلفى وغيره قائلين والنازل حينئذ هو العالى فى المعنى عند النظر والتحقيق ونبه على ذلك العراق بقوله وحيث ذم فهو مالم يجبر والصحة العلو عند النظر

وقال السلفى ليس حسن الحديث قرب رجال عند أرباب علمه النقاد بل علو الحديث عند أولى الحنف ظ والاتقان صحة الاسناد

وخلا عن قرية الرفع فهو موقوف
سواء اتصل اسناده اليه أم انقطع
واشترط الحاكم قصده شاد وقوله
(زكن) أي علم تكلمه للبيت وانوار
في كلامه متفق وهي فيه أجود
من أو وقد سمي بعض الفقهاء
بالأوقاف الموقوفة لأن الموقوف
الحبر وأما الموقوف فقال النووي
أنهم يطلقون الأوقاف لموقوف
والموقوف من أمان استعملت الموقوف
فيما عدا عن التابعين من بعدهم
فقيههم م فقل موقوف على عطاء
عن طائفة أو قومه فلا على محله
وتحذف الموقوف على مالك على
النوري عن الأوقاف ومثل كون
ما فيه من الموقوف موقوفاً على كل
لأمر في محله فلا يذكر للأجتهاد
في محله ظاهر فهو موقوف على
أجل أن هذا الصحابي عن أبيه
السكابي فحينئذ لا بد (ومرسل)
ويجوز عن مراده بل ومرسل
مأخوذ من الأرمال وهو إطلاق
كقوله تعالى في الزنا لا ينال من
عنى المكافئ فكأن المرسل
أطلق الأسماء بغيره بجمع
رواه هو (منه صحابي سفيان)
بأن رفعه تابعي والشيخ من ثمة
عليه وسماه صريحاً في كونه غير
كأن كان حاتم ويحيى بن سعيد
أو كبر أو هو من كان حديثاً
عن أبيه كان له بسبب وقيل بن
أبي حازم وهذا هو المشهور عند
أشد من غيره قطعاً لما ذكره غيره
وقوله لحافظ ابن حجر عالم صحفه
من النبي صلى الله عليه وسلم يخرج
من لقيه كافر بالجملة

في السادسة عشر من الأقسام الحديث المرسل
وقوله ويجمع على مرسل ومراسل) قل إنك شئ مجوزاً في البيهقي المسانيد والمراسيل ويجوز
دفعها لأمر الحديث قال الله تعالى في ما من مقلدك والآيات عند المصنفين موقوف على السماع وعند
الكوفيين جازية لا يروى في أول تقديم مراسل وإن كانت أو لا تقتضي ترتيباً فأنه مل (قوله
الأخود) أي متفق بحدس أصلي من كونه ميم مقول والآيات التي أمم الحديث الذي سقط من سنده
الصحابي (قوله أخفق) لا سناد له بغيره بجمع رواه المناسب لكون المرسل أصلاً للحديث أن يقول
ذلك المرسل أطلق الحديث بغيره بجمع رواه بجمع أي بجمع الكل الجمعي والكل المجموعي
والغالب خلاف وهو المراد به هو حقيقة في الحقيقة الاجتماعية المركبة من كل الأفراد وإطلاقه على
المعنى مجازي زود بغيره عطف تفسيراً على ما تقدم في الحقيقة الاجتماعية المركبة من كل الأفراد وإطلاقه على
رواه حقيقة وهي التي لا بد في الملازمة بناء على أن الأسناد حكايه طريق المتن أو من إضافة الجزء
المذكور لا حقيقة التفصيل بل في المضاف والمضاد اليه بناء على أن المراد بالأسناد الأسناد (قوله
منه) أي من أسناده فهو على حد مضاف (قوله أريحية) أي كان قول التابعي مالا محالاً لارأى
فيه (قوله وقيل) لحفظ ابن حجر أوجه التقييد من كانهم أعرضوا عنه لندرة قال الزكشي وعلى
هذا لا يرفع حال تابعي بقول النبي صلى الله عليه وسلم كذا وهو سنده لا مرسل قال وقد يجب عن هذا
مصر بالحدس بكونه مرادهم التابعي من لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا حكمه حكم
التابعي لأن التابعي حقيقة وجوده ورواية لأنه قد فاه شرطه ونحن إنما نرد المرسل لجهة الوساطة
وهي ما لا ينفك عنه وقوله عام جمع من المراد بطلع عليه حتى يشمل غير الأقوال اه من حاشية النووي

ثم أسلم بدموته صلى الله عليه وسلم وحديث عام منه كالتنوي رسول هرقل وزوي فيصير فانه مع كونه تابعي لا يروى
وخرج بالتابعي مرسل الصحابي فانه موصول سنداً لروايته غالباً عن الصحابة ٥١ والحدس بالصحابة لا يضر لأنهم هم كالمعقول

على شرح الألفية (قوله ثم أسلم بدموته) ليس بغيره بل مثله من أسلم قبل موته ولم يره (قوله وروى فيصير)
أي ورواية فيصير أي رسول فيصير بل هرقل وهو قتل علم له أي الملك الزيم وفيصير لقبه وعبارة
القسطلاني في هذا الوحي هرقل كدمشق علم غير منصرف للجملة والعلمية وحكي فيه هرقل كخندق
والأول هو المشهور ولقبه فيصير فانه الشافعي وهو أول من ضرب الدنانير وكان الروم إحدى ولايتي سنده
وفي ملكه توفي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بل منقطعاً) أي منقطعاً على القول الثاني للصحف في
تعريف المنقطع من أنه ما لم يتصل سنده فيصدق بالاثنتين أي فقدانه قط التابعي الصغير التابعي الكبير
والصحابي (قوله وبه قطع الخطيب) أي من المحدثين كما أفاده السخاوي قال الطوخي وأسقط كل ذلك
القول بأنه يقتضي أنه لو قال الواحد منه ما قال رسول الله ولو أسقط جميع السند يكون مرسل ولا يخرج به
عند من قبله ولا أظن أحداً قال هذا فيغلب على الظن أنه مقيم بالقرن الثلاثة كما روى عن أبي حنيفة
اه والحاصل أن الأقوال ثلاثة النسخة أصحها والنسخة أوسعها والأول الأكثر استعمالاً أهل
الحديث (قوله فذهب مالك) أي ابن أنس قدمه على أبي حنيفة لأنه شيخه كما ذكره السيوطي في رسالة
وتأذنه الشافعي وأحمد له ظهراً قال الباقى احتجج مالك وغيره بالمرسل أغما هو على القول الأول
فيه وهو مرفوع التابعي (قوله في الأحكام وغيرها) المراد بالأحكام الشرعية وبغيرها الأحكام الاعتقادية
(قوله أني على عصر التابعين وشهدته بالخيرية) أي بالقرنين بعد دقن الصحابة (أعلم أن القرن الجيد أي
الجماعة على الأصح غير أدب العصر أهله بخار أو الأضافة اليه أي بقرنه مضاف أي أهل عصر الخ الذي هو
نفس التابعين وأراد بالقرنين الطائفتين وضافة قرن لما بعده للبيان وقيل القرن مائة سنة وعلى هذا
تخبر به باعتباره أهله فقوله شهدته أي بعد الصحابة وقوله ثم القرنين بعد دقن الصحابة أي وبعد دقن
التابعين وذلك بقوله خير القرون قرني ثم الذين بعدهم مكرر ثلاثاً على ما في بعض الروايات (قوله وبان
تعالى البخاري) أي معارف البخاري أي فليكن مثله المرسل بجمع قطع الاتصال (قوله ورد بان
الحديث محمول على الغالب الخ) فسلم ذلك لأننا نقول الكلام مفروض في مرفوع تابعي تصف بالعدالة
والضبط ولحقه وصف النبي صلى الله عليه وسلم بالخيرية (قوله والا) أي وإن لم يقل محمول على الغالب فلا
يصح لانه قد وجد (قوله في القرنين) الأولى أن يقول القرون (قوله بالصفات المذمومة) أراد الجنس
(قوله وتعالى البخاري) الإضافة لأهله أي التعاليف الجزومة (قوله من شرطه في الرجال) مفرد مضاف
بعم أي من شروطه الكثرة في الرجال أي من عدالة وضبط وتأمين وغير ذلك فقوله وتقيده بالصفة عطف
لأمر على لزوم وقوله الرجال أي غالباً وأراد بهم الرواة وعبر بالرجال لأنهم الغالب (قوله بخلاف
التابعين) أي بخلاف مرسل التابعين فم تلم حجتهم بعد دم علم حجة التابعين الرابع (قوله إلى ما لا نهاية له)
أي إلى عدد لا نهاية له لا وقوله وإلى ستة معطوف على قوله إلى ما لا نهاية من عطف الجار والمجرور على
الجار والمجرور واستقراء مقابل لهوه عقلاً (قوله قال السيوطي) جملة اعتراضه فيمكن الأولى أن يؤخرها
عن الغاية (قوله وان اتفق) غاية لغونه للجهل بالساقط والغاية في قوة فالتونيق للتعليل وكان الأولى
التهير بأدبها كما يعلم ذلك من شرح الدمي طي على المتن (قوله وان اتفق) الذي أرسله كان لا يروى
الاعن نة في التونيق في الرجل المبهم غير كاف) كأنه قال لان هذا أي روايته عن الشيعة لا غير تونيق في
المبهم والتونيق غير كاف فهذا غير كاف (قوله ثم ادعاء ضد) لما كان يتوهم معاذ كعدم الاحتجاج
مطاعاً بالمراسل كذلك استدل بنهم على قوله واختلافوا في الاحتجاج بالمرسل الخ (قوله يستدعي
من وجه آخر) أي من طريق آخر لا من ذلك الوجه كما يرسله الحسن البصري فيأتي من جهة سعيد
ابن المسيب موصولاً وأما إذا أتى من طريق الحسن موصول فهو من تعارض الموصول والأرسال ويأتي

من قال المرسل ماسقط منه الصحابي أو عرف أن الساقط صحابي لم يرد انتهى وبه يعلم ما في كلام الساطم وان اتفق أن الذي أرسله كان لا يروى الاعن
نفة التونيق في الرجل المبهم غير كاف نعم إذا اعتضد المرسل يستدعي من وجه آخر صحيح أو حسن أو ضعيف أو غير مرسل آخر أرسله من روى عن غير

هو أهل العلم وقوة هذه الأربعة مرتبة بترتيب المذكور ويعتضد أيضا بالقياس وقول الصحابة ومثل أهل العصر وكل ما اعتضده الرسل فهو دال على صحة مخرجه فيجوز به ولا يحتاج بحال يعتضد به غيره لم يفصل ابن الصلاح في الرسل المعتضدين كبار التابعين وصغارهم وكأنه بناء على المشهور في تعريفه لكن اعترضه العراقي بأن الإمام الشافعي الذي اتخذه ابن الصلاح ذلك من كلامه في كتاب التبعين ومن روى دائما عن الثقات بحيث إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه ولا يكتفى قوله لم أخذ إلا عن الثقات وبين إذا شارك الحافظ منهم في أحاديثهم وفهم فلم يخالفهم إلا بنقص لفظ من أنه ظم لا يحتل به المعنى فإنه لا يضرك قبول مرسله ثم إن قيل إذا اعتضد الرسل بعنده فالعمدة عليه في الحجة ولا حاجة للرسل • أوجب بأنهم دالان إذا لم يردن كان يحتاج به منفردا فهو دليل برأيه والمرسل يعتضد بالمرسل ويصير دليلا آخر فيرجع بهما عند معارضة حديث واحد فائدة • إذا قيل في اسناد عن رجل أو شيخ أو نحو ذلك فقال الحاكم وابن القطان وغيرهما لا يسمي مرسل بل منقطعاً وفي إبهان لامام الحرمين تسميته بالمرسل قال العراقي وكل من هذين لقولين يخالف لما عليه أكثر الحديث واختاره شيخنا الحافظ العلائي من أنه متصل في اسناده مجهول أي مبهم قال شيخ الإسلام لكنه مقيّد بما إذا لم يسم المبهم في رواية أخرى

والأفلا يكون حديثه مجهولا وما إذا صرح من أبيه به بالتحدث ونحوه والأفلا يكون حديثه من هذا الاحتمال أنه مداس هذا كله إذا كان الراوى عنه غير تابعي أو أعيان لم يصفه بالصحة والأفلا الحديث صحيح لأن الصحابة كلهم عدول (وقل غريب) سمي بذلك لانفراد روى عنه غيره كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه هو (ماروى راو فقط) منفردا بروايته عن كل أحد ما يجمع مع الحديث كحديث النخعي عن يسع الولاة وهبته فإنه لم يصح إلا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر أو ببعضه كحديث زكاة الفطر حيث قيل إن مالكا انفراد عن سائر روايته بقوله من المسلمين أو ببعض السند كحديث أم زرع إذا محفوظ فيه رواية عيسى بن يونس وغيره عن هشام بن عروة عن أخيه عبد الله عن أبيه ما عن عائشة ورواه الطبراني من حديث الدراوردي عن هشام بدون واسطة أخيه سواء انفرده مطلقا أو بقيد كونه عن امام شأنه أن يجمع حديثه لحالته كالزهري وقادة خلافا لابن منده وقد تقدم أن الغرابية تجماع الصحة والضعف فالغريب الصحيح كافر أو الصحيح وهو كثيرة منها حديث مالك عن ميمى عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا بالسند فرفعه من العذاب والغريب الذي ليس بصحيح هو الغالب على الغريب ومن ثم كره جمع من الأئمة تبعه فقد قال مالك شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس وقال عبد الرزاق كثر أن غريب الحديث خير فإذ هو شر وقال ابن حنبل لا يكتبوا هذه الغريب فأنما كبر وغالبها عن الضعفاء ثم الحديث قد يغرب ٥٣ متنا واسنادا كحديث أنفرد بروايته واحد

بالمجهول المجهول حاله مع تشخصه فلو قال من أول الأمر في اسناده مبهم لكفى (قوله والأفلا يكون حديثه مجهولا) أي فلا يعطى حكمه والأفلا فهو مجهول من حيث هذا السند (قوله وما إذا صرح من أبيه به بالتحدث ونحوه) بأن يقول الحديث حدثنا رجل والحاصل أن اصرح من أبيهم الحديث فإذا يكون المبهم بكسر الهاء هو المصرح وقوله لا احتمال أن يكون مدلسا أي لا احتمال أن يكون المبهم بكسر الهاء مدلسا (قوله ولم يصفه بالصحة) كان يقول التابعي حدثنا رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يحتمل أن يكون تابعيا مثله بل بدوره بخلاف ما لو وصفه بالصحة كان قال حدثني صحابي أو بعض أصحابه صلى الله عليه وسلم أو رجلا من أصحابه فالحديث صحيح

السابع عشر من أقسام الحديث الغريب

(قوله فقط) الفاء التزوين للفظ أول الدلالة على شرط مقدر وقط على الأقل اسم بمعنى حسب وعلى الثاني بمعنى أنه والتقدير عليه إذا عرفت ذلك فأنه قاله الشيخ خالد في أعراب ألفية ابن مالك أنه من مخرج المصطفى على هذا المتن وقال الحموي وقل أي الطالب لهذا الفن غريب خبر مقدم لمسان قوله ماروى راو فقط أي الذي رواه راو واحد من فرد بروايته عن كل أحد غريب أنه مجرد عنه (قوله بقوله من المسلمين) أي في حديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم لم زكاة الفطر عن رمضان صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذك والأنثى والصغير والكبير من المسلمين (قوله قد يغرب متنا واسنادا) أي كالأبواب بعضها فيه ما أراد بالاسناد السند ما عدا الشيخ الراوى (قوله ومن ذلك غرائب) أي من قوله أو اسنادا قاله الطوخي وقوله غرائب الشيوخ أي الأحاديث الغريبة المنسوبة للأشياخ أي أن الغرابية انما لحقت باعتبار النسبة للشيوخ كالراوى الذي ينفرده عن الصحابي الآخر (قوله فإن الشهرة انما طرأت له من عند يحيى بن سعيد) الآخذ عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي مع عسر بن الخطاب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما الأعمال بالنيات الخ (قوله فيما شرحه من الترمذى) (قوله مثاله حديث الخ) أي أخبار

قال والافاقمة العقلية تقتضى العكس ومن ثم قال ابن سبيل الناس فيما شرحه من الترمذى الغريب أقسام غريب سند ومتنا واسنادا أو سند ومتنا وغريب بعض السند وغريب بعض المتن فالأول واضح والثاني هو الذي أطلقه ولم يذكره مثالا لعدم وجوده والثالث مثاله حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز عن أبي رزاد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأعمال بالنيات قال الحاكم أخطأ عبد المجيد وهو غير من حديث زيد بن أسلم بوجه فهذا خطأ فيه الثقة وقال أبو الفتح اليعمرى هو اسناد غريب كله والمتن صحيح • والرابع مثاله حديث رواه الطبراني في الكبير عن عبد العزيز الدراوردي وعبد بن منصور عن هشام بن شروة عن أبيه عن عائشة بحديث أم زرع والمحفوظ مارواه عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن أخيه عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة هكذا اتفق عليه الشيخان قال أبو الفتح فهذا غرابية تخص موضعها من السند والحديث صحيح والخاص مثاله حديث الطبراني المذكور أيضا عبد العزيز وعبد الله جميع الحديث مرفوعا وانما المرفوع منه قوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كأي زرع لا مزرع فهذا غرابية بعض المتن أيضا

موهبة منه كإشارته بقوله (الاسقاط الشيخ) الذي حدثه من الثقات أصغره أو من الضعفاء ولوعند غيره فقط (وأن ينقل عن فوقه) كشيخ شيخه أو من فوقه من عرف له منه معاً بلفظ ٥٦ لا يقتضي اتصالاً لا يكون كذباً بل موهبة له كقوله (عن) فلان (وأن) بتشديد النون المسكنة للوقف

يعطى الوصف الذي يعرف به الشيخ أو يعطى الشيخ بوصفه بغير ما اشتهر به (قوله موهبة أنه سمع منه) أي يوقع في الوهم أي الدهن (قوله أو من الضعفاء) معطوف على قوله من الثقات ولم يذكر علته وهي إضعفه كما صرح به الجوى (قوله ولوعند غيره) أي إضعفه مطلقاً أو عند غيره (قوله ممن عرف له منه معاً) أي الضعيف في له يرجع للمدلس وفي منه ان وهي العائد وعلى هذا يكون بينه وبين الإرسال الخفي تباين إذ الإرسال الخفي أن يروي عن عاصره ولا يعرف له منه معاً وهذا الذي شئى عليه الشارح من التقييد بذلك هو المعتمد كما في شرح شيخ الإسلام وكما في شرح الخبئة قال شيخ الإسلام وإن اقتضى كلام ابن الصلاح أنه ليس بشرط اهـ وحينئذ فتقرر به الآتي بقوله فأغنياً يكون تدليساً إذا كان المدلس عاصراً المروي عنه الخ لا يناسب ما يئيد به ولذا فرع عليه شيخ الإسلام بقوله فالتدليس أن يروي عن مع من مالم يسمع منه موهماً أن سمع منه وهذا بخلاف الإرسال الخفي وتفرع به الشارح أغنياً يناسب مقتضى كلام ابن الصلاح قال في شرح الخبئة ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير إرفاق لزمه دخول المرسى الخفي في تعريفه والصواب التفريق بينهما ما يدل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لأنه لا بد من أطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخبرين كأي عثمان التمددي وقيس بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم لم من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفي بها في التدليس لكان هؤلاء المدلسين لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً لكان لا يعرف هل لقوه أم لا ومن شرط الثاني في التدليس الشافعي وأبو بكر البرزوقي كلام الخطيب في الكفاية بقتضيه وهو المعتمد اهـ (قوله بل موهماً) بالجر عطف على جملة قوله لا يقتضي اتصال الواقعة صفة لفظ والضمير في قوله له يرجع للإتصال أي يوقع في وهم الناس أنه أخذ عنه ودالاً يكون كذباً ما لو أتى بمحدثاً ما يقتضي بالاتصال فإنه يكون كذباً (قوله أن كان المدلس عاصراً المروي عنه) أي ولم يلقه بدليل عطف ما بعده وكل واحد من المقاطعات المذكورة أخص ما قبله والناسب لاعتدائها والعطف والآخر (قوله ولم يسمع منه) أي ويعلم ذلك بأن يخبر عن نفسه أو ينص عليه كبير (قوله أداة الرواية أي كعدتنا) (قوله يفعله أهل الحديث) أي جنس الأهل وقوله كثير صفة لوصف محذوف أي فعلاً كثيراً (قوله ابن خنيس) بالنسبة إلى المجمة وسكون الشين المجمة اسم على (قوله سمعته منه) أي سمعته من الزهري الخ (قوله فقال الزهري) أي وأراد أن يذكر حديثاً (قوله تدليس القطم) أي سمعته من قطع الراوي عن أداة الرواية أو قطع أداة الرواية عنه أي عدم اتصاله بها أو اتصاله بها لعددهم ذكرها (قوله لكنه مثل له بما الخ) وحينئذ فتدليس القطم نوعان كما أفاده الصفاوى (قوله الطنافسى الخ) نسبة للطنافس ليمع أو غير جمع طنفة بكسر تين في اللغة العالية وفي لغة بختين وهي بساط له خل رقيق وقيل هو ما يجعل تحت الرجل على كتفي البعير (قوله وينوى القطم) أي قطعها ما بعده فلذلك معنى تدليس القطم (قوله في علوم الحديث) اسم كتاب له وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (قوله أحباب هشيم) بالنسبة لغير (قوله فظن) من بابي زب وقيل في المصباح (قوله فقالوا) أي نظر الظاهر ولو لم يأتوا لكان جوابهم لأنهم ولا يتأتى لهم جواب نعم فإذا لمعنى ذلك السؤال إذا قصد منهم الجواب نعم إذا كانوا فظناً (قوله فقال بل) أي بل دلت (قوله كل ما الخ) كالتعليل لقوله بل أي بل دلت لأن كل ما حدثتكم إلا أن هذا التعليل أعظم من المدعى لأن جميع الكذب فأجاب الشارح رحمه الله بقوله ومع ذلك أي عدم السماع محمول على أنه نوى القطم أي حتى يكون تدليساً كذباً (قوله محمول على أنه نوى القطم) بأن لاحظ تقدير ذلك لعامل عند تلفظه بغيره (قوله ومن ذلك تدليس التوبة) اسم الإشارة يرجع لتدليس الأسناد أي ومن تدليس الأسناد تدليس التوبة (قوله عن ضعيف بين تفتين) أراد بالضيف الجنس الصادق بالواحد

كقوله أن فلاناً ومثلهما قال فلان وذكرنا غاية يكون تدليساً إن كان المدلس عاصراً المروي عنه أو لغيره ولم يسمع منه أو سمع منه ولم يسمع مادلسه عنه أما إذا روى عن لم يذكره بلفظ موهم فليس بتدليس على الصحيح المشهور وحكي أبو عبد البر عن قوم أنه تدليس قائلاً وعليه فما سلم من التدليس أحد ولا مالك ولا غيره ومن تدليس الأسناد أن يسقط الراوي أداة الرواية مقتضراً عن اسم الشيخ وهذا يفعله أهل الحديث كثير أمثاله ما قاله ابن خنيس كاعتدائه بغيره فقال الزهري فقبل به حديثاً فسكت ثم قال الزهري فقبل له سمعته منه فقال لم أسمع منه ولا من سمعته منه حديثي عبد الرزاق عن معمر عن الزهري رواه الحاكم وهذا معناه المحافظ ابن حجر تدليس القطم لكنه مثل به عاصراً ابن عدى وغيره عن معمر بن عبيد الطنافسى أنه كان يقول حدثنا بن بكير بنوى القطم ثم يقول هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها ومن تدليس الأسناد تدليس العطف وهو أن يصرح بالحديث عن شيخ له ويعطف عليه شيئاً آخر لم يسمع ذلك المروي منه مثله ما رواه الحاكم في علوم الحديث قال اجتمع أحباب هشيم فقالوا لا نكتب عنه اليوم شيئاً ما يدلسه فظن لذلك فلما جلس قال حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم وساق عدة أحاديث فلما فرغ قال هل دلت عليكم شيئاً فقالوا لا فقال بل كل ما حدثتكم

عن حصين فهو معاصي ولم أسمع من غيره من ذلك شيئاً ومعه ذلك هو محمول على أنه نوى القطم ثم قال وفلان أي وحدته فلان والمتعدد ومن ذلك تدليس التوبة وهو أن يروي حديثاً عن ضعيف بين تفتين لقي أحدهما الآخر فسقط الضعيف وروي الحديث عن شيخه الأمة الثاني

بلفظ محتمل فيستوى الأسناد كاهتمامه كما جعله المحافظ ابن حجر نوعاً من تدليس الأسناد وهو الذي أومأ إليه الناطم والعراقي جعله نوعاً ثالثاً قائلاً لم يذكره ابن الصلاح وهو شر الأقسام لأن الثقة الأول تدليس يكون معروفاً للتدليس ويجده الواقف على السند بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفيه غرر شديد قال ومن كان يفعل ذلك بقية ابن الوليد كما ذكره ابن حاتم والوليد بن مسلم كما قال أبو مسهر وقد اختلف في أهل هذا القسم وهو تدليس الأسناد فقبل بردهم مطاعاً بينوا الاتصال أم لا لدواعي الثقات أم غيرهم ندر تدليسهم أم لا وهذا حكاه ابن الصلاح عن فريق من الفقهاء والمحدثين حتى قال به بعض من يحتج المرسى إذا تدليس نفسه ٥٧ حرج لمافية من التهمة والغش وقيل يفصل

المتعدد (قوله بلفظ محتمل) أي كلفظ عن وان (قوله هكذا جعله المحافظ ابن حجر نوعاً من تدليس الأسناد) وهو الذي أومأ إليه الناطم والعراقي جعله نوعاً ثالثاً قائلاً لم يذكره ابن الصلاح وهو شر الأقسام لأن الثقة الأول تدليس يكون معروفاً للتدليس ويجده الواقف على السند بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفيه غرر شديد قال ومن كان يفعل ذلك بقية ابن الوليد كما ذكره ابن حاتم والوليد بن مسلم كما قال أبو مسهر وقد اختلف في أهل هذا القسم وهو تدليس الأسناد فقبل بردهم مطاعاً بينوا الاتصال أم لا لدواعي الثقات أم غيرهم ندر تدليسهم أم لا وهذا حكاه ابن الصلاح عن فريق من الفقهاء والمحدثين حتى قال به بعض من يحتج المرسى إذا تدليس نفسه ٥٧ حرج لمافية من التهمة والغش وقيل يفصل

وامرأة أخف من الأول هو أنه (لا يقطعه) أي شيخه الذي روى عنه بل يذكره (لكن يصفه) أو صافه بما لا يعرف) بأن يصفه بغير ما اشتهر به من اسم أو كنية أو لقب أو نسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو نحوها كي يوعر معرفة الطريق على السامع منه كقول أبي بكر بن مجاهد المقرئ حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله بن أبي داود السجستاني قال ابن الصلاح وفيه تضييع للمروي عنه قال العراقي ولا يروى أيضاً لأنه لا ينبغي له فيصير بعض رواه محجوراً ويختلف الحال في كراهة هذا النوع (قوله باختلاف القصد الخ) أي بسبب اختلاف المقصد (قوله الحيانة والغش) الحيانة ضد الأمانة والغش ضد النصيحة فالنبي صلى الله عليه وسلم قد آمنه على حديثه وبفعله ذلك قد خان وهو لم ينص على غش فالفهم مختلف متلازم (قوله وذلك حرام) أي المذكور ومن

٨ بيقونية (قوله لا يقطعه) أي شيخه الذي روى عنه بل يذكره (لكن يصفه) أو صافه بما لا يعرف) بأن يصفه بغير ما اشتهر به من اسم أو كنية أو لقب أو نسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو نحوها كي يوعر معرفة الطريق على السامع منه كقول أبي بكر بن مجاهد المقرئ حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله بن أبي داود السجستاني قال ابن الصلاح وفيه تضييع للمروي عنه قال العراقي ولا يروى أيضاً لأنه لا ينبغي له فيصير بعض رواه محجوراً ويختلف الحال في كراهة هذا النوع (قوله باختلاف القصد الخ) أي بسبب اختلاف المقصد (قوله الحيانة والغش) الحيانة ضد الأمانة والغش ضد النصيحة فالنبي صلى الله عليه وسلم قد آمنه على حديثه وبفعله ذلك قد خان وهو لم ينص على غش فالفهم مختلف متلازم (قوله وذلك حرام) أي المذكور ومن

وفيما نحن حيث لم يكن المروي عنه ثقة عند المدلس وقد يكون الحمل على ذلك كون المروي عنه أصغر سنه من المدلس أو أكبر لكن ليس به
بكثر لكن تأخر موته حتى شاركه في الأخذ عنه من هو دونه وقد يكون الحمل على ذلك إيمان كثرة الشيوخ بأن روى عن الشيخ الواحد
في مواضع بصفة وفي أخرى بوجههم أنه غيرهم وقد كان الخطيب لمجيب ذلك في مصنفته قال العراقي ولم يذكر ابن الصلاح حكم من عرف
في العدة بأن من فعل ذلك استكون من روى عنه غير ثقة عند الناس فأراد أن يغير
بتدليس الشيوخ وقد جزم ابن الصلاح

وصف الضعيف بما لا يعرف حرام (قوله وفيما نحن) يقتضي أن ما مر فيه وصف بما لا يعرف انضمام مع أن
الأول اسقاط إلا أن يقال هو وصف بما لا يعرف حكماً (قوله سننا) أي من جهة السن (قوله لكن ليس به) أي
بكثر (قوله راجع لكل من أصغرنا) أي من جهة السن (قوله لكن تأخر موته) أي من جهة السن (قوله حتى شارك أي
شارك المدلس بكسر اللام في الأخذ من هو دونه أي دون المدلس بكسر اللام وهذا استدراك على قوله
بكثر (قوله بوجههم أنه غيرهم) وهو حرام أيضاً (قوله ذم التدليس بقسميه) الأول أن يقول بأقسامه كما في
شرح الألفية لشيخ الإسلام (قوله لأن أرى أحب إلى من أن أدلس) يحتمل أن المراد الزنا الحقيقي
ويحتمل أن المراد زنا العين ويحتمل أن المراد أحاول الزنى كما في بعض النسخ أراني يألف بعد الزنى أي
أحاول الزنى اه من خط الشيخ عبد البر الأجهوري بهامش شرح الألفية لشيخ الإسلام

في الحادي والعشرون من أقسام الحديث الشاذ
(قوله وما يخالف ثقة الخ) ما مضم شرط جازم وبخالف بالجزم فعل الشرط وجوابه قوله فالشاذ أي
فالحديث الشاذ أو السند الشاذ أو الجملة في محل جزم جواب الشرط كما يؤخذ من شرح الديلماني وعلم أن
ما ذكره الناظم معنى الشاذ اصطلاحاً أو مادياً الشاذ في اللغة فهو المنفرد عن الجماعة قال السخاوي يقال شذ
يشذ بكسر الشين وضمة الشين وهو الشاذ إذا انفرد اه (قوله راوية فيه زيادة أو نقص في السند أو المتن) لا يخفى
أه هذه أربعم صور ظهرها كلاماً وعبارة الحوى ثقة فيه أي في ذلك المروي اسناداً أو متناً (قوله أي
الجماعة الثقات) أراد بهما فوق الواحد ولا يضر وصفه بصفة الجمع ويدل لهذا قوله لأن العدد الخ وقال
الطوسي الأهم الأشراف ولا شك أن الشرف في كل شيء بحسبه فالأشرف في هذا الفن حفاظه اه
(قوله لأن العدد الخ) ظاهره أنه علة لحذف تقديره وهو غير مقول (قوله وعليه) فخالف الثقة فيه
الواحد الخ) أي على هذا التعليل أي وبؤخذ من هذا التعليل أن من خالف الخ ووجه الأخذ من هذا
التعليل أنه انما يحكم على مخالفة الجماعة بالشذوذ كون الجماعة أحفظ منه فيفيد أن المدار على الحفظ
حينئذ من خالف من هو أحفظ منه يعد شاذاً وفي السخاوي ما هو أبسط من ذلك ونصه قال شيخنا فإن
خولف أي الراوي بأرجح منه لم يضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالراجح يقال له
الحفوظ ومقابلته وهو المرجوح يقال له الشاذ اه (قوله مثال الشذوذ) هذا مثال للمخالفة بقص في
السند (قوله عوجه) هو المكي مولى ابن عباس وليس بمشهور (قوله مولى هو أعتقه) أي عتقها
هو أعتقه الميت وهذا على قول أن العتيق يرث من معتقه كما ذكره في شرح الفصول وقوله الحديث
مفعول فعل محذوف أي أفرا الحديث أو كل أو نحو ذلك وجوز بعضهم في منسله الرفع على أنه
مبتدأ حذف خبره وفتحة قد دفع النبي عليه السلام ميراثه إليه اه وفي الفرائض من المشاكاة كترغامه
بقونه فقال صلى الله عليه وسلم هل له أحد قالوا لا إلا غلاماً أعتقه ففعل صلى الله عليه وسلم ميراثه له (قوله
فإن حماد بن زيد) يفتح المهملة وتشديد الميم بن زيد بن درهم المصري وقوله ولم يذكر ابن عباس أي فاسقط
العباسي ورفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرسل (قوله المحفوظ حديث ابن عيينة) المذهب المحفوظ
مسند ابن عيينة لأن لحافة وقعت في الأسناد لا في المتن (قوله رواية الخ) فيه ما تقدم إلا أن لا لاحظ الحيننة
(قوله زيادة يوم عرفة) أي فروي يوم عرفة وأيام التشريق أياماً كل وشرب بفتح الشين قال الزركشي وقد

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيدع وارثاً لا مولى هو أعتقه الحديث فإن حماد بن زيد يرواه عن عمرو بن عوف ولم يذكر ابن عباس
لكن ربه ابن عيينة في حديثه ابن عيينة لم يسمع كونه من أهل العدالة واضبط شرح أبو حاتم
روايته هو أكثر عدداً منه وشبه في المتن زيادة يوم عرفة في حديث أيام التشريق أياماً كل وشرب فأنه من جميع طرقه بدون ما عناه

قيل الشرب بالغفخ في حديث أيام في أيام كل وشرب وفي القاموس أن الشرب مصدر ونبئت (قوله
موسى بن علي الخ) بضم العين وليس بفتحها وسبب ذلك على ما قيل أنه كان في زمن بني أمية كل من سمى
عليه بفتح العين قتلوه فلهذا سألوا عن اسم هذا قيل له موسى بن علي بضم العين فتر كونه انتهى من حاشية العلامة
العدوي وقوله رباح بفتح الراء وبالباء الموحدة (قوله وقال أنه على شرط مسلم) وقال أي الحاكم أنه أت على
شرط مسلم لا يخفى أن شرط مسلم يطلق مراد به الرجال الذين روى عنهم ويطلق مراد به المعاصرة أي في
العصر من كمال علمه مائة ثم والظاهر أن مراده هنا الأول (قوله والترمذي) الذي في شيخ الإسلام وقال
الترمذي فلهذا سقطت من الكتاب (قوله لا زيادة ثقة غير منافية) أي لأنه يحمل ذلك على من كان
واقفاً بعرفة للجمع فلا تكون منافية وقد يقال لا حاجة للعمل على هذا لأنها غير منافية للحديث الذي ذكر
فيه (قوله ما انفرد به ثقة) أي خولف أم لا فليكن هذا القول أعم من الأول (قوله أصل) أي قوة وقوله
متابع كذا في النسخ والذي في شيخ الإسلام بمقتضى أي بسبب متابعه لذلك الثقة (قوله من حيث أن العمل
وقف فيه على علته الدالة على جهة الوهم) أي من ادخل حديث في آخر أو وصل مرسل أو نحو ذلك كما
سيأتي قاله السخاوي (قوله على علة كذلك) أي لم يوقف على العلة الدالة على جهة الوهم أي بل عرف
أن به علة ولا يمكن لم يقف على بيانها فالجواب أن المنفي الوقوف على عتبه وأولئك قال المعاصي أسقط من قول
الحاكم قيد الأيدى وهو أنه قال وثقة مدح في نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك
والجواب أن الشاذ لا يغير العمل إلا من هذه الجهة وهي كونه لم يطلع على علته وأما الرد فمما شتر كان فيه
قال الطوسي ويؤخه قوله والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك أي كالمثل يعني بل وقف على علته حدساً
لكن الذي في نسخة الشارح علته بالضمير وفي عبارة ابن الصلاح لم يوقف فيه على علة بالتكثير انتهى
من حاشية العلامة العدوي (قوله وقال الخليلي) بيا مشددة للنسب نسبة إلى جده أبي يعلى الخليلي بن عبد
الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليلي القزويني انتهى من شرح شيخ الإسلام على الألفية ولم يخص الأقوال
أن الشافعي قيد بقيد الثقة والمخالفة والحالكم قيد بالثقة فقط على ما قاله الشيخ والخليل لم يقيد
بشيء منهما (قوله فما انفرد به ثقة يتوقف فيه ولا يخفى) أي مما يخالف وأما إذا خالف الثقات أو من
هو أحفظ منه فخالفه معلوم (قوله يتوقف فيه الخ) هذا يأتي على كلام الحاكم والخليل وقوله متروك أي
احتججا واستشهدا (قوله ورد ما قاله ابن الصلاح) رد بالنسب لما قاله الحاكم والخليل على الخ
أي لأن الصحيح قد تقدم أن من جملة تعريضه أن لا يكون شاذاً فالشاذ لا يكون صحيحاً ومتى لم تشترط المخالفة
ورد علينا ما في الصحيح من الأحاديث الغريبة فيقتضي عدم صحةها أو التوقف فيها كما قال الخليلي وما
كان عن ثقة فيتوقف فيه ولا يخفى به وقد حصل الاتفاق على الحكم بحجة ما في الصحيحين غير المستثنى
فتكون صحيحة غير صحيحة أو معمولة بها متوقفاً في ذلك الحال وهو لازم للخليل وأما الحاكم فبعد علمك
بالقيد الذي قاله نعم أنه لا يرد عليه ذلك لأن ما في الصحيح من ذلك مما أمثل به الشيخ وما سأله لم يقع في قلب
أحد من النقاد ضعفه قلت والظاهر أن كلام الخليلي مقيد بما قبله الحاكم أو نحو ذلك والا كان كلامه
ساقطاً لأنه لم يذكر في شرط العدد في الصحيح انتهى من حاشية الطوسي (قوله بأفراد الثقات) بفتح
الهمزة جمع فرد (قوله وبقول مسلم) معطوف على قوله بأفراد الثقات الصحيحة أي ورد ما قاله الحاكم
والخليل بن الصلاح بقوله مسلم الخ (قوله الإيمان) بفتح الهمزة جمع عين (قوله نحو تسمين) بتقديم
المناء الفوقية عن ابن عباس وأشار بقوله نحو إلى أن الواقع من مسلم انما هو روى الزهري نحو تسمين ولا يخفى
أن نحو يحتمل النقص والزيادة (قوله وعلى) بالجر عطفاً على الدارقطني أي تابع أنما هذان الصحابييان
عند هذين الحديثين والشيخة اسم كتاب يذكرفه التلمذ بشيوخ شيخه أي فشيخه على هو أبو محمد
الجوهري فيذكره في السكتاب شيوخ شيخه المذكور وأما سعيد والسائب فمعطوفان على سعيد بن أبي
وقاص لجملة التابعين لأن من الصحابة أبعه (قوله استخرجنا من كلام الأئمة) السبب والتأنيد للتأكيد
ابن ربوع والسائب بن يزيد في مسند الحاكم فقد حصل المتابعة لما كان في شيخه وشيخه ثم اختار ابن الصلاح استخراجاً من كلام الأئمة

سألكم جمعهم ابن حبان والحاكم وقال أنه على شرط مسلم وأمردي
أنه حسن صحيح وأما لا زيادة ثقة غير منافية وقال الحاكم المتابع
ما انفرد به ثقة وليس له أصل متابع لذلك الثقة فبعد بالثقة دون المخالفة
وذكر أنه يغير العمل من حيث أن العمل وقف فيه على علته الدالة على
جهة الوهم والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك وقال الخليلي الذي عليه
حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له الاثبات واحد ثقة أو غير ثقة
خالف أولاً لما انفرد به الثقة يتوقف فيه ولا يخفى به لكنه يصلح
أن يكون شاهداً وما انفرد به غير الثقة متروك ورد ما قاله ابن الصلاح
بأفراد الثقات الصحيحة كحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي
عن بيع الولاء وهبته فأنه لم يصح الأمن رواية عبد الله بن دينار عن
ابن عمر مع أنه في الصحيحين وكحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل
مكة وعلى رأسه المغفران ما لكا تفرد به عن الزهري عن أنس مع أنه
في الصحيحين أيضاً قال وفي غريب الصحيح أشباه ذلك كثيرة وبقول
مسلم في باب الإيمان والندور من صحيحه روى الزهري نحو تسمين
حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشارك فيها أحد باستناد جيد
وقد تعقبه العراقي في مثاله الثاني في نكته على ابن الصلاح بأن مالكا
لم يفرد به وكذا الحفاظ ابن حجر في نكته فقد تسميتة عن نفسه تأمروا
مالك عن الزهري وذكر أن يزيد الرقاشي تابع الزهري عن أنس في
فوائد أبي الحسين الموصلي وأما تابه سعيد بن أبي وقاص وأبو رزة
الاسلمي عند الدارقطني وعلى في الشيعة لا يبي محمد الجوهري وسعيد

فيما لم يخالف فيه الثقة غير وانما في شيء ٦٠ انفرده ان الراوي اذا قرب من ضبط تام ففرد حسن كحديث امير ائيل عن يوسف بن ابي برد عن

وهو تمييزي من جهة الانحراج من كلام الائمة وقوله فيما لم يخالف متعلق باختصار وقوله ان الراوي الخ
مفعول اختار كجاءه ذلك من متن الائمة (قوله فيما لم يخالف) أي في الحديث الذي لم يخالف وقوله انما
أي بنى انفرده وفيه ما يوهن ان الذي ذهب اليه أ.ع. من أنه يوافق فيه غيره أولا لان قوله فيما لم
يخالف نفي صادق يوافق فيه الغير وانفراده والمراد الانفراد فيكون قوله وانما يخص بصاحب هذا المقام
وقصره على إحدى الصورتين (قوله اذا قرب من ضبط تام الخ) غرضه أن الحديث الفرد اذا قرب رواته
من الضبط التام فهو حسن وبهذا يلتمح مع قوله فيما لم يخالف وما يأتي على منواله وقد انشراح الضبط
بالتام اشارة الى أن الحسن لا ينفك من أصل الضبط (قوله غفرانك) أي اغفر غفرانك أو أسألك غفرانك
(قوله لا تعرفه الا من حديث امير ائيل الخ) في قوة التعديل لقوله غريب أو قصد به افادة التعيين التي
لم تعلم من قوله غريب (قوله المحالف) بفتح اللام أي المخالف فيه أو بالكسر أي المخالف لما رواه الثقات
(قوله من الثقة والضبط) أي التوثيق فغطف الضبط عليه تفسير وهو بيان لما تقدم عليها وحاصله ان
التفرد في ذاته يوجب ضعفه وان كان هذا الضبط والتوثيق فإن كان تاما لحديث صحيح وان كان
مسمى الضبط فالحديث حسن وعند عدم الامر بكون الحديث ضعيفا

في الثاني والعشرون من أقسام الحديث المقلوب

(قوله وهو تبديل من يعرف رواية حديث بنيره) هذا التعريف يخص القلب في السند وقصر عليه في
التعريف لكثرة تفرق السند وقلته في المتن والتعريف الشامل لما تبديل شي بأخر على الوجه الآتي كما عبر
به شيخ الاسلام في شرحه على الائمة (قوله وهو من أقسام الضعيف) أي المقلوب في السند أو المتن من
أقسام الضعيف أي مطلق الضعيف فلا يراد أن بعض أفراد من أقسام الضعيف (قوله قسمان) قال الجوزي
أي يصدق على قسمين تلاميذ ذكر تلاميذ انتهى وقال الدمياطي قسمان عمد وسهو والعمد قسمان
أيضا وتلاميذ كماله انتهى (قوله كلاهما عمد في السند) كلاهما عمد أو في السند خبره أي كلاهما واقع
في السند على جهة العمد وعدم انصبوب على التمييز وهذا القسمان اقتصر عليهما الناظم وأما القلب
سهو أو في السند والقلب في متن الحديث فبيان في كلام الشارح للحديث عنه أولا المقلوب سنده (قوله
تلاميذ خبر تلاميذ المقلوب أي تلاميذ المقلوب الشاذ الذي ذكر تلاميذ (قوله ابدال راوما) قال الدمياطي في شرحه
يجوز أن تكون ما زائدة كما قاله المكودي وول غير يجوز أن تكون قلب التثنية ميم او داغ ما في الميم
أي ما ذكر في موضع آخر مما رواه أي راو كان كسالم راو آخر نظيره في الطبعة كما في قسم أول من قسمي
العمد وذلك ليصير لغزائه مرغوب فيه انتهى بحروفه (قوله أيضا ابدال راوما) ليس قيدا بل يجوز
ابدال جميع رواة السند الآن كونه راو يا واحدا كثر من غيره والباء داخله على المأخوذ ولا يفرق متن
الحديث ابدال الثقة بالثقة ولا يخرج عنه كونه صحيحا مع كونه مع لافعلي هذا يكون المتن غير موضوع
والسند موضوع (قوله مكنة في الطبعة) عبارة شيخ الاسلام نظيره في الطبعة انتهى وأما النظر في صفة
التوثيق فلا يشترط لأنه قد يكون باطلا ضعيفا بمعنى (قوله ممن وقف عليه) متعلق بمرغوبه بآقيه (قوله
النصبي) بفتح النون وكسر الصاد آخره بامو قد نسبته الى نصيبين مدينة بالجزيرة (قوله الحديث)
تعممه في الجامع الغير وانظر وهم الى أضيقها ابن السني عن أبي هريرة انتهى (قوله العقبلي) ضم
العين (قوله وقلب اسناد الخ) قال الطوسي اللام بمعنى ان أي نحو بل السند الذي من آخر وقيد السند
بالتام لان المتقدم وقع الابدال فيه في واحد فقط كتحديثه وأشعر قوله اسنادا من أن السند موجود لكن
غير ذلك المتن وان المتن موجود لكن غير ذلك السند وأما ما في سنده كذا من عدمه ليس بسند الحديث
أصلا فوضعه متن مشهور فلا يسمى قلبا بل اصلا حوم بل هو حرام وأما عكسه وهو كونه مشهور والحديث
موضوع فلا يسمى قلبا أيضا وقوله يجعل بالنصب حفظا على قوله قلبه من حدو ليس عليه وتفرع عني الخ
وقول الطوسي اللام بمعنى ان أي هو احتمال في معنى كلام المتن وهو غير ما حل الشارح عليه والمناسب للحال

الشارح

سند آخر ويجعل هذا المتن لا سند آخر بقصد امتحان حفظ الحديث

أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الخلاء
قال غفرانك فقد قال فيه الترمذي
حسن غريب لا تعرفه الا من حديث
امير ائيل عن يوسف بن ابي برد
واذا بلغ الضبط التام ففرد حسن
كحديث النهي عن يسمي الولاء
وهيته وان بعد عن الضبط فساد
قال يخرج من ذلك أن الشاذ المردود
قسمان أحدهما الحديث الفرد
المخالف وهو ما عرفه الشافعي
والثاني الفرد الذي ليس في روايته
من الثقة والضبط ما يقع جابر الما
يوجب التفرد والسند من التكرار
والضعف (المقلوب) اسم مفعول
وهو تبديل من يعرف رواية حديث
بغيره وهو من أقسام الضعيف
(قسمان كلاهما عمد في السند
قلا) لسان في هذه المنظومة (ابدال
راو) مشهور به الحديث (ما) أي
راو كان (راو) آخر مكنة في طبعة
ليصير بذلك غريبا مرغوبا فيه
ممن وقف عليه لكون المشهور
خلاف قسم أول مثله حديث
رواه عمرو بن خالد الحارثي عن حماد
ابن عمرو والنسبي عن الأعمش عن
أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا
اذ القيم الثمركين في لطريق فلا
تبسروهم بالسلام لحديث فهذا
حديثه قلوب قلبه حماد بن عمرو
أحد الثمركين يغرب به وانما هو
مرفوع بسهيل بن أبي صالح عن
أبيه عن أبي هريرة كذا في مسند ولا
يعرف عن الأعمش كذا صرح به
العقبلي ولهذا كره أهل الحديث
تبع القرائن فإنه قلبا يصح منها
(وقلب السند) تم (ن) أي
حديث يجعل المتن آخر مروى
سند آخر ويجعل هذا المتن لا سند

واختباره هل اختلط أولا وهل يقبل التلقين أولا (قسم) ثان وهذا الثاني بفعله المحدثون كخبر الخواص عنهم امام الفن البخاري
لما قدم بغداد في مائة حديث اجتمعوا كلهم على قلب متونها وأسانيدھا ٦١ فصوروا من سند سند من آخر وسند هذا المتن من

الشارح أن يجعل المتن متعلقا بالسند ولو جعل الشارح متن متعلقا بالقلب وان اللام بمعنى الى لاستغنى عما
ارتكبه وكان موافقا للطوشي (قوله واختباره) عطف تفصيلي قال الطوشي أي يختبر بذلك القلب حفظ
الحديث فان فطن له عرف حفظه فاخذ عنه وان خفي عليه عرف ضعفه فلم يعتمد عليه وقوله هل اختلط
أي حصل له تغير في عقله فصار غير ضابط أولا وقوله التلقين أراد به هل يقبل التلقين الذي هو قبول ما يلقي
اليه كالصغير من غير توقف أم لا (قوله يقبل التلقين أولا) أي أولا يقبل التلقين بان يرجع لحفظه
أو كتابه والحاصل انه ان وافق على القلب فاختلط أو غير حافظ وان خالف فضايط وفهم مما قررنا ان
قوله وهل يقبل الخ مغاير لما قبله وأنه على تقدير عدم اختلاطه (قوله امام الفن) أي أهل الفن أو في الفن
(قوله اجتمعوا) عبارة شيخ الاسلام حيث اجتمعوا أي لانهم اجتمعوا (قوله وأسانيدھا) لا يخفى انه
يلزم من قلب أحدھما الآخر لان المراد بقلب المتن تركيبه على سند غير سنده وبقالب السند تركيبه
على متن غير متنه (قوله متن آخر) الاحسن أن يقول وسنده هذا المتن لائن الآخر (ودفعوا منها)
التبعية باعتبار كل عشرة على حدتها وأما بالنظر للجموع فلا يصح التبعية (قوله واطمأن المجلس)
في العمارة قلب والأصل واطمأن أهل المجلس به أي فيه أي حالة كونهم فيه (قوله من أهل خراسان)
لعل نكتة التصريح بهم دون غيرهم كثرتهم أو قوة معارضتهم (قوله وسأله عن أحاديثه واحدا واحدا) أي
مفرد السلك حديث بسؤال كأن يقول حديث كذا المروي بسند كذا أي هل هو صحيح من حيث ذلك السند
(قوله وغيرهم بقضي) أي غير ائمه بقضي بالحجزي يحكم بالحجزي رد الجواب غافلا عن القاعدة
المقدمة أو غير ذلك وقوله لنقص الخبر عطف سبب على مسبب أي تفصيل في تخصيص العلم أو في الجواب
لقلة فهمه (قوله فلما علم انهم فرغوا الخ) لعل وجه مسكوتة حتى فرغوا اظهرا كمال حفظه تحذرا بانه قد يه
ولا جل أن يرجع في الاخذ عنه لانه لو اظهر ذلك في الأول مثلا لم يبال الكفاية البقية عن السؤال فلا تظهر
فلك المزية الخاصة بسكوتة حتى فرغوا (قوله كذا وكذا) كناية عما يعرف به الحديث كقوله مثلا كأن
يقول سألت عن حديث انما الأعمال بالنيات (قوله وصوابه كذا) أي من حيث سنده لا من حيث ذاته
(قوله على الولاء) أراد الترتيب (قوله موضع مما قبله) أي حديث من الأحاديث التي قلبوها فالحجزة
من مصدوقها المائة حديث التي قلبوها (قوله وأدعوا) أي بدلوهم وقوله بالفضل أي من حيث الحفظ
ويحتمل ما هو أهم لاب من انصف بالحفظ المذكور شأنه أن يكون محصلا للكمالات (قوله وقد قصد بقلب
السند كله الاغراب) قد لا تغفل فالكثير ان ابدال الراوي راو آخر يكون للاغراب كما أن الكثير في ابدال
السند بتمامه أن يكون للاختصاص والقليل فيه ما عكس ذلك وهو أن يكون ابدال راو ولا امتحان وقلب السند
للاغراب وقوله اذ لا يختص رأى الاغراب في راو واحد الذي ذكره في القسم الأول (قوله وهو حرام) أي
لقلب من حيث هو أي باقسامه الأربعة (قوله الاختبار) أي الذي هو الامتحان وقد تفتن قال في المصباح
واختبرته بمعنى امتحنته (قوله في جواز النظر) أي في جواز القلب بقصد الاختبار أي ان القول بالجواز فيه
بحث وذلك أن المسئلة ذات خلاف والمناظر ممن يعمل الى القول بعدم الجواز قال الطوشي وكان وجهه أي
رجحه النظر أنه يؤدي الى اظهار تحيز المحقق ونقصه وهو اذا هو محرم رجوا به أن يحل الحرمة اذا قصد
الاختبار بالامتحان وما ادق قصده التوصل الى التحمل عنه ومعرفة جوده في حفظه ومقامه فلا يحرم
وعدم قصده الامتحان يعلم منه ولا يهتم فيه لانه يقول بجلاية الشيخ وشهرته بالحفظ تمنع من ذلك القصد
الذي (قوله الا أنه) أي لكن اذا عمله (قوله لا يمتنع حديثنا) أي لا يجوز واستقراره حديثنا أي من حيث
هذا السند (قوله بشرط الجواز) أي بشرط العول بالجواز او بشرط الجواز الذي اعتمد (قوله بانتهاء
الحاجة) أي التي هي الامتحان (قوله وأما ما انصب سهاو الخ) أي وأما سند القلب سهاو قوله فثاله

على روايته فثاله

آخر وعينوا عشرة رجال ودفعوا
منها لكل منهم عشرة أحاديث
وتواعدوا على الحضور لمجلس
البخاري لياقي عليه كل واحد
منهم عشرة بجهرتهم فلما حضروا
واطمأن المجلس بأهله البغداديين
وغيرهم من الغريباء من أهل خراسان
وغيرهم تقدم اليه واحد من العشرة
وسأله عن أحاديثه واحدا واحدا
والبخاري يقول له في كل منها
لا أعرفه ثم الثاني كذلك وهكذا الى
أن استوى في العشرة رجال المائة
حديث وهو لا يزيد في كل منها على
قوله لا أعرفه فممكن الفهم بالمتفت
بعضهم الى بعض ويقولون فهم
الرجل وغيرهم بقضي عليه بالحجزي
والتقصير وقلة العلم فلما علم أنهم
فرغوا التفت الى السائل الاول
وقال له سألت عن حديث كذا وكذا
وصوابه كذا الى آخر أحاديثه وكذا
البقية على الولاء فرد كل متن
لا سنده وكل اسناده ولم يخف
عليه موضع مما قبله فأقره الناس
بالحفظ وأدعوا بالفضل وقد
يقصد بقلب السند كله أيضا
الاغراب اذ لا يختص في راو واحد
فيكون ذلك كالوضع كما انه يقصد
بقلب راو واحد أيضا الامتحان
وهو حرام لا بقصد الاختبار فقال
العراقي في جوازه نظرا لانه اذا فعله
أهل الحديث لا يستقر حديثا ومن
فعل ذلك شعبة وحماد بن سلمة وقد
أنكر حرمي على شعبة وقال يا بش
ما صنع قال الحافظ ابن حجر بشرط
الجواز أن لا يستمر عليه بل ينتهي
بانتهاء الحاجة وأما ما انصب سهاو

عن أبي ثروى فقد حدث في مجلس ثابت البناني صاحب بن أبي عثمان الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وسلم فظنه جري بن أبي ٦٢ حازم عن ثابت فرواه عنه عن أنس فوهم كما بينه حماد بن زيد وأما هو

حديث) أي سند حديث وإضافة حديث ما بعده للبيان (قوله حتى تروى) أي في الصلاة قاله الطوخي
(قوله كثير) بفتح الكف (قوله في مجلس ثابت البناني) بضم أوله نسبة إلى بنيته بحلة بالبصرة انتهى
شرح الألفية لشيخ الإسلام (قوله فوهم) بفتح الفاء أي غلط (قوله كما بينه حماد بن زيد) فقد قال حماد
وهو أبو أنس عن جري بن حازم إنما كان في مجلس ثابت البناني فذكر ما تقدم (قوله كما رواه
الأنفة الخصة) هم من عبد الله بن ماجه من أصحاب السنن الستة فالنسبة على الترتيب عند الحديث البخاري
ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأما ابن ماجه فهو بعدهم (قوله وهو قليل) أي فلذا تركه الناظم
وذكر قلب السند وعرفه أشار به بتعريف منطبق على قلب السند كما تقدم (قوله أحد الشيوخ) هما في
الحديث الآتي الجين والشمال وقوله ما شتهر رأى أمر اشتهر لا يرى كنهه فلي الانفاق أمر اشتهر
للجين فأعطى للشمال وظهور أن مصدوق أحد الشيوخ الشمال ومصدق الآخر الجين وسناد الانفاق
للجين مجاز على قول الطوخي والحديث في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة رتبته يظلم الله تحت ظله وفي
رواية في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب نشأ في عبادة الله عز وجل ورجل قلبه معلق بالمساجد
ورجلان تحابا في الله اجتماعا على ذلك وتفرقا عليه ورجل دعاه امرأته من تحت رجله فقال اني
أخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شئها من ماتت فماتت بصدقة ورجل ذكر الله خاليا ففاضت
عيناه انتهى (قوله حتى لا تعلم شئها) أي من على شئها والا فالشمال لا تعلم وكذا يقال في قوله حتى لا تعلم
عينه (نقمة) اعلم أن أعلى أقسام الحديث الصحيح والحسن وأدناها في الرد الموضوع وما بينهما أقسام
الضعيف وهو متفاوت فالفضل دون المقطع لكون الفضل سقط منه اثبات والمرسل أقوى منهما فتأمل

في الثالث والعشرون من أقسام الحديث الفردية
(قوله وسبق حكمه الخ) وحكمه اما الصحة ان بلغ الضبط التام أو الحسن ان قارب الضبط التام أو الشذوذ
ان بعد الضبط فيمنه وبين الشاذ عموم وخصوص مطلق بفرد الفرد في الصحيح أو الحسن ويجمع
الفرد والشاذ فيما إذا كان هناك مخالفة أو بعد ضبط وقوة معناه أي مثال الفرد كحديث امرأته
عن يوسف بن أبي ردة وكحديث انتهى عن عيسى بن الولاء وكحديث أن رجلا توفي (قوله إلى جهة خاصة)
مصدوقها الثقة أو البلد المعين أي أهل البلد المعين أو الراوي المعين (قوله من رواية ابن لهيعة) أي حالة
كرواية الدارقطني واردة من رواية ابن لهيعة أي أصلا أو رواية ابن لهيعة وقوله عن خالد متعلق
برواية ابن لهيعة (قوله وقد ضعفه الجمهور) أي لا حترق كتيه قال الحفاظ ابن حجر في كتابه التقرير
ابن لهيعة هو عبد الله بن لهيعة بفتح اللام وكثيرا ما مضى مصرى اختلط بعد احتراق كتيبه ورواية
ابن المبارك عنه اعدل ما تسمعه أربع وسبعين ومائة عن أكثر من ثمانين اه ودفن بسفح الجبل قريبا
من اخوة سيدنا يوسف عليهم الصلاة والسلام بالقرافة قوله أصحاب السنن عبارة شيخ الإسلام رواه مسلم
وغيره انتهى فلعل مراد الشارح بأصحاب السنن غير البخاري لأنه لو رواه اسكان أحق بذكر اسمه من
ذكر غيره وغير ما به من الجلالة وكونه امام الفن (قوله أو جمع من بلادهم) قال المحوى جمع أي جماعة
أي أهل بلدة مخصوصة اه والبلد المخصوص مكة والمدينة والبصرة والكوفة (قوله ويريدون الجمع كما
قال) أي الناظم حيث عبر بجمع ومثله الشارح في تالين والمراد بكونهم أهل بلدان يكون السند من
بلد واحد بتمامه سواء حصل فقد في بعض الطبقات أو في قوله وقدر يدون واحدا منها كما يأتي أي في
قوله فان أراد القائل بقوله تفرد به أهل كذا واحد فقط الخ ومثله فيما يأتي بمثال واحد أي وحيد
يكون باقي السند ليس منها (قوله تفرد به كرا لم فيه أهل البصرة من أول الاسناد إلى آخره) أول
الاسناد أبو داود الطيالسي وآخره أبو أنس فوهم كما بينه حماد بن زيد وأما هو

عن يحيى بن أبي كثير كما رواه الأنفة
الخفة من طريقه وأما المذهب متنا
وهو قليل فهو أن يعطى أحد
الشيوخ ما اشتهر لا آخر كحديث
أبي هريرة عندهم في السبعة الذين
يظلمهم الله تحت ظل عرشه نفعه
ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى
لا تعلم عينه ما تنفق شئها فمات
انقلب على أحد الرواة وانما هو
حتى لا تعلم شئها ما تنفق عينه كفي
الصحيحين والله أعلم (والفرد) وهو
فصالح أو لم يفرده مطلق بان يفرد
به راو واحد عن كل أحد
وسبق حكمه مع مثاله في الشاذ
ونائبهما فرد مقيد بالنسبة إلى جهة
خاصة وهو ما أراد بقوله (ما قبلته
بنقة) كقولك في حديث ابن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في
الاختي والفطريق واقتربت
الساعة لم يروها في آخره بن سعيد
المازني فقد انفرد به عن عبيد الله
ابن عبد الله عن أبي واقد الليثي عن
النبي صلى الله عليه وسلم رواه مسلم
وأصحاب السنن وانما قيد بالثقة
لرواية الدارقطني من رواية ابن
لهيعة وقد ضعفه الجمهور عن خالد
ابن يزيد عن الزهري عن عائشة
(أو جمع) من بلادهم وهو المصير
عنه عندهم بما قبلته ببلد فلو قال
الناظم مصير بل جمع لكان أولى
لأنهم يقولون تفرد به أهل كذا
ويريدون الجمع كما قال وقدر يدون
واحدا منها كما يأتي كقول الحاكم
في حديث أبي داود عن أبي داود
الطيالسي عن حماد عن قتادة عن
أبي أنس عن أبي سعيد الخدري

قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نمر بآبائنا السب وما تفرقوا كرا لم فيه أهل البصرة من أول سناد إلى
آخره كقوله أيضا في حديث عبد الله بن زيد بن صفوة صلى الله عليه وسلم والترمذي وأبو داود أن قوه ومع رأسه عا غير فضل يديه

أخره غير أبي سعيد الخدري الصحابي وأبو سعيد اسمه سعد والحدري نسبة إلى خدر قبيلة من الانصار
أو اسم أحد أجداده قال في التقرير مات بالدين سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين وقيل سنة أربع
وسبعين انتهى وفي ابن حجر على الأربعين زيادة وقيل أربع وتسعين وفي الشبيري عليها ان موته يوم
الجمعة وأنه دفن بالقيصر (قوله سنة غريبة) خبران وأراد بالقول المقول وقوله ومع دل منه أو عطف
بيان والمقصود الاخبار بقوله غريبة وسنة خبر موطن (قوله تفرد بها أهل مصر) أي تفرد بها عمرو بن
الحداد المصري عن عمرو بن يحيى المازني (قوله يجوز في الاضافة) أي في النسبة فهو مجاز عطف على
فالغنى أنهم وان أسندوا ذلك لأهل البصرة الا أن تصدقهم في نفس الامر واحد فقط لأنهم قصدوا باللفظ
أهل ذلك الواحد بحيث يكون مدلوله والالكان مجازا لغويا لا عقليا لكن فيه أنه لا يلاسه على الوجه
الذي قالوه لان النسبة إلى الكل والبعض حقيقة فالأولى ان الاضافة بمعنى المضاف فيكون مجازا لغويا
لأنه يطلق الأهل ويراد بعضه ونظيره قوله تعالى يجعلون أصابعهم (قوله كما يضاف فعل واحد من قبيلة
اليها) قال الطوخي تشبيهه في المجاز والافعال فعل وهذا قول وقصده ان ما سلكه المحدثون أنظير في
استعمال العرب وهو اضافة فعل واحد إلى جماعة كقولك أكرمني طي وتريد واحد منهم وهو حاتم
وهو مجاز عطف وفيه ما تقدم (قوله عن المدنيين) أي عن أفراد المدنيين (قوله تفرد به أبو بكر) وهو
بصري وهشام بن عروة مذهب وحديث أبي بكر لم يبلغ درجة الصحة ولا الحسن فهو شاذ (قوله لعله)
أي الحاكم من أفراد المصريين وقوله وأرادوا واحد منهم أي الذي هو أبو بكر (قوله عن ابنه بكر بن
وائل) هو من النبوة قالوا يروى عنه نبوه وائل فان بكر بن عروة وهو بكر بن عروة وائل
ابن داود وهو من رواية لا بكر بن عروة الأصغر وقد روى سيف بن عيينة أيضا عن بكر بن عروة عن أبيه
وائل وروى عن الزهري أيضا اه طوخي (قوله أوله على سفة) بنت يحيى من نسل هارون أخي
موسى وجعل صلى الله عليه وسلم عتقه مصادقا وقوله يسويق وتقر السويق شئ يعمل من الخنطة
أو الشعر وفي رواية بحسب والحسب هو عرومهم وأقط أي لبن جامد غير متزج الزبد (قوله لم يرو عن
وائل الابن عيينة) فهو فرد من محليين (قوله انه حسن غريب) جعله حسنا فيبدأ بكر أو وائل أو
أحد هاليس من رجال الصحيح والاقبال صحيح غريب نعم سيفان من رجال الصحيح (قوله ولا يلزم الخ)
أي فهو غريب بنسبي (قوله التوزي) بفتح المنة الفوقية وفتح الواو المشددة والراي المكسورة نسبة إلى نور
بلدة بفارس نسب إليها محمد بن الصلت المذكور قاله في معجم البلدان (قوله لم يتابع) أي لم يتابع محمد بن
الصلت عليه أي بحيث يرويه آخر عن ابن عيينة في الأخذ عنه بهذا الطريق (قوله والمخفوظ الخ) أي
فيكون المخفوظ الذي رواه محمد بن سيف بهذا الطريق غير محفوظ فيكون شاذ أي سندا لا متنا (قوله
ورواه جماعة الخ) اهلا حكم الترمذي عليه بالتحقق لرواية هؤلاء الجماعة ولا يحكم بالحسن لأن يقال
ان هؤلاء الرجال لم يرووا حال الصحيح بحيث يكون صحيحا لذاته وان جاز أن يكون صحيحا لغيره الجامع
للحسن الذاتي أو لم يرووا رجال الصحيح ويكون الحسن نسبيا أي حسن من حيث تلك الطريق فلا ينافي أن
يكون من طريق آخر صحيحا أو حسن سنده المخصوص أوله يطلع على رواية الجماعة له عن ابن عيينة عن
الزهري فتدبر (قوله لحكمه مقرر من حكم الفرد المطلق) بيان كونه قريبا ان غير الثقة المضمون للثقة
تأريه بتدبر حديثه وتأريه لا تفرده بين الأمرين قيل ان هذا القسم قريب من الأول وليس نفس الأول
لأنه لا يكون نفس الأول الا إذا كان لا يعتبر بحديثه (قوله لان رواية غير الثقة) أي الذي شارك
الثقة في الرواية (قوله فينظر فيه هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أولا) الضمير في قوله فينظر فيه راجع
لغير الثقة أي فينظر في غير الثقة هل بلغ الخ وهذه النسخة هي الصواب

في الرابع والعشرون من أقسام الحديث الممل
مناسبة هذا الباب للفرد الشامل للشاذ ظاهرة لا شرط الجموع رتبة في الصحيح ولا شرا كهما كما تقدم

تفرد به أهل بلد كذا واحد فانما من أهل تلك البلدة
يجوز في الاضافة كما يضاف فعل
واحد من قبيلة اليها فهو من الفرد
الطاق ومنه حديث كذا الخ
بالتم الحديث فقد قال الحاكم هو
من أفراد المصريين عن المدنيين
تفرد به أبو بكر عن هشام بن عروة
لعله من أفراد المصريين وأراد
واحد منهم (أو قصر على رواية)
كقوله لم يرو عن فلان الا فلان
مثاله حديث أصحاب السنن الأربعة
من طريق سيف بن عيينة عن
وائل بن داود عن ابنه بكر بن
وائل عن الزهري عن أنس أن
النبي صلى الله عليه وسلم أوله على
صفة يسويق وتقر قال أبو الفضل بن
طاهر هو غريب لم يرو عن بكر إلا
أبو وائل ولم يرو عن وائل إلا ابن
عيينة ولذا قال الترمذي انه حسن
غريب ولا يلزم من تفرد وائل به
عن ابنه تفرد به مطلقا فقد ذكر
الدارقطني في علله أنه رواه محمد بن
الصلت التوزي وهو عتقة فوقية
مفتوحة وبعد الواو زاي مهمة
عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن
الزهري قال ولم يتابع عليه والمخفوظ
عن ابن عيينة عن وائل عن ابنه
ورواه جماعة عن ابن عيينة عن
الزهري بلا واسطة (فائدة)
ليس في أفراد الفرد المقيد بنسبة إلى
جهة خاصة ما يقتضي الحكم بضعفها
من حيث كونها أفرادا لكن اذا
كان المقيد بالنسبة لرواية الثقة
كقوله لم يرو عنه الا فلان لحكمه
قريب من حكم الفرد المطلق لان
رواية غير الثقة كلاً رواية فينظر
فيه هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه
أولا وفي التفسير الحديث هل بلغ
رتبة من يحتج بتفرد أم لا (وما)

هناك في كثير من مواضع (قوله أي شيء مشمول) جعله مشمولاً بما انظر الى أنه مشمول ومردود بها
 وانما هو مشمول عليه من حيث انها جزء من عبارة الحق في شرحه (ومما علة) في سند أو متن أي والحديث
 الذي اشتمل على علة ذات (مغوض أو خفاء) بدان من علة أو بمعنى الواو لان العطف تفسيرى وهو لا يكون
 باو (معامل) أي ذلك والصواب مع كل ما هو قيس اسم المفعول من أعل وهو المعروف لغة قال الجوهري
 لا أعلم الله لأصابعه لا وأما المثل فلا يجوز أصلاً لا يجوز أنه ليس من هذا الباب بل من التعلل الذي
 هو التناغل والتلهي ومنه قيل الصبي بالاطعام انتهت بالحروف وعبارة الدماطى في شرحه أي وما هو
 من الحديث بعلة في سند أو متن وقوله غموض أو خفاء بالجريان لهالة وعطف الخفاء على الغموض من
 عطف التفسير كما قاله شيخ الاسلام وقوله معال خبر ما انتهى باختصار فكان الاولى للشارح أن يجعل ما
 اصحابه موصولاً بأن يقولوا والحديث الذي هو مشمول بعلة الخ (قوله طرأت) أي ظهرت به دألم ظهر
 فلا بد من ثلاثة فيود أي علة خفية طارئة فاذا فقدت من هذه لم يكن معالاً وخرج بحقيقة ما لو كانت ظاهرة
 فلا يكون معالاً ولا عبرة بعلة توسعاً كما سيأتي في الشارح (قوله عندهم) أي الحديث من أي كالتزمذي
 وابن عدى والدارقطنى وأبي يعلى الحليين والحاكم وغيرهم وخص الحديثين لان الواقع في كلامهم هو
 الذي يظن من هذه جهة القول اصطلاحاً (قوله حديث فيه أسباب خفية طرأت) أي ظهرت لما قد يختلف
 ما فيه أسباب ظاهرة كان عرفاً تقاطعه من أول الأمر فانه لا يسمى معالاً (قوله فأثرت فيه) قال شيخ
 الاسلام أثرت أي قدحت في قبول الحديث انتهى وقوله في قبول الحديث أي قبولاً تاماً بحيث لا يخرج
 به على حكم من الأحكام فلا ينافي أنه يقبل في فضائل الأعمال وقوله فيه أسباب طرأت أي جنس
 أسباب فالأولى أن يقول المثل حديث فيه سبب خفي كارساله أو وقفه أي فإرساله أو وقفه سبب في
 الحكم رده (قوله وأحسن منه الخ) رجه الاحتمال أن التعريف الأول يصديق بما اذا لم يكن ظاهره
 السالمة كأن يكون معروف الانقطاع أو الإرسال من أول الأمر مع أن هذا لا يسمى معالاً وان الجمع
 في الأسباب ليس مراداً (قوله فكثرت فيه لفظه) المراد باللفظ هنا ما لا يقع فيه من الكلام (قوله الحديث)
 تمامه كفي الحديث أشهد أن لا إله الا أنت استغفر لك وأتوب اليك غفر له ما كان في مجلسه ذلك اهـ
 لكن قال في أزماع أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جلس مجلساً كثرت فيه لفظه فقال قبل
 أن يقوم سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أني آخراً ما رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن
 حبان والحاكم وقال الترمذي حسن صحيح غريب (قوله بعد جمع الطرق والنقص عنها) الاحسن أن
 يؤخر جمع عن قوله ونقص اذا نقص الذي هو الاستقصاء في البحث عن الشيء سابق على الجمع
 (قوله ممن هو أحفظ وأحفظ) الواو بمعنى أركأهظ إشارة تضبط الصدر وقوله أضبط إشارة تضبط
 الكتاب وقوله بتفرد الراوى وبخلافه غيره رواه الواو بمعنى أو والتفرد يشتمل ما اذا بلغ الضبط التام
 أو قارب من أن يوصل معقول الأقول صحيح والاحسن والثالث شاذ فليحمل كلامه على الأخير ولا يخفى
 أن هذا من البريقين أعني التفرد والمخالفه ما فرد لشارح (قوله مع قرآن ضم إلى ذلك) أي إلى ما ذكر من
 تفرد والمخالفه (قوله يندى الداء بذلك) أي يصل إلى اطلاع أي يتصف به ولا يخفى أن الأسباب
 قد علمت أنها كالإرسال أو الوقف (قوله على تصويب إرسال الخ) أنت خبير بأن تصويب الإرسال
 جعله صواباً فصرحه أن المطلع عليه نفس ذلك العمل وليس كذلك إذا لمع عليه كونه مرسلًا مثلاً
 وهو المدرس بالحرف والتفرد وكذلك يقال في ما يأتي وجواب أنه أطلق التصويب وأراد به الصواب
 من إطلاق الشيء على متعلقه لأن التصويب كإصواب وإضافة ما بعده من إضافة الصيغة إلى
 الموصوف أي طاعة على إرسال صواب أو لا يأتى أي متى صواب وذلك بالإرسال (قوله أو وهم را هم
 غير ذلك) أراد بهم نطق (قوله كذا لاداء ضعيف بنقطة) هذا مثال لمواضع بذلك (قوله بحيث
 غلب) متعلق بقوله يندى الساقط (قوله لم يكن به) معطوف على قوله غلب على نفسه أي فاداغاب

أي شيء مشمول (بعلة) خفية
 من علة في سند أو متن فيها غموض
 أو خفاء عطف تفسير طرأت
 على الحديث فقد حدث في قبوله هو
 (معال عندهم) أي الحديث (قد
 عرفاً) ألف الاطلاق وهذا نحو
 وأذا عرفت أن حد المثل حديث
 فيه أسباب خفية طرأت عليه
 فأنزلت فيه قول الحافظ وأحسن منه
 أن يقال هو حديث ظاهر السالمة
 المطلع فيه بعد التفتيش على قاذح
 مثله حديث ابن جرير في الترمذي
 وغيره عن موسى بن عيسى عن سهل
 ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة
 مرفوعاً عن مجلس مجلساً فكثر فيه
 لفظه فقال قبل أن يقوم سبحانك
 اللهم وبحمدك الحديث قال موسى
 ابن اسماعيل رواه عن وهيب بن
 خلف الباهي عن سهل المذكور
 عن عون بن عبد الله وهذا أعله
 البخاري قال هو مروى عن موسى
 ابن اسماعيل وأما موسى بن عيسى
 فلا يعرفه جماعة عن سهل
 المذكور وتذكر لهلة بعد جمع
 الطرق والنقص عنها بتفرد الراوى
 وبخلافه غيره ممن هو أحفظ أو
 أضبط أو أكثر عدداً من قرآن ضم
 إلى ذلك يندى الساقط بذلك إلى
 اطلاع على تصويب إرسال في
 الموصوف أو تصويب وقف في
 المرفوع أو دخول حديث في حديث
 أو وهم را هم غير ذلك كبدال راو
 ضعيف بنقطة بحيث غلب على ظنه
 ما وقف عليه من ذلك الحكم به

على

أو ترد في ذلك فوقف من الحكم بعلة الحديث مع أن ظاهره السلامة من العلة وأكثر ما يكون العلة في السند وقد تكون في المتن ثم التي في السند
 قد تندرج في جهة المتن وقد لا تندرج كحديث البيهقي بالخيار حيث رواه يعلى بن عبيد ٦٥

على ظنه ما ذكر أمضى الحكم بما ظنه فيحكم به عدم قبول الحديث الذي ظنه بأن يقول حكمت بعدم
 قبول الحديث أي ظن أولاً عدم قبول الحديث ثم حكم به وهذا حكم تقديرى لا تحقيقى (قوله أو ترد في
 ذلك) معطوف على قوله غلب على ظنه والمراد به الشك لأنه مقابل للاظن وحينئذ المراد بقوله سابقاً
 وتذكر العلة ما يشتمل الظن والشك (قوله وعلة المتن) مبتدأ أو قوله كحديث نفي قراءة البسملة خبر وهو على
 حذف مضاف أي كعلة حديث وهو من تشبيه الكلى بجزئيه والمراد بالنسب الانتفاء (قوله المروى عن
 أنس) صفة لحديث أو لنفي (قوله اذ ظن بعض رواة) تعليل لقوله وعلة المتن (قوله وأبي بكر) اغلام يذكر
 عليه لأنه كان حين تولى الخلافة بالكوفة (قوله نفي قراءة البسملة) أي نفي قراءتها (قوله بما ظنه) لو أضر
 فقال مصرحاً به أي بالنفي لكفاه ويحجب بأنه قصد بالظاهر تأكيده كونه مظهر نادفعاً للعلة فحصل
 (قوله فصار بذلك حديثاً مرفوعاً) تفريع على قوله فقال عقب ذلك أي فصار للنسب حديثاً مرفوعاً
 بحسب ظن من أخذ من أخذ عن أنس أي ظن أنه من قول أنس لا من قول من أخذ عنه وأما بحسب
 من أخذ عن أنس فليس بمحدث حقيقة لأنه عارف بأنه ليس من قول أنس وحكم بحسب ظن من أخذ
 عن أنس (قوله ومن ثم) أي ومن كون الراوى مخطئاً في ظنه (قوله يمتد ثون) أي فأفاد بذلك أن الفاتحة
 مقدمة على السورة أي فهو والمجهول المقصود بالخبر ولما كانت البسملة جزءاً من كل سورة لا من
 خصوص الفاتحة اندفع ما يقال حيث كانت البسملة جزءاً من الفاتحة الجزء الأول هـ لا قال فكانوا
 يستعملون بسم الله الرحمن الرحيم لأنه أول السورة (قوله قبل ما يقرأ) أي قبل الذي يقرأ بعده وهو
 فاعل يؤيده وخبر عن المفعول (قوله ان أباسلمه) بفتح اللام (قوله أكان رسول الله الخ) نديقال ان
 قوله يستعمل بالحديث أي قبل كل شيء أقابله قوله أو بسم الله فضيته ان قوله فيما تقدم ذكره كانوا يستعملون
 الخ) أي يبدأون بما قبل كل شيء فيكون ذلك معه التأويل الشافعي المتقدم الا أن الشافعي أن يقول
 ان ذلك المعنى القرينة وهي المقابلة فلا تقتضي ما ذكر لعدم القرينة فيه اهـ من حاشية شيخنا العلامة
 العدوى على شيخ الاسلام (قوله كما تكون خفية تكون ظاهرة الخ) والحاصل ان الإرسال الجلى
 والقطع الجلى والأدراج الجلى وغيرها لا يطلق عليها في الاصطلاح المشهور اسم العلة وانما يطلق على
 ما كان منها خفياً مع سلامة الحديث منها ظاهراً (قوله وقد يعلون الحديث الخ) أي قد يسمون الحديث
 معلولاً بسبب قدح أي أي قاذح لأن المراد كذا في آن واحد وقوله بأنواع المخرج أي يعلمونه بأى نوع
 كان من أنواع المخرج ولا يشترط اجتماع الأنواع بل يكفي واحد منها وأشار بهذا إلى أنه قد يطلق المثل
 على ما فيه علة مطلقاً سواء كانت خفية كما تقدم أو ظاهرة والمخرج يقرأ بضم الجيم بدليل الأمثلة (قوله
 والقلة) الواو بمعنى أو (قوله اسم العلة) أي اسم ما أخذ من لفظ العلة وهو معلول أو هذه المادة باعتبار
 تحققها في معلول أو أراد بعلة معلول وكذا يقال في قوله على غير القاذح وإضافة اسم إلى ما بعده اليمين (قوله
 توسعاً) أي يجوز الوجود المشابهة لاحقية كما قد يتوهم وقضية ان الاطلاق فيما تقدم تحقيق غاية الأمر
 أنه يتفاوت بالقلة والكثرة (قوله كالحديث الذي وصله الثقة الضابط وأرسله غيره) كحديث الموطأ فإنه
 موصول في نفس الأمر والواصل له ثقة وهو مالك وقوله وأرسله غيره أراد بالإرسال عدم الاتصال
 (قوله من أقسام الصحيح صحيح معلول الخ) أي ومن أقسام الصحيح صحيح معقوف على محته لاستجماع شروط
 الصحة ومنها صحيح مختلف في محته لوجود الخلاف في استجماع شروط الصحة (قوله أنه بلغه) بفتح همزة
 أن يدل من حديث وهو معلول بحذف الواسطة بينه وبين أبي هريرة الذي هو الإرسال المشار إليه قوله
 للملوك طعامه وكسوته) اللام للأن وهي جملة خبرية لفظاً انشائية معنوية المقصود وجوب الإطعام
 والكسوة فهو محذور مركب من استعمال اللفظ في لازم معناه (قوله قال قد صار) فاعل قال ضمير

وأرسله غيره حتى قال في إرشاده من أقسام الصحيح صحيح معلول مماثله بحديث مالك
 في الموطأ أنه بلغه ان أباه ريرة قال للملوك طعامه وكسوته حيث وصله مالك في غير الموطأ رواه عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة قال

١٠ بيقونية

مستترفيه عند الخليلي السابق في كلامه (قوله فقد صار الحديث بيمين الاستناد صحيحاً بعمدة عليه) ثم هذا تعلم أنه معلول حقيقة بحسب أول الأمر وقوله يعتمد عليه وصف لازم أو على تقدير الفاء أي فيه متمد عليه باتفاق بعد أن كان ظاهر خلاف ذلك اهـ سخاوي (قوله وهذا كالذي يقول فيه هو) أي الخليلي أي كالحديث الذي يقول فيه صحيح شاذ ولا يخفى أن التشبيه من حيث الجمع بين أمرين متنافيين في الجملة وذلك لأنه في المشبه بيمين الحديث وفي المشبه به لا ينجبه (قوله فالتشذوذ عندهما) أي عند الخليلي والحاكم وغرضه بهذا التفريع أي إذا أردت بيان حقيقة الحال فنجبه بأن الشذوذ داخل في قولهم صحيح شاذاً ما هو مجرد تسمية والافهول لا ينجبه (قوله صحة نقله أو صحته) أشار به إلى أن صحة المتن لا تستلزم صحة التسند ولا العكس (قوله كثيرة منسوخة) كحديث اغما الماه من الماه منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم إذا اتقى الختان فقد وجب الغسل (قوله وقد صحح الترمذي منه جملة فراده الأول) أي الذي هو علة في العمل به (قوله وإن وقع في كلام كثير من المحدثين وغيرهم) الواو للحال أولاً الفاعل على معنى هذا إذا لم يلاحظ وقوعه في كلام كثير أي بل وإن لوحظ والضمير في وقع عائد على معلول من حيث ذاته لأن حيث المعنى المراد منه عند المحدثين كجائدين (قوله مردود عن رتبة لغة) وقع في كلامهم إطلاق علم العربية على علم النحو بخصوصه فعطف اللغة عليه مبين وصرح في الأساس بأن علم العربية ينقسم إلى اثني عشر قسمًا اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وفرض الشعر والنحو وأنشاء الخط والرسائل والمحاصرات ومنه التواريخ وجعلوا البديع ذيلًا لقسمه رأسه ولفظها أن الشارح أراد الأول لقلية استعماله على خصوص النحو وللعطف على ما هو الأصل فيه (قوله إذا ساقاه مرة بعد أخرى) كان اقتصاره على المرتين لأنهم أقول ما يتحقق به ذلك (قوله أنه لن) أي خطأ أو كونه خطأ ظاهر إذا اراد معلول مصاب بعلة لاسقي مرة بعد أخرى لأنه ليس لنا باعتبار ذلك (قوله والأفعال لا توجد فيه الخ) أي وإن لم نقل تعليمًا فلا يصح لأن المفعول لا وجود فيه أي فلا معنى لأفعل التفضيل (قوله أصلاً) أي لا بطريق الحقيقة ولا بطريق الجواز وقوله لا يتجاوز أي تسمع خال عن المناسبة (قوله لأنه ليس من هذا الباب) أي باب التعليل يعني ذكر علة مؤثرة فيه فان قلت المفعول ليس من هذا الباب أيضاً لأن المفعول مأخوذ من أعله الله إذا أصابه بعلة كالمرض فأت وان لم يكن منه حقيقة إلا أنه من مجاز الاستعارة البنيية على المناسبة (قوله والتلهي) عطف تفسير وقوله التشاغل أي لا التعليل يعني ذكر علة والأولى أن يقول الذي هو الشغل أي شغل الغير (قوله أمام معلول فوجود) هذا مقابل المحذوف تقديره أما المفعول فقد علمت أنه لا وجود فيه أصلاً وأما معلول فوجود الخ (قوله فوجود) المناسب أن يقول لجيد أي فصع التفضيل بالنسبة له (قوله بل قال أنه الأولى) لا الأجود كما يأتي (قوله لوقوعه في عبارات أهل الفن) تعليل لكونه الأولى أي وأما مفعول فلم يقع في عباراتهم وإن كان فعله الذي هو أعل وأقرب في عباراتهم ولذا قال فيما تقدم وقياسه مفعول لا يقل لأن الواو في عباراتهم هو مفعول (قوله أهل الفن) مفهوم له فلا ينافي وقوعه في كلام أهل الأصول والعروض والكلام وقوله مع نبوته لغة أي ثبت في اللغة معلول بكثر قومه بل كما يفيد المصباح وحاصل ذلك أنه معلول ثابت لغة واصطلاحاً أي وحيث ثبت في اللغة والعربية فلا عبرة بقول ابن الصلاح والنووي لأنهم لم يحفظوا أمانة ولا عن لم يحفظ ومن حفظ كالمصباح وغيره من أهل اللغة حجة على من لم يحفظ ولا توهم من قوله سابق الأولى أن يكون أجود فلا يلزم من كونه أولى أن يكون أجود بل لا أجود إلا المفعول

في الخامس والعشرون من أقسام الحديث المضطرب
بكرهه ورواه من المثل قال السخاوي لما انتهى من المثل الذي شرطه ترجيح جانب العلة مناسب
أردفه بما لم يظهر فيه ترجيح (قوله وحديث صاحب اختلاف سند) أي والحديث المختلف في السند وفي
المتن أو فيه ما فارق فيه مانعة خلو تجوز الجمع وجعل الاضطراب من أوصاف الحديث لكون الكلام في فن

فقد صار الحديث بيمين الاستناد صحيحاً بعمدة عليه وهذا كالذي يقول فيه هو والحاكم صحيح شاذ فالتشذوذ عندهما يندرج في الاحتجاج لاقى التسمية وقد معنى الترمذي المنسوخة من عمل الحديث فان أراد أنه علة في العمل به فصح وان أراد في صحة نقله أو صحته فلا لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة وقد صحح الترمذي منه جملة فراده الأول وغيره يعمل دون معلول وان وقع في كلام كثير من المحدثين وغيرهم لقول ابن الصلاح أنه مردود عن رتبة لغة والنووي أنه حسن أي لأنه من علة بالشرب إذا سقاها مرة بعد أخرى لا ما نحن فيه لكن قال العراقي الأجود المثل كافي عبارة بعضهم قال شيخ الإسلام أنه أجود من المأول أو منه ومن المثل تغليبا والأفعال لل لا وجود فيه بل لا يجوز أصلاً إلا بتجاوز لأنه ليس من هذا الباب بل من التعليل الذي هو التشاغل والتلهي أما معلول فوجوده عبر الحافظ بن حجر بل قال أنه الأولى لوقوعه في عبارات أهل الفن مع نبوته لغة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (ودو) أي وحديث صاحب (اختلاف سند) من رواه واحد بأن رواه مرة على وجهه مرة على وجه آخر

لخالف له أو أزيد من واحد بأن رواه كل من جماعة على وجهه بخالف للآخر والاضافة على معنى في أي في سند أي في وصله وارساله أولى اثبات رواه وحده أو غير ذلك (أو) اختلاف (متن) في لفظه أو في معناه وتسوات الروايات في الصحة بحيث لا ترجح أحدهما على الأخرى ولم يكن الجمع هو (مضطرب) بكسر الهمزة وهو نوع من المعلل فاما إذا ترجحت أحدهما بكون ٦٧ رواه ما حفظ أو أكثر صحته لا روى عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح فلا يكون الحديث مضطرباً بالحاكم لوجه الرابع واجب إذا أثر للرجوع كما إذا أمكن الجمع بحيث يمكن أن يعبر المتكلم بالفاظ عن معنى واحد وان لم يترجح شيء فلا اضطراب والاضطراب موجب لضعف الحديث المضطرب لا لشعاره بعدم ضبط روايه أو رواه (عند أهل الفن) حشوه مثال الاضطراب في السند حديث إذا صلى أحدكم فليجعل شيئاً تلقاه وجهه الحديث وفيه فإذا لم يجد عصاً ينصبها بين يديه فليخط خطاً فقد اختلف فيه على استعمال بن أمية اختلافاً كثيراً فرواه عنه بشر بن المفضل وروى ابن القاسم عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة ورواه الثوري عنه عن أبي عمرو ابن حريث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه حميد بن الأسود عنه عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث بن سليمان عن أبي هريرة ورواه هيب بن خالد وعبد الوارث عنه عن أبي عمرو بن حريث ابن حريث عنه عن حريث بن عمار عن أبي هريرة وروى عنه عن محمد بن عمرو بن حريث عن أبي سلمة عن أبي هريرة ومن ثم حكم غير واحد من الحفاظ باضطراب سنده لكن بعضهم صححه ترجيحاً للرواية الأولى بل قال الحافظ ابن حجر هذه كلها قابلة لترجيح بعضها على بعض فان هذا الحديث ضعيف بدون اضطراب لأن شيخنا عميل مجهول ومنال مضطرب المتن حديث فاطمة بنت قيس قال سألت أوسمئيل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال إن في المال حقاً سوى الزكاة ورواه ابن ماجه عن أبيه بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة فقد اضطرب في لفظه ومعناه

الحديث أي لامن أقوال الأئمة مثلاً المضطرب بكسر الهمزة اسم فاعل من اضطرب وقال الطوخي أنه استناد مجازي لأن الاضطراب واقع فيه لامن (قوله بخالف له) وصف بأن لوجه أي وجهه موصوف بكونه آخر وبكونه مغاير له وهما بمعنى واحد أو أنه على حذف أي (قوله أو أزيد من واحد) معطوف على قوله من رواه واحد أي أو من أزيد (قوله كل من جماعة) أراد بها ما فوق الواحد أي كل واحد من جماعة وقوله بخالف للآخر أي بخالف للوجه الآخر (قوله في سند) أي سواء كان ذلك الاختلاف واقعاً في سند أو في متن (قوله في إثبات رواه وحده) لا يخفى أن من جملة ذلك الاختلاف في الوصل والارسال لأن الوصل أثبت الصحابي والمرسل حذفه والصحابي من صدوق راوفاً يكون من عطف العام على الخاص بأوفراد بالمعطوف ما عدا المعطوف عليه وقوله أو غير ذلك أي كما سيأتي في جعل حريث تارة جده أبي عمرو وتارة أبا (قوله بحيث لم يترجح) الباء للتصوير التناوي أي مصوراً ذلك التناوي بجملة هي عدم ترجيح شيء منها (قوله وهو نوع من المعلل) لا يخفى منافاته لما قاله السخاوي ويمكن الجمع بأن ما أفاده السخاوي من المناقاة ناظر لاستعمال الأكثر وما قاله الشارح ناظر لغيره المشار إليه بقوله وقد يعاون الحديث بأنواع الجرح ولاحتياجه لمزيد تفصيل أفرد بترجيحه (قوله للوجه الرابع) متعلق بواجب أي والحكم واجب للراجح أي ثابت للراجح وهو وجوب العمل (قوله بحيث يمكن أن يعبر المتكلم بالفاظ عن معنى واحد الخ) الواضح أن يقول بحيث أمكن رجوع تلك الألفاظ المختلفة المعنى واحد أي يمكن الجمع من أجل إمكان كون المتكلم عابراً بالفاظ عن معنى واحد (قوله فليخط خطاً) أي يدردائرة منقطة كالللال فيما قاله أحمد أو يجعله بالطول فيما قاله مسدد قال السخاوي وهو من باب قتل كما أفاده المصباح فهو بضم الحاء (قوله عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث) لا يخفى أن حريثاً هنا أي في الرواية الأولى وقع جده أبي عمرو وقوله عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه لا يخفى أن حريثاً في هذه الرواية الثانية وقع أبا لابي عمرو لا جدها بخالف الأولى ويمكن الجمع بأن الجديسي أبا وقوله وروى عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث لا يخفى أن حريثاً في هذه الرواية الثالثة وقع جده الجدي بالنسبة لأبي عمرو ووقع جده أبيه الذي هو محمد فبخالف الروايتين المتقدمتين فنقول يمكن الجمع بينه وبين الأولى بأن قوله في الأولى ابن محمد بن حريث أي بواسطة عمر وقد حذف واسطة وبينه وبين الثانية بأن يقال قوله في الثانية عن أبي عمرو ابن حريث أي بواسطة محمد وعمرو وجعل هذه الثلاثة راجحة على ما يأتي من الروايتين الأخريتين فالحاصل أن الروايات التي صرح الشارح بها خمسة حكم بترجيح الثلاث الأولى على الأخريتين ويمكن الجمع بين الثلاث الأولى بما قلناه فمضى قول الشارح فهذه كلها قابلة لترجيح بعضها كالثلاثة الأولى على بعض كالأخريتين هذا ما ظهر على الوجه الأقرب في ذلك ويمكن غير ذلك وقوله وقيل غير ذلك فن الغير ما قيل عنه عن حريث بن عمرو عن أبي هريرة انتهى من حاشية العلامة العدوي على شيخ الإسلام فيمكن أن تكون هذه الرواية الأخيرة في الحاشية هي السادسة في هذا الشارح الزرقاني (قوله غير واحد من الحفاظ) كالنووي وابن عبد الهادي (قوله والراجحة منها) أي وجنس الراجحة منها وقوله بينها أي بين أفرادها كما ظهر (قوله لا يلبق الإجماع الخ) لم يقل لا يصح لوجودها فيما ذكر لأن التمثيل يكفي فيه الفرد (قوله لأن شيخنا عميل) وهو أبو عمرو وقوله مجهول أي غير معروف أي لم يمهله هو أهل الرواية أولاً (قوله سألت أوسمئيل النبي صلى الله عليه وسلم) يقرأ النبي بالنصب نظر السائل وبالرفع نظر السائل فهو من باب التنازع وأولاً (قوله اضطرب في لفظه ومعناه) أي اختلف فيه ما لان الحق والراجحة منها يمكن التوفيق بينهما قال الحق أن التمثيل لا يلبق الإجماع لولا الاضطراب لم يضعف فان هذا الحديث ضعيف بدون اضطراب لأن شيخنا عميل مجهول ومنال مضطرب المتن حديث فاطمة بنت قيس قال سألت أوسمئيل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال إن في المال حقاً سوى الزكاة ورواه ابن ماجه عن أبيه بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة فقد اضطرب في لفظه ومعناه

في المال حق سوى الزكاة ورواه ابن ماجه عن أبيه بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة فقد اضطرب في لفظه ومعناه

أدرج فيه أو بالتخصيص على ذلك من الراوى أو من بعض الأئمة المطلعين أو باستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك (وما روى كل قسرين) من الصحابة أو التابعين أو أتباعهم أو أتباع أتباعهم (عن أخيه) بالقرص على الكفة المشهورة في الأئمة الخمسة أى من المساوى له في الأخذ عن الشيوخ وفي السنن غالباً وقد يكتفى بالتساوى في السند وإن تفاوتوا سناً (مدح)

عن أبي خنيفة زهير بن حرب عن يحيى بن معين عن علي بن المديني عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة عن أبي بكر بن حفص عن أبي سارة عن
هائنة قالت كنت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بأخذ من شعورهن حتى يكون كالوفرة فأدركه والأربعة فوقعه أفراخ كما قال الخطيب

خليفة ويحيى بن معين وعلي بن المديني وعبيد الله معاذ فالحمد لله ما قرآن وباقي السند ليس باقران تأمل
(قوله فان روى الراوي عن هودونه سنا أوفى مرتبة الآخذين عنه) أي روى الراوي الكبير عن صغير
دونته في السن أو دونته في المرتبة أي ان يكون الكبير روى عن أصغر منه في الطمعة والسن فأوفي كلام
الشارح بمعنى الوالات الادونية في السن لازمة فالادونية في المرتبة فقوله كرواية الزهري عن
مالك أي عن تلميذه مالك بن أنس فان الزهري أكبر منه سناً ومرتبة ومالك تلميذه دونيه فيه ما وهذا محترز
قول المتن وما روى كل قرن عن أخيه أي مساويه في الأخذ عن المشايخ والسن (قوله أوفى مرتبة الآخذين
عنه) هو معطوف على دونته والتقدير عن هو في مرتبة التلامذة الآخذين عنه فان مالكا في مثاله الآتي في
مرتبة التلامذة الآخذين عن الزهري (قوله والأصل فيه) أي الدليل على رواية الاكابر عن الاصاغر رواية
النبي صلى الله عليه وسلم عن عجم الدار ي خبر الجساسة أي لانه صلى الله عليه وسلم جمع الصحابة وخطب
لهم خبر عجم عن الجساسة وهي دابة كثيرة الشعر حتى لا يعلم قبلها من درها لانهم لم ياطاعوا على جزيرة
يحب المغرب فراواه هذه الدابة ففرزعوامنها فقال لهم لا تفزعوا الى الجساسة أنجس الاخبار للمسيح الدجال
وقيل ان هذه الدابة اتى تخرج وتسم الناس وكان عجم اذ ذلك نصرا نياما ثم سلم رضي الله عنه (قوله رواية
الاباء عن الابناء) ومن فوائد معرفة هذا القسم الأمن من ظن تحريف نشأته كون الابن أباً وذلك لانه
اذا قيل روى فلان عن ابنه كذا بظن أنه قد انحرف لان الشأن اب الابن يروي عن أبيه لانه لو كان
الاصغر وشاع عن ذلك توهم كون الابن أباً أي أن عوامه ان يقول روى فلان عن أبيه فلان كذا فاذا
علم أن فلانا روى عن ابنه فلان فلا بطن التحريف ولعل هذا فيمن لم يكن الظان عنده علم بابوة
أحد هما لا لا آخر والا فلا يس الاظن التحريف فقط ولا ينشأ عنه توهم كون الابن أباً ولم يذكر
رواية الانباء عن الاباء فائدة مخصوصة (قوله وفائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم وتنزيل
الناس منازلهم) ومن تنزل الناس منازلهم أن الصغير اذا انفرد بشئ من العلم يحقق على الكبير الحاشي
عن ذلك العلم أن يأخذ عن ذلك الصغير (قوله فان تقدم موت أحد قريتين اشتركا في الأخذ عن شيخ فهو
السابق والا لاحق) قال شيخ الاسلام في معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر بحيث
يكون بين وفاتيهما أم بعد بدوع لطيف ومن فوائد الأمن من ظن سقوط شيء من اسناد المتأخر وتقرر
خلاوة علو الاسناد في القلوب وذلك لانه اذا اشترك راويان في الأخذ عن الشيخ وعلم تقدم الوفاة لاحدهما
على الآخر ثبتت العلوية تقدم الوفاة لان العلوقية يكون بها واذا ثبت العلوية وثبتت خلاوته وقوله الأمن من ظن
سقوط شيء من اسناد المتأخر أي بينه وبين شيخه أي لانه لما رأى أن من أخذ عن الشيخ قدم مات فيظن أن
هنالك واسطة بين هذا الراوي والشيخ (قوله ومات البخاري الخ) أي مات في شـ وقال كما ذكره شيخ
الاسلام وكانت وفاته رحمة الله عليه وله من العمر اثمان وستون سنة الاثلاثة عشر يوماً وكانت وفاته ليلة
السبت بعد العشاء ودفن صبيحته بخير تنزل قرية من قرى مصر فتدبر عيد الفطر وخرتنك بفتح الحاء المهمة
وسكون الراء ففتح الاء الفوقانية وسكون النون وفتح الكاف على فرسخين من مصر قد وألهم حفظ
الحديث وهو في الكتاب وسنة عشرين أو أقل فاما بلغ ست عشرة سنة حفظ كتاب ابن المبارك وكيع
وما بلغ ثمان عشرة سنة نصف قضايا الصحابة والتابعين وأفاويلهم وصف كتاب التاريخ اذ ذاك عند
قبر النبي صلى الله عليه وسلم وكتاب مارق في شدّة الافرجت ولا ركب به في مركب فغرق وكان بحاج
الدعوة وقد دعا فاربه اهـ من ختم القسط لاني على البخاري (قوله الخفاف) قال شيخ الاسلام نسبة
الى عمل الخفاف أو بهما فأبو السراج شيخ اسكن من البخاري والخفاف سابق والخفاف لاحق
وقد اشتركا في الأخذ عن شيخ انتهى (قوله ومات ثلاث وتسعين وثلاثمائة) أي مات في ثاني عشر
ربيع الأول كما ذكره شيخ الاسلام (قوله السلفي) بكسر السين نسبة الى سلفه كما تقدم عن الطوشي
(قوله ان المسعودي) أي الشيخ المسعودي منه كالسلفي في هذا المثال وأحد الراويين كابرقاتي وبعض
الاحداث أي الصغير في السن كأب القامح

فان روى الراوى عن هودونه ضاأو
فى مرتبة الآخذين عنه فرواية أكبر
عن أصغر كرواية الزهرى عن
مالك والأصل فيه رواية النبي صلى
الله عليه وسلم عن عجم الداروى خبر
الجساسة ومن رواية الأكار عن
الأصاغر رواية الآباء عن الأبناء
والعجاجة عن التابع كرواية العباس
عن ابنه الفضل ورواية وائل عن
ابنسه بكر وكرواية العبادلة وأبي
هريرة ومعاوية وأنس عن كعبه
الأخبار أمارواية الأبناء عن الآباء
فكثير وأخص منه من روى عن
أبيه عن جده وفائدة معرفة ذلك
التسمين بين مراتبهم وتزليل
الناس منازلهم فان تقدم موت أحد
قرنين اشتركا فى الاخذ عن شيخ
فهو السابق واللاحق كالبخارى
حدث عن تلميذه أبى العباس
السراج أشياء فى التاريخ وغيره
ومات البخارى سنة ست وخمسين
ومائتين وآخر من حدث عن
السراج بالسمع أبو الحسين الحافظ
ومات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة
وكأبى على البرقانى سمع من تلميذه
السلفى حديثا ورواه عنه ومات
على رأس الخمسمائة وكان آخر
أصحاب السلفى سمطه أبو القاسم بن
مكى وكانت وفاته سنة خمسين
وسمائه فقد شارك أباعلى فى
الرواية عن السلفى وبين وفاتيهما
مائة وخمسون سنة قال الحافظ ابن
حجر وهذا أكثر ما وقعنا عليه من
ذلك وفاة ما يقع فى ذلك أن
المجموع منه قد يتأخر بعد موت
أحد الراوين عنه زمانا حتى يسمع
منه بعض الأحداث ويعيش بعد
السمع منه دهر طويلا فيحصل
من مجموع ذلك فهو هذا المدة والله
الوفق

في الثلاثون من الأقسام الحديث المتكبر

بكون النون وقع الكافي قال الحوى في شرحه (والمتكبر الذي انفرد) بكون الدال للضرورة على حد قوله * لوعصر منه المسيل والبان العصر * وفي كلام المصنف حذف الموصول الاعمى وأجازه الكوفيون والأخفش وقبهم ابن مالك بشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر كما في معنى اللبيب (به) أي روايته (راو) من الرواية بحيث لا يعرف ذلك الحديث من غير روايته لامن الوجه الذي رواه ولا من غيره (غدا) أي صار (تعديله) أي تعديل الغير اياه فالصديق المصنف لا يقول والفاعل محذوف (لا يحتمل التفرد) أي لم يبلغ مبلغا في العدالة والضبط يحتمل معه التفرد بالرواية بل هو قاصر عن ذلك أنه بالحروف وقال الدمياطي في شرحه (غدا) أي صار (تعديله) أي توثيقه (لا يحتمل) بفتح التحتية وبالهاء المهملة بعدها ميم مكسورة أي لا يحتمل التفرد كونه وان كان ثقة لم يبلغ مبلغا من يحتمل تفرد به بالخبر وحمله غدا الخ في موضع الصفة لرواه وهو مفهومه انه اذا احتمل تفرد به لكونه صادرا لذلك لا يكون حديثه منكرا اه بالحروف (قوله والمتكبر) مبتدأ والفرد خبر وهو صفة موصوف محذوف أي الحديث الفرد كما أشار إليه السارح وكان الأولى تقديم الحديث على المتكبر في قول والمحدث المتكبر كما مضى الجوى وبه جار ومجرور وخبر مقدم وراو مبتدأ مؤخر وغدا تعديله فعل وفاعل والجملة صفة لرواه وقوله يحمل أي يقتصر وقوله وكونه ثقة الأولى أن يقول وان كان ثقة (قوله لا يعرف منه من غير جهة راويه) زاد السخاوي بعد قوله من غير جهة راويه ولا يتابع فيه ولا شاهد (قوله لا يحتمل) خبر لغدا بمعنى صار أي لا يساوي ذلك التعديل تفرد به ففي يحمل ضمير راجع لتعديله وأما قول السارح أي لا يحتمل تفرد به فهو محل معناه لا اعراب (قوله رتبة من يحتمل تفرد به) أي يقتصر تفرد به أي بحيث يصير حديثه صحيحا أو حسنا (قوله أبو زكريا) بضم الزاي (قوله كلوا البلع بالتمر) أي اجمعوا بينهما بضم بعضهما إلى بعض وأكلهما معا مضموين (قوله ولان معناه ركيك) معطوف على قوله قال أبو زكريا وكل منهما متعليل لقوله فهذا الحديث منكرا (قوله محاسن الشريعة) جمع محسن أو حسن على غير قياس والاضافة لليان أو من اضافة ما كان صفة والشريعة بمعنى الأحكام المشروعة فظهرت المطابقة (قوله بل من حياته مسامطية الله تعالى) أي وأما غير المطيع فهو جيبه لا عدوه (قوله ومشي) أي بعضهم وفي بعض النسخ ومشي الناظم وهي غير ظاهرة لأن الناظم عرق كلا بتعريف ينفع التفسير (قوله لم يجز بمتابعة مثله) صفة تخصصة للضعيف احترازا من الضعيف الذي يخبر فهو شاذ وليس بمنكر والمستور هو مجهول الحال (قوله والمقابل للشاذ الخ) هذه المقابلة اصطلاحية لا لغوية لأنها وان عت في مقابلة المعروف بالمنكر لا تتم في مقابلة الشاذ بالمحفوظ الا بطريق اللزوم لأن الشاذ لغة معناه المنفرد وشأنه عدم الحفظ (قوله من طريق حبيب) بالتصغير فهو بضم الحاء المهملة بعدها باء موحدة مفتوحة ثم بعدها ياء مشددة مكسورة وحبيب الثاني مكبر بوزن غريب والعزيز بعين مهملة مفتوحة وباء ساكنة مخففة وزاى مجعومة وآخره اقبلها ألف كما ضبطه الثلاثة اه حواشي الخبة (قوله قال فعرف بهذا) أي قال الحافظ في شرح الخبة بهذا المذكور من تعريفي الشاذ والمنكر المذكورين قبل قوله وقد مثل في شرح الخبة وفيه أنهم لا يثبتان العموم والخصوص الوجهي بل التباين الكلي ألا يصدق الشاذ على شيء من افراد المنكر كما أن المنكر لا يصدق على شيء من افراد الشاذ تعديله بأن بينهما اجتماع في اشتراط مخالفة الخ لا ينتج العموم والخصوص بل التباين الكلي كما ذكر ذلك حواشي الخبة

الحادى والثلاثون من الأقسام المتروك

وهو في اللغة الساقط واصطلاحا ما ذكره أي الحديث ما رواه واحد به أي روايته انفردا أي توحد لعدم موافقة غيره له من أهل الحديث وأجمعوا الضعفة أي أجمع أهل الحديث على ضعف روايه واتسماه بالكذب فهو أي المتروك كسر دلعل الكاذبة أي فهو ردي أي مردود لضعف روايه فهو من مخالفة واقترافا أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق والمنكر رواية ضعيف وقد غفل من سوى بينهما

الاطلاق أي لا يحتمل تفرد به لكونه لم يبلغ في الاتقان وكونه ثقة رتبة من يحتمل تفرد به مثاله ما رواه النسائي وابن ماجه من رواية أبي زكريا يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا كلوا البلع بالتمر فان ابن آدم اذا أكله غضب الشيطان وقال عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق فهذا الحديث منكرا كما قال النسائي وابن الصلاح وغيرهما فان أباز كبر تفرد به وأخرج له مسلم في المتابعات غير أنه لم يبلغ رتبة من يحتمل تفرد به ولان معناه ركيك لا ينطبق على محاسن الشريعة لأن الشيطان لا يغضب من مجرد حياة ابن آدم بل من حياته مسامطية الله تعالى ومشي الناظم على أن المنكر بمعنى الشاذ كما جرى عليه ابن الصلاح والاعتدال أنهما متميزان كما قاله الحافظ ابن حجر فالشاذ ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه أو تفرد به قليل الضبط والمنكر ما خالف فيه المستور أو الضعيف الذي لم يجز بمتابعة مثله فعلم أنهم متميزان بذلك وأن كلا منهما قسمان والمقابل للشاذ يقال له المحفوظ والمنكر المعروف وقدم مثل في شرح الخبة المنكر بما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب المقرئ عن أبي إسحق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس مرفوعا من أفام الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرأ الضيف دخل الجنة قال أبو حاتم هو منكرا لأن غيره من الثقات رواه مسوقا وهو المعروف قال فعرف بهذا أن بين المنكر والشاذ هو ما رخصوا من وجه لأن بينهما اجتماعا في اشتراط مخالفة واقترافا أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق والمنكر رواية ضعيف وقد غفل من سوى بينهما

(متروك) أي الحديث هو (حواشي)

به انفرد وأجمعوا الضعفة) أهمته بالكذب بأن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته ويكون مخالفا للوقوع المعدومة أو يعرف بالكذب في كلامه وألم يظهر وقوع ذلك منه في الحديث أو لتهمة بالفسق أو الغفلة أو كثرة الوهم (فهو كرك) أي كالمردود الموضوع لكنه أخف منه كما صرحوا به وأفاده الناظم بالتشبيه وهذا النوع أسقطه العراقي وزاده غيره كصاحب الخبة والسيوطي قال في ألفيته

ومع بالمتروك فردا تصب روايه متهمة بالكذب أو عرفوه منه في غير الأثر أو فسقا وغفلة أو وهم كثر

(و) الحديث (الكذب) أي المكذب على النبي صلى الله عليه وسلم (المخلق) بفتح اللام أي لا ينسب إلى النبي أصلا (المصنوع) من وضعه (على النبي فذلك الموضوع من وضع الشيء اذا حطه معنى بذلك لاخطا رتبته دائما بحيث لا يجزأ أصلا وأنى الناظم تبعا للعراق في تعريفه بهذه الألفاظ الثلاثة المتقاربة للتأكيدي التنفير منه وأورد الموضوع في أنواع الحديث مع أنه ليس بحديث نظرا إلى زعم واضعه ولتعريف طرقة التي يتوصل بها المعرفة لينتفي عن القبول ويعرف الموضوع باقرار واضعه وبقرائن يدركها من له ملكة قوية في الحديث واطلاع تام ومن القرائن ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع لقيث بن ابراهيم حيث دخل على المهدي فوجد يلبس بالحمام فساق في الحال استنادا إلى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا سبق الا في نصل أو خف أو حافر أو جناح فعرف المهدي أنه كذب لاجله فأمر ببيع الحمام

وقال أنا حلت على ذلك ومنها أن يكون منافقاً للنس القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك
التأويل وقد عرف بركه لفظه لكونه لافصاحة ٧٦ فيه أو معناه لكونه يرجم إلى الأخبار بالجمع بين القيسين أو بركتهم معا

فيه وعد عظيم على فعل شيء حقير
أو وعد شديد على صغيرة ثم تارة
يخترع الواضع كلاماً من عنده
وتارة يأخذ كلام غيره كبعض
السلف الصالح كحديث حب
الدينار رأس كل خطيئة فإنه من
كلام مالك بن دينار كرواه ابن أبي
الدينا وأمن كلام عيسى عليه السلام
كرواه السهقي في الزهد وقال في
سبع الأيمان لا أصل له عن النبي
صلى الله عليه وسلم إلا من مراسيل
الحسن البصري قال العراقي
ومراسيله عندهم شبه الريح
أوقداه الحسكة كحديث المعصية
بيت الله والخمية رأس الدواء فإنه
من كلام بعض الأطباء أو
الأمريليات أو يأخذ حديثاً
ضعيف الأسناد فربما له أسناداً
صحيحاً يروي به والحاصل على الوضع
لما هم الذين كالزنادقة أو الانتصار
والتعصب لمذاهبهم كالخطابية
والسالية أو اتباع هوى بعض
الرؤساء كالخلفاء والأمراء فربما
اليهم أو ذمهم بريدون ذمه أو
للاكتساب والارتقاء أو الأغراب
لنقص الاستهوار أو غلبة الجهل
كبعض المتعبدين الذين وضعوا
أحاديث فضائل السور وكل ذلك
حرام بإجماع من بعده ولا عبرة بما
ذهب إليه بعض الكرامية وبعض
الصوفية من إباحة الوضع في
الترغيب والترهيب لأنه خطأ نشأ
عن جهل لأن الترغيب والترهيب
من جملة الأحكام الشرعية وقد
أجمعوا على أن الكذب على النبي
صلى الله عليه وسلم من الكبائر
وبالجموع يني فكفر من تعمد
عليه وأجمعوا على تحريم رواية الموضوعات المروية ببيان له لعله صلى الله عليه وسلم من حدث عن

الاسلام

عنه وأجمعوا على تحريم رواية الموضوعات المروية ببيان له لعله صلى الله عليه وسلم من حدث عن

وقد عرفت أن الجوزي في بيان الموضوعات كتاباً ملحوظاً لجلدته لكنه خرج عن ٧٧ موضوعه بحيث أودع فيه كثيراً من الأحاديث الضعيفة التي

لا دليل على وضعها بل ربما أودع
فيه الحسن والصحيح وخطأ وفي ذلك
وشنعوا عليه فيه قال السيوطي
وفي كتاب ولدا الجوزي ما
ليس من الموضوع حتى وهما
من الصحيح والضعيف والحسن
ضعفته كإني القول الحسن
ومن غريب ما تراه فاعلم

الاسلام بالتفتية وبالجمع اه والكذاب باطن راضع الاصل وظان كذبه هذا على نسخة التفتية وقوة
و بالجمع أي أحد الكاذبين المشهورين بالكذب وقيل الجمع باعتبار كثرة الناقلين ويرى بقرآنهم الياء
مبنياً للمفعول بمعنى يظن بفتح الياء مبني للفاعل وذ كر الزا في شرحه على شرح النخبة اه يصح قراءته
بفتحين أي يعلم وأن الأول هو المشهور فيه (قوله وقد عرفت ابن الجوزي) كذبه أبو الفرج وكان
حنبل المذهب تفتية على الشيخ عبد القادر فكان حنبلياً وكان أبو الفرج واعظاً وله زوجة تسمى نسيم
الصبا وكان يحبها ويحشى أن تعصر مجلس وعظه خشية أن تموت لأنه كان ولاد من موت إحدى مجلس
وعظه فاتفق يوماً أنها حضرت مجلس وعظه بغير إذن منه فعرفها وجعل ينظر إليها بالجارجل وحال بينهما
وبينهما فتشديتا

أيا جلي نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها
اه وفي الاجهوري في فضائل رمضان اه فائدة اه قال العلقمي سئل امام الحرمين حين جلس بعد
موت أبيه لم كان السرفرة قطع من العذاب فأجاب على الفور لان فيه فراق الاحباب اه وقد ذكر عن
ابن الجوزي أنه حين فارق زوجته المسماة نسيم الصبا وكان له تعلق بها فحلفت يوماً مع امرأتين لحضور
مجلس وعظه وجعلت المرأتين في مقابلة الشيخ وجلست خلفهما فلما شعر الشيخ بها أنشده يقول
أيا جلي نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها
فان الصبا رجع إذا ما تشمت * على نفس مهموم تجلت همومها
أجدر بها أو تشفى مني حرارة * على كبد لم يبق إلا رسومها

اه بالمعرف (قوله نحو مجلسين) لم يقل مجلسين لاختلاف النسخ وفي بعض النسخ أن أحدهما في
الموضوعات والآخرة في الأحاديث الواهية أي التي بها علل الضعيف (قوله بل ربما أودع فيه الحسن
والصحيح) يحتمل تساريفه أو أكثرية أحدهما على الآخر وهو الحسن (قوله وخطأ وفي ذلك) أي في
خروجه لمطلق الضعيف (قوله قال السيوطي) استدلال على قوله لكونه خرج عن موضوعه الخ وقوله حتى
قال معطوف على السيوطي لحسن العاطفة لعلها بمعنى أواد (قوله وقد عرفت ابن الجوزي) هو من كلام
السيوطي وقوله ذلك أي التعقبات والفهرست ذكر تراجم الكتب وما يشتمل عليها وقبل اسم لورقة يجمع
فيها الكتب المؤلفة بتراجيحها (قوله عند قوله حدثنا الأعمش) هو ظرف متعلق بقوله دخل (قوله أود كره)
أي ذكر المتن (قوله يعقد على قافية أدم) أي قفاه أي مؤخره عامه إذا هو تام ثلاث عقد يضرب على كل
عقد مرة منها عليك ليس طويل فأرقد فان استيقظ وذكر الله انمحت عقدة فإذ انمحت عقدة فإذ
صلى انمحت عقدة كلها أصبح نسيطاً طيب النفس والأصبع خبيث النفس كسلان وفي عبارة الجوزي
قافية رأس أحدكم كز ياد رأس وهو ساقط من قلم السارح فلهذه روايتان (قوله مما زحاه الخ)
فقد كان شريكاً من أفعال المصنف وكان ثابت رجلاً صالحاً (قوله فظن نأب أن هذا من السند)
ناظر لقوله ولم يذكر المتن وقوله أوبقيته أي المتن ناظر لقوله أود كره فهو لفظ ونشر مرتب وكذا قوله
منفصلاً أو مدرجاً (قوله وهو غفلة أو غلظة منه) أي ظن نأب غفلة أو غلظة من نأب أي أنك تخير بين
أن تقول غفلة وأن تقول غلظة أي ذو غفلة لأن الغفلة غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره
كما أفاده المصباح ومفاد القاموس مراد غفلة له وهو يذهب فرق فليراجع وتأمّل وقوله أو غلظة
أي تشبهها وذلك أن الغلط يخص بالقول قال في المصباح غلط في منطقة غلطاً أو خطأ وجه الصواب
وهذا الوضع من نأب لا اثم فيه وإن كان كذا بعدم القصد (قوله نشأت من سلامة صدره) أي من سلامة
قلبه من ظن في الناس خلافاً لما هو ظاهر منهم لا من عدم ضبطه (قوله بحيث) هذه حفيضة تقييد
فائدة اه قال الامام محمد بن محمد البديري الدمشقي في آخر شرحه هذه المنظومة المباركة ما نصه
وأما قراءة الحديث بحجوة كنجويد الفراء من أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر وغير
ذلك فهي مندوبة كما صرح به بعضهم لكن سألت شيخنا خاتمة المحققين الشيخ علي الشيرازي لم يسمع

يحدث به منفصلاً أو مدرجاً في المتن وهو غفلة أو غلظة منه نشأت من سلامة صدره وهو مرت إلى غيره بحيث انتشرت حديثاً قرواه عنه كثير

الله تعالى بالرحمة حاله قرأتى عليه صحيح الامام البخارى عن ذلك فأجابنى بالوجوب وذكرى أنه رأى ذلك
منقولاً في كتاب يقال له الاقوال الشارحة في تفسير الفاتحة وعلال الشيخ حينئذ ذلك بأن التجويد من محاسن
الكلام ومن لغة العرب ومن فضايلة المتكلم وهذه الامان مجموعة فيه صلى الله عليه وسلم فمن تكلم بحديثه
صلى الله عليه وسلم فله عليه مراعاة نطق به صلى الله عليه وسلم (قوله وقد أتت هذه المنظومة الخ) قال الحموى
في شرحه (وقد أتت) أى هذه الأرجوزة (كالبوهر) لفاسيتها اشتغلت عليه من علم الحديث والجوهر
اللاتى البكارو (المكتون) المستور منه لنفاسته وعزته (سميتها) أى هذه الأرجوزة قال في الصحاح
سميت فلا تزد اوسميته بزيد يعنى وأسميته مثله فتسمى به (منظومة الباقون) أى جعلت علمها الذى تميز
به عن غير هانئ وبالى فان الفعل يتميز بفعله لكونه علة في وجوده ولم أقف للناظم رحمه الله تعالى على
ترجمة يعلم منها اسمه وحاله ولا أدري ما هذه النسبة هل هي للدة أو قرية أو أب أو جد اه بحروفه وقال
الديلماطى في شرحه (وقد أتت كالبوهر المكتون) أى المنظومة بمعنى حصلت وتمت ككاشفة كالبوهر
المكتون أى المصون في النفاسة وحسن الصياغة ولا سيما تضمينها هذه الاقسام الكثيرة في ألفاظها
القليلة (سميتها منظومة الباقون) بفتح الموحدة وسكون التحتية وبالقاف وبعد الواو نون ولم أقف له رحمه
الله تعالى على ترجمته والنظم لغة التأليف وكثر استعماله في جمع مخصوص كجمع جواهر العدة وكلم الشعر
وحده عند الادباء الكلام الموزون قصداً تربط المعنى بقافية قاله الشيخ عبد الله الشنورى في شرح
الغرضية وقال الشفاوى النظم في اللغة الجمع وفي الاصطلاح الجمع على بحر من البحور المعروفة عند أهل
القريض قال في الصحاح نظمت اللؤلؤ أى جمته في السلك وانتظم مثله ومنه نظمت الشعر ونظمت
والنظام الحيط الذى ينظم به اللؤلؤ ونظم من أوأوه اه بحروفه (قوله فوق لثلاثين) وطأ الديلماطى
شرح هذا البيت بما نصه ثم كرر الناظم رحمه الله تعالى عدة أبيات ما وفائدة صونها من اسقاط بيت منها
أرا كثر من نحو حاسد فقال من فوق ثلاثين بأربع أتت أبياتاً أى عدة أبياتاً بأربعة وثلاثون بيتاً على
هى أنها من كامل الرجز لا من مشطوره والا كانت عدة ثمانمائة وستين بيتاً ثم بعد أن تم المعصود من
نظمها بخير ختمت بينا لفافه وختمها بالحبر لاشتمالها على عمل الخير جزاء الله عن سعيه كل خير
وعاملنا وأياه بالرضى والقبول فانه المرحور المأمول انتهى بحر وفه وقال الحموى (قوله عده الثلاثين)
خير مقدم وقوله بأربع طرف لقوله أتت قدم عليه لفرة النظم وقوله أبياتاً أى الأرجوزة بة
وآخر والمعنى أن أبيات هذه الأرجوزة زائدة على عقد الثلاثين بأربعة أبيات (ثم بخير ختمت) لا بغيره
كما يفيد تقديم المعصود وفي قوله ختمت إشارة الى حسن الختام وهو أن يؤتى في آخر الكتاب بما يدل
على انتهائه (قوله أتت أقسامها الخ) قد علمت أن النسخة التى شرح عليها الديلماطى والحموى أتت
أبياتاً هاهنا الصواب لان أبياتاً أربعة وثلاثون وأما أقسامها التى ذكرت فيها فاثنتان والثلاثون كما يؤخذ
من كلام الديلماطى عند دخوله على الموضوع الذى هو آخر الاقسام بقوله الثانى والثلاثون الحديث
الموضوع والجواب عن النسخة التى فيها أقسامها بأنه عدل الدلس اثنتين والمقلوب قسنتين فهى أربعة
لا اثنان فالعده صحيح وهو ظاهر (قوله ثم أنشدك الله) بفتح المهملة وضم الشين وبابه نصر أى أسألك
بالله فالكفى مفعوله الاول وأن تلتبس مفعوله الثانى وقوله الواقف أى المطلع وقوله على خطا بديل
اشتمال ويحتمل أن يكون بديل بعض باعادة العامل فيهما والخطأ ما ليس عن عمد والزلل ما كان عن عمد
وهما خلاف الصواب (قوله ناظر) مفعول لأجله وهذا أحسن من جعله حالا (قوله فافق لها) الى آخره
هذا بيت من الرجز وشطره الثانى من ألفية ابن مالك وأوله فى الألفية ولا يضاف اسم لابه اتخذ قسماً
ذلك تضميناً وان لم يذكر أنه من قول ابن مالك لشهرته عند أهل العلم قال التضمين فى اصطلاحهم هو أن
يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه ان لم يكن مشهوراً عند البلغاء وقوله معنى فاعل بقوله
فسد وقوله فافق لها دليل الجواب المحذوف عند البصريين أو هو الجواب عند الكوفيين وقوله اذا

(وقد أتت) هذه المنظومة
(كالبوهر المكتون) سميتها
منظومة الباقون) لتطابق التسمية
الواقع ولم أقف له على اسم ولا ترجمة
ولا ما هو منسوب اليه (فوق الثلاثين)
بأربع أتت أقسامها) المراد بها
ما يشتمل الأنواع المندرجة تحت
الاقسام كما سبق (ثم بخير ختمت)
ثم أنشدك الله أيها الواقف على هذه
الجماعة على خطا أو زلل أن تلتبس
لها بخير ناظر لها بعين الرضا
فافق لها باب اعتذار ان فسد
معنى وأقل موها اذا ورد

ورد معناه هذا اذا صدر منى واطلعت عليه فخال فساد المعنى قوله في شرح المديح عن أخيه بالقصر على اللغة
المشهورة فى الأسماء الخمسة ومثال الموهوم قوله فى أنباء الفتى بالدرج على ما تقدم (قوله والله دران
الوردى) هذه صيغة تعجب أى لله فعله أو صنعه وأصل التعجب من الدر الذى نشأ منه هذا العالم الجليل
الذى رضى به وترى به (قوله حيث يقول) أى فى خطبة ألقيتها التى نظمها فى تعبير المفاات المشتملة على
سبعة وأربعين باباً التى أولها باب آداب المعبر وآخرها باب فى أشياء مرتبة على حروف الهجاء وفيها
هذه الأبيات الأربعة وبعدها

وأسأل الله صلاح الحال * لى ولكم والفوز فى المال

لكنه عبر فيها بالواو عوضاً عن الفاء فى قوله فالناس وعبر بالنون بدل الدال فى قوله فديت وقدم حسداً بالحاء
المهملة على جسد بالميم فعل الشارح غير ما قصد أو اطلع على نسخة فيها مثل ما نقل أو تصرف من
الناسخ وعبارة شارحها المناوى ما نصه بعد هذه الأبيات أشد الناظم يشكو أهل زمانه ويشير الى ما يتلى
به من الحسد والايذاء وأن سب ذلك التصنيف فقال ان العلماء الماضين لم ينتصروا للتصنيف إلا رجاء
الحصول الأجر لهم عليه وابتغاه لنيل الثواب يوم الحساب وما فعلوا ذلك ليكون سبباً لاطعن فيهم ورميهم
بسهام الذم والقدح فى المؤلف وما ألف وتبسط الهفوات والعثرات وما طعن به القلم فانه عكست الأمور
وانقلبت الحقائق وصار من صنف عرضه غرضاً وصنعه هدفاً ومنشأ ذلك الحسد فان من أبرز تاليفها واطلعه
عليه من أهل عصره ورأى أنه لا يمكنه الا تيان بمثله اشتعلت به نار الحسد فربك له سبيل الا التصدى
للاطعن فيه وذهمه وتقيصه لئلا يفر الناس عنه حتى لا يتميز عليه بذلك رهم عن الآخر غافاً فقلوب عن عقاب
الله معرضون وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون انتهى بحر وفه (قوله هدف للذم) الهدف هو الذى
يرمى اليه بالنشاب وفى الكلام تشبيه بليغ أى يصير كالهدف (قوله بالاحسد) هو صفة لجسد أى
جسد لم يصدر منه حسد للوآف ولا غيره وبين جسد وحسد الجناس اللاحق (قوله وذو الحجا) مقصود رأى
العقل من نفسه فى شغل أى فى شغل شاغل يعيوب نفسه عن عيوب غيره (قوله عليه) أى لاجلها فعلى
للتعليل والله أعلم بالصواب

وقال المؤلف وكان الفراغ من جمعها يوم الجمعة سلخ الحرم الحرام افتتاح سنة احدى وسبعين ومائة
وألف من هجرة عليه الصلاة والسلام والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات خالق الكون ومدير الكائنات والصلاة والسلام على من أنزل
عليه الذكر فهو المحذو والمبشر سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وأصحابه وأحبابه والتابعين (وبعد)
قد تم طبع هذا الكتاب العارى عن الشل والارتياب لجاه بعون الله كامل المعانى والبيان عظيم
القدر والاشان مهذب المبانى وبحكم الأحكام مستوفى الأنواع والاقسام تقر به عين الودود وتكمد
به نفس الجاهل المسود كيف لا وهو لم يأت مؤلف عثمانه ولم ينسج ناصح على منواله وناهيك بمؤلفه
وسيدى عطية الأجهورى الرافى فى معاني العلوم مرقى الطواويس شيخ المشايخ ومرغم كل حاسد
غطررس وكان طبعه الزاهر ونظام وضعه الباهر بالطبعة العامرة العثمانية التى محل ادارتها مصر
بمحارة سوق الزايط بقمم الأزبكية ادارة مديرها ومنشئها الممام الفائق الشيخ عثمان عبد الرزاق
كان الله له وبلغه أمه ولا ح بدركامه وفاح مسك ختامه فى أوائل شهر رجب الفرد عام ألف وثلاثمائة
وعشرة من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وعظم وشرف وكرم

وقله دران الوردى حيث يقول
فالناس لم يصنفوا فى العلم
لكى يصيروا هدف للذم
ما صنفوا إلا رجاء الأجر
والدعوات وجعل الذم
لكن فديت جسد بالاحسد
ولا ينسج الله حقاً لحد
والله عند قول كل قائل
وذو الحجان نفسه فى شغل
وقد طالعت عليها شرح ألفية
العراقى اصنفها وشرحها الشيخ
الاسلام وشرح الخبىة اصنفها
وبعض حواشيه ألفية السيوطى
وانعام الدراية له وقد فرغت من
تسويد هاتى يوم عاشوراء سنة ثمانين
وألف وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا
حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم



5234



Süleymaniye	Kitaplığı
Num	5234
Yıl	1340
Kitap No	850/4-2

فهرست حاشية سيدى عطية الاجهورى على شرح الزرقانى للفظومة البيقونية

صيفة

- ١٥ الأول من أقسام الحديث الصحيح
- ٢٠ ثاني الأقسام الحديث الحسن
- ٢٨ ثالث الأقسام الحديث الضعيف
- ٣٤ الرابع الحديث المرفوع
- ٣٥ الخامس الحديث المقطوع
- السادس المسند
- ٣٦ السابع المتصل
- القسم الثامن المسلسل
- ٣٩ القسم التاسع العزيز
- ٤٠ القسم العاشر المشهور
- ٤٣ القسم الحادى عشر المعنعن
- ٤٤ الثاني عشر الحديث الميم
- ٤٦ الثالث عشر والرابع عشر العالى والنازل من الاسناد
- ٤٩ الخامس عشر الموقوف
- ٥٠ السادس عشر المرسل
- ٥٣ السابع عشر الغريب
- ٥٤ الثامن عشر المنقطع
- التاسع عشر المعضل
- ٥٥ العشرون من الأقسام التدليس
- ٥٨ الحادى والعشرون الشاذ
- ٦٠ الثاني والعشرون الحديث المقلوب
- ٦٢ الثالث والعشرون الحديث الفرد
- ٦٣ الرابع والعشرون الحديث المعلل
- ٦٦ الخامس والعشرون المضطرب
- ٦٧ السادس والعشرون المدرجات
- ٧٠ السابع والعشرون رواية الأقران
- ٧٢ الثامن والعشرون معرفة المتفق والمفترق
- التاسع والعشرون معرفة المؤلف والمختلف
- ٧٤ الثلاثون من الأقسام الحديث المنكر
- الحادى والثلاثون الحديث المترك
- ٧٥ الثاني والثلاثون الحديث الموضوع